

سقوط الموصل

العراق ومُحصلة الأعباء الداخلية والخارجية

كزار أنور البديري



www.dardjlah.com

سقوط الموصل
العراق ومحصلة الأعباء الداخلية والخارجية

سقوط الموصل

العراق ومحصلة الأعباء الداخلية والخارجية

كرار أنور البديري

باحث في الدراسات الدولية والإستراتيجية

الطبعة الأولى

2016 م – 1437 هـ



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2015/6/3042)

320.9563

البيديري، كرار أنور

سقوط الموصل العراق ومحصلة الأعباء الداخلية والخارجية/

كرار أنور البيديري.- عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2015

() ص.

ر.أ: (2015/6/3042)

الواصفات: الأحوال السياسية//تاريخ العراق//العصر الحديث/

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية



المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: 0096264647550

خلوي: 00962795265767

ص.ب: 712773 عمان 11171 - الأردن

E-mail: dardjlah@yahoo.com

www.dardjlah.com

978-9957-71-549-6: ISBN

جميع الحقوق محفوظة للناشر. لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات. أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي من الناشر.

All rights Reserved No Part of this book may be reproduced. Stored in a retrieval system. Or transmitted in any form or by any means without prior written permission of the publisher.

الإهداء

إلى من وهبني الحياة والأمل والنشأة

أبي وأمي

إلى الحاضر الذي أعيشه

زوجتي

إلى المستقبل الذي أحلم به

سجاد و...

سقوط الموصل : : : : : العراق ومحصلة الأعباء الداخلية والخارجية

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	11
القسم الأول	
العراق وتنظيم داعش ديناميات الصعود حتى سقوط الموصل	
أولاً: ديناميات تمدد "داعش" حتى سقوط الموصل	17
ثانياً: تنظيم "داعش" ومناخات الارتقاء في العراق	36
1- فشل المؤسسة العسكرية	36
2- إشكالية تقاطع الإرادات السياسية	40
القسم الثاني	
العراق والبيئة الإقليمية وإشكالية تقاطع الإرادات المتداخلة	
أولاً: إيران ومخرجات النفوذ	51
ثانياً: تركيا ومسارات التغلغل	57
ثالثاً: دول مجلس التعاون الخليجي وحاضنات التقاطع	64
رابعاً: الأزمة السورية ومخرجات التأثير في البيئة الإقليمية	82

القسم الثالث

العراق والولايات المتحدة قبل وبعد سقوط الموصل وإشكالية تقاطع الإرادات الدولية

- أولاً: العلاقات الأمريكية العراقية في ظل إدارة الرئيس بارك أوباما 90
- ثانياً: محددات العلاقات العراقية الأمريكية في ظل تحديات الإرهاب. ... 97
- محدد زوال العراق من نظرية المخل بالأمن 97
- محدد عدم تماهي العراق مع المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. 99
- محدد جماعات الضغط وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية إزاء العراق 119
- أولاً: المملكة العربية السعودية وجماعات الضغط الأمريكية 121
- ثانياً: كردستان وجماعات الضغط الأمريكية 128

القسم الرابع

خطوة في الإصلاح: العراق بعد أحداث الموصل

- أولاً: الإصلاح الداخلي في الحكومة الخامسة 145
- ثانياً: الحكومة الخامسة ومعوقات الإصلاح 155
- معوقات القوى والأحزاب السياسية العراقية 155
- معوقات العملية السياسية في العراق 164

170 المعوقات الاقتصادية في العراق
174 المعوقات الاجتماعية في العراق
180 معوقات الثقافة السياسية في العراق
191 عوضاً عن الخاتمة
197 المصادر

المقدمة

لم يكن سقوط الموصل لسبب واحد يمكن أن نعزو له كل افتراضاتنا، فهناك الكثير من الأسباب التي أسست لسقوط مدينة الموصل وغيرها من المدن العراقية بيد تنظيم "داعش"، فهي أسباب متراكمة ولا تزال، ولا يمكن أن تبتعد عن الأسباب السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، هذا إذ ذهبنا إلى الداخل العراقي، ولكن إذا ما ابتعدنا قليلاً عن الداخل فسنجد أن هناك أسباب وعوامل إقليمية متراكمة على العراق قبل وبعد عام 2003، أما إذا تنحينا جانباً عن الأسباب الإقليمية واتسع الأفق أكثر سنجد أسباباً دولية تكاد لا تبتعد عن الولايات المتحدة الأمريكية وطبيعة علاقاتها مع العراق بعد جلاء قواتها نهاية العام 2011.

من هنا يمكن القول: إن الطريق إلى سقوط الموصل كان يمر بثلاث مستويات،
أولها المستوى الداخلي؛ فعند النظر إلى وظائف النظام السياسي في أية دولة نجد إن أهم
وظائفه تتجسد في منظومة التعبير عن المصالح أو الشكوى، ذلك بأن صيانة النظام
لهذه الوظيفة يجنبه حالة عدم الاستقرار، كون الجماعات المختلفة فيما لم تجد قنوات
شرعية تعبر بها عن مصالحها ومطالبها فأنها من دون شك ستعتمد إلى العنف للتعبير
عن هذه المصالح أو المطالب مع ما يترتب عليه من تهديد لاستقرار النظام السياسي.
كالحالة مع الداخل العراقي، إذ أسهمت سوء لأوضاع وعدم الاستقرار في العراق بعد
عام 2011 التي تمثلت بالاحتجاجات الشعبية إلى خلق حواضن مناهضة للعملية
السياسية برمتها، وقد أوجدت هذه البيئة المضطربة في العراق حاضنة استثمارها تنظيم
"داعش" في إيجاد موطن قدم له والسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي العراقية
ابتداءً من محافظة الأنبار، ثم الموصل، وصلاح الدين، وديالى، مستغلاً سخط
المتظاهرين في المحافظات الغربية في العراق، بعد إن تحولت ساحات التظاهرات السلمية

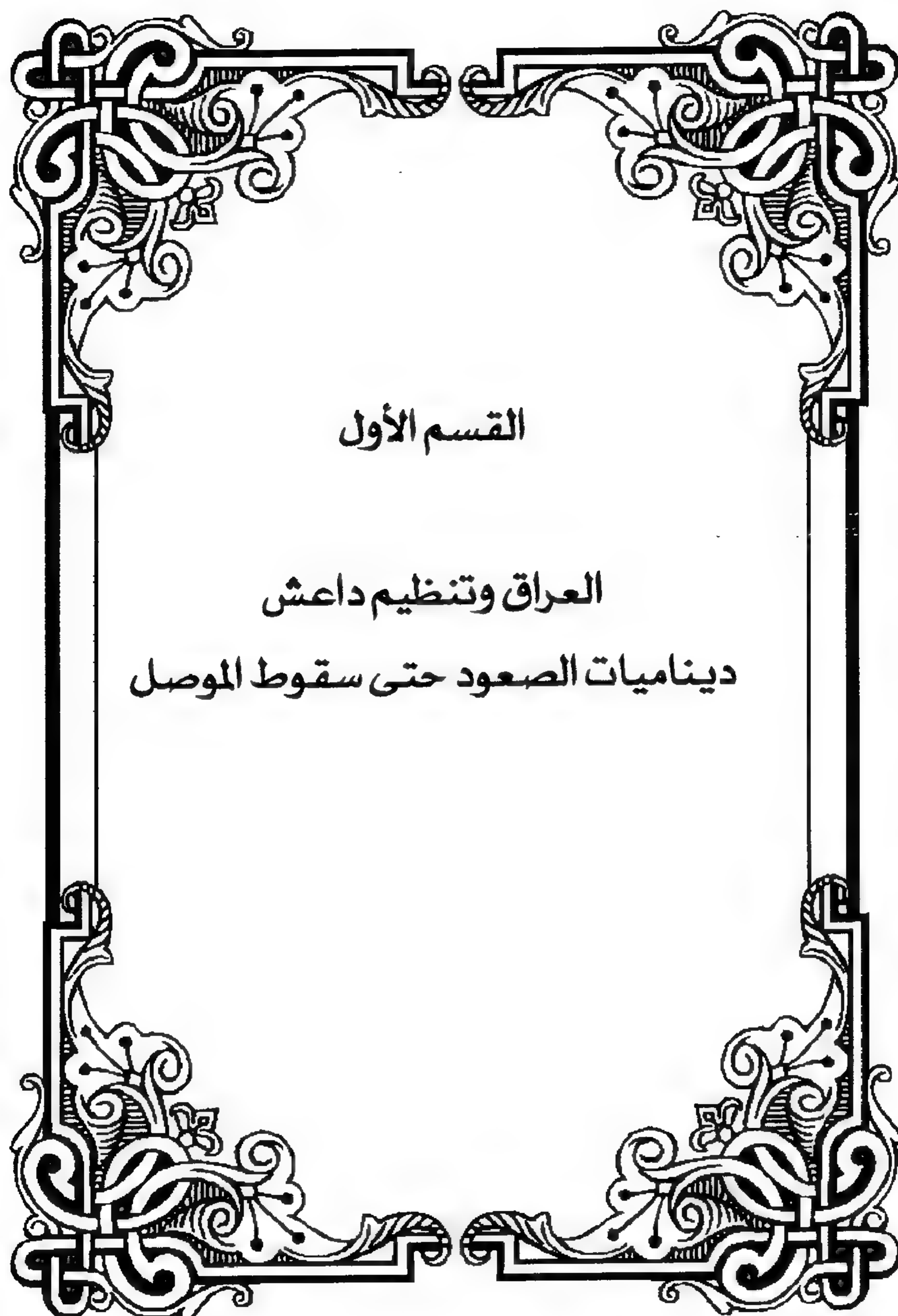
إلى ساحات قتال مع الجيش العراقي. وفي الواقع بسبب من هذه البيئة سعى تنظيم "داعش" إلى استقطاب أوساط من المدنيين التي تمسهم سياسات الحكومة وعملياتها العسكرية لتخلق أرضية مشتركة من التجاوب والتعاطف بين تلك الجماعات المسلحة والسكان المدنيين الذي تعمل بينهم ليشكلوا القاعدة الرئيسية التي لا غنى عنها لأيّة حرب عصابات ناجحة.

أما على المستويين الإقليمي والدولي؛ لا مناص من القول إن الأمن الداخلي، في ظل العولمة والإرهاب يخضع لميكانزمات التفاعلات الإقليمية والدولية- فالיום إشكالية الأمن مرهونة بقدرة هذا الطرف أو ذاك في اتساع علاقاته وكسب الأصدقاء وتحييد الأعداء، ولكن يبدو إن العراق في الفترة التي سبقت سقوط الموصل كان مستثنى- ولا يزال- من هذه اللعبة، بسبب غياب استراتيجية واضحة يرتكن إليها في إدارة شؤونه الخارجية، وإنما الاعتماد على المواقف اللحظية وردادات الفعل العاطفية. وليس من المستبعد إن ما يدور اليوم في العراق بعد سقوط الموصل هو من نتاج تلك التفاعلات الدولية والإقليمية مضاف إليها الأسباب الداخلية.

وعليه فإن ما يجري في العراق هو انعكاس لصراع إقليمي، وهذا الصراع كما اختير له بأن يكون على الأرض العراقية فهو موجود أيضاً على الأرض السورية واللبنانية وفي اليمن ومناطق أخرى، وفي ما يتعلق بالعراق، نرى إن البيئة الإقليمية المحاطة به تتسم بأنها شديدة التعقيد والتأثير في آن، لاسيما وأن النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط يتصف بأنه نظام غير مستقر يسوده غياب التفاهم والتعاون والرغبة في تغيير المواقف بين القوى الفاعلة فيه، ناهيك عن ما يحوزه هذا النظام من مدركات تذهب إلى الحد من دور العراق في بيئة إقليمية كهذه، وما يتبادر هو كيف أثرت هذه البيئة الإقليمية على العراق وأدت إلى زيادة عدم الاستقرار فيه وصولاً حتى سقوط الموصل.

أما على المستوى الدولي فرغم ادعاء الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الإرهاب، إلا أنها لا تعير أهمية لمحاربته إذا لم تتطلب مصالحها ذلك، وطالما أن العراق بعد الانسحاب الأمريكي لم يعد يتماهى كما هو متوقع له مع المصالح الأمريكية، يصبح الإرهاب سبيلاً لتذكيره ويصبح الأمن سبيلاً لتوفيره، ولكن بالتصدير مقابل ضمان المصالح ورعايتها. وهذا ما يفيد بفشل فرضية إن الحرب على الإرهاب تجعل العالم أكثر استقراراً. فقد أصبح الإرهاب عامل لرعاية المصالح مقابل تصدير الأمن. وكأنما الإرهاب يخدم المصالح الأمريكية بصورة غير مباشرة. إذ إن حتمية وجوده أصبحت تستدعي التدخل الأمريكي لمحاربته، والحالة العراقية خير تجربة.

سقوط الموصل : : : : : العراق ومحصلة الأعباء الداخلية والخارجية



سقوط الموصل العراق ومحصلة الأعباء الداخلية والخارجية

أولاً: ديناميات التمدد حتى سقوط الموصل

إن تنظيم "داعش" لم يظهر بصورة فجائية في العراق فإنه مثل الكثير من التنظيمات المسلحة في العالم نمت بالتدريج عبر تكتيك يضمن لها الاستمرار والتمدد في اللحظة المناسبة فقد كان تنظيم "داعش" يعمل في بداياته في العراق تحت مسمى "جماعة التوحيد والجهاد" بقيادة أبو مصعب الزرقاوي" وقد تأسس هذا التنظيم في عام 1999 بدعم من القاعدة في أفغانستان، وقد حاربت "جماعة التوحيد والجهاد" إلى جانب تنظيم القاعدة وقوات طالبان ضد القوات الأمريكية، وقبل أن تلوذ بالفرار انتقلت إلى إيران عن طريق عناصر مرتبطة بالحزب الإسلامي التابع لقلب الدين حكمتيار في إيران، وبعد فترة قصيرة انتقلت عناصر الزرقاوي إلى شمال العراق بتسهيل من جماعة (انصار الإسلام)، وبحلول الوقت الذي غزت فيه الولايات المتحدة العراق في آذار 2003، كان (الزرقاوي) قد أنشأ قاعدة صغيرة لـ"جماعة التوحيد والجهاد" في بيارة في محافظة السليمانية، وقد استهدفتها الحملة الجوية الأولى التي قادتها الولايات المتحدة في العراق⁽¹⁾. ومن هنا دخلت "جماعة التوحيد والجهاد" إلى حالة الصراع في العراق سواء ضد القوات الأمريكية أو القوات الدولية المتحالفة معها أو ضد المدنيين العزل في العراق.

وقد تطور تنظيم "التوحيد والجهاد" وأصبح يعرف باسم "تنظيم القاعدة" في بلاد الرافدين" أو "تنظيم القاعدة في العراق"، وذلك في شهر أيلول 2004 بعد أن بايع الزرقاوي "تنظيم القاعدة" وأسامة بن لادن، وفي رسالة موجهة من أيمن الظواهري في عام 2005 يحث ويشجع فيها "تنظيم القاعدة" في العراق على التحضير لإقامة دولة

(1) تشارلز ليستر، تحديد معالم الدولة الإسلامية، دراسة تحليلية، العدد 13، (الدوحة: مركز بروكنجز، ديسمبر

إسلامية في العراق، أعلن التنظيم في 15 كانون الثاني 2006 بعد ازدياد الدعم من جماعات متمردة أخرى في العراق تشكيل مجلس شوري المجاهدين، الذي كان ائتلافاً يهدف إلى توحيد التمرد الجهادي في العراق وتنسيقه بشكل أفضل⁽¹⁾.

في أوائل العام 2007، بدأت مجالس الصحوة العشائرية المشكلة محلياً تكافح بنشاط سيطرة "دولة العراق الإسلامية" في المناطق السنّية العراقية، وبخاصة محافظة الأنبار. وقد كانت مجالس الصحوات تحظى بدعم الولايات المتحدة وقوات الأمن المحلية، وبحكم معرفتها المحلية الواسعة النطاق، كانت فعّالة في مكافحة التمرد. وقد فرض هذا التحول على "دولة العراق الإسلامية" أن تشن حملات ضدّ المجموعات السنّية المتمثلة بالصحوة التي تسعى للتخلص من التنظيم. ونتيجةً لذلك، عانت "دولة العراق

(2) المصدر نفسه ص 7

الإسلامية بشكل ملحوظ في المدة ما بين العامين 2007-2009 حتى انخفض التهديد المتصور من "دولة العراق الإسلامية"⁽¹⁾.

في المدة الواقعة بين عامي 2009-2011 دخل تنظيم "دولة العراق الإسلامية" مرحلة إعادة هيكلة تامة، لاسيما وان جهود الصحوات قد ضعفت بعد بدء انسحاب القوات الأمريكية من العراق ابتداءً من عام 2009 إلى آب 2010، وقد أدى انتقال المسؤوليات الأمنية إلى القوات العراقية إلى تقليل قدرات مجالس الصحوات بشكل كبير، وعزز ذلك من ثقة تنظيم "دولة العراق الإسلامية" والسعي نحو تجنيد عناصر جدد إلى التنظيم مستغلة الإحباط المتزايد للصحوات من حكومة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، بسبب غياب الدعم لمجالس الصحوات وعدم دفعها للأجور، وبحلول منتصف عام 2010 كان تنظيم "دولة العراق الإسلامية" يدفع رواتب أعلى من تلك التي تدفعها الحكومة العراقية والبالغة 300 دولار وأخذت بذلك تجند أعضاء مجالس الصحوات في التنظيم⁽²⁾. وفي هذه الأثناء اتخذت قيادة "دولة العراق الإسلامية" قراراً مهماً تمثل بنقل مقراتها إلى محافظة الموصل، حيث كان يمكن استغلال التوترات العرقية-الكردية القائمة أصلاً، فضلاً عن استغلال الانقسامات السياسية والاجتماعية القائمة، لاسيما وان قيادة تنظيم "دولة العراق الإسلامية" كانت قد انتقلت بعد مقتل أبو

(1) لقد أدى أضعاف التنظيم من قبل مجالس الصحوات إلى إعلان البنّتاغون عن تخفيض مكافأة اعتقال أو قتل زعيم تنظيم القاعدة "أبو أيوب المصري" من خمسة ملايين دولار إلى 100 ألف دولار. ينظر المصدر نفسه، ص 8، وللمزيد راجع:

Mike Mount، Reward for wanted terrorist drops، CNN U.S، May 13، 2008. At: <http://edition.cnn.com/2008/WORLD/meast/05/13/pentagon.masri.value/>

(2) المصدر نفسه ص 9، وكذلك قارن مع

Timothy Williams and Duraid Adnan، Sunnis in Iraq Allied with U.S. Rejoin Rebels، The New York Times، October 16، 2010.

عمر البغدادي" ومساعدته أبو حمزة المهاجر أو أبو أيوب المصري" على يد القوات الأمريكية في 19 نيسان 2010 إلى أبو بكر البغدادي" بعد اختياره من قبل مجلس شورى الدولة كخليفة له⁽¹⁾.

وعقب انسحاب قوات الاحتلال الأمريكي من العراق في نهاية العام 2011، شن تنظيم دولة العراق الإسلامية في شهر تموز 2012 حملة أطلق عليها "هدم الأسوار" شملت عشرات الهجمات على السجون العراقية وأدت إلى الإفراج عن المئات من معتقليه وكبار قادة التنظيم، وكان خاتمة هذه الحملة الهجوم على سجن غريب في 12 تموز من العام 2013 والذي مكن حوالي 500 سجين من الفرار⁽²⁾.

في وقت سابق من هذه الحملة أعلن أبو بكر البغدادي "زعيم تنظيم دولة العراق الإسلامية" في نيسان 2013 عبر تسجيل صوتي إن "جبهة النصرة" هي امتداد لتنظيمه، وأعلن دمج التنظيمين تحت مسمى واحد هو الدولة الإسلامية في العراق والشام. لكن النصرة سارعت في اليوم التالي إلى رفض عرض الاندماج⁽³⁾. وبعد إعلانه عن الاندماج الذي لم يكتمل، قرر البغدادي نقل نشاط تنظيمه إلى سورية، حيث سيطر على إقليمي الرقة ودير الزور واستعاد أسلوب الزرقاوي بتنفيذ إعدامات بحق عناصر من جماعات أخرى منافسة وقطع رؤوسهم في الساحات العامة. وسرعان ما بدأ التنظيم في خوض معارك على أكثر من جبهة في الداخل السوري، واحدة ضد النصرة

(1) Patrick Cockburn, 'Who are ISIS? The rise of the Islamic State in Iraq and the Levant', The Independent, Jun 19, 2014.

(2) Jessica D. Lewis, 'Al Qaeda in Iraq Resurgent', Middle East Security Report 14, institute for the Study of War. September 2013, p9.

(3) Al-Nusra Commits to al-Qaida, Deny Iraq Branch 'Merger'. Naharnet Agence France-Presse. 10 April 2013. At: <http://www.naharnet.com/stories/en/78961-al-nusra-commits-to-al-qaida-deny-iraq-branch-merger/>

وثانية ضد الجيش السوري الحر التابع لائتلاف المعارضة السورية، وثالثة ضد الأكراد السوريين الذين قرروا إقامة نوع من الحكم الذاتي في مناطقهم الواقعة شمالي سورية⁽¹⁾.

وبعدما أصبح التنظيم يعرف باسم "دولة العراق الإسلامية في العراق والشام"، أطلقت خطة ثانية تمتد على 12 شهراً تعرف بعملية "حصاد الأجناد" من تموز 2013 إلى تموز 2014، وقد هدفت هذه الحملة إلى تقويض قدرات قوات الأمن العراقية وزعزعة ثقتها من خلال الهجمات وعمليات التهريب التي تستهدفها، وأدت هذه العملية إلى ارتفاع عمليات الاغتيال في صفوف قوات الأمن العراقية⁽²⁾.

كانت للسنوات الثلاث الماضية من 2011 إلى 2014 نتائج ذات أهمية كبرى للتطور تنظيم "داعش" في العراق وقد أدى ازدياد الاحتجاجات في المحافظات الغربية العراقية فضلاً عن تصاعد وتيرة الخلافات السياسية إلى زيادة نمو تنظيم "داعش" لتصبح قادرة على الاستيلاء على المناطق وحكمها، ففي أوائل كانون الثاني من العام 2014، تمكنت جماعات مسلحة تنتمي إلى تنظيم "داعش" من السيطرة على مدينة الفلوجة والرمادي وكذلك السيطرة على الكرمة وأجزاء من حديثة، وجرف الصخر، وعانه، والقائم، والعديد من المناطق الصغيرة في محافظة الأنبار، ومع إن القوات الحكومية العراقية استعادت السيطرة على الرمادي بعد بضعة أيام إلا إن الفلوجة وغيرها من المناطق بقيت تحت سيطرة "داعش" وغيرها من الفصائل المسلحة. وبينما بدء الجيش العراقي يشن هجوماً واسعاً ضد مقاتلي "داعش" في الأنبار، بهدف إرجاع المحافظة تحت

(1) Sarah Birke، how al-Qaeda Changed the Syrian War، New York Review of Books، December 27، 2013. At : <http://www.nybooks.com/blogs/nyrblog/2013/dec/27/how-al-qaeda-changed-syrian-war/>

(2) تشارلز ليستر، تحديد معالم الدولة الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص 9.

ضباط سابقين في الجيش العراقي المنحل. وبحسب تصريح سابق للخبير الأمني في مدينة الموصل مجيد النعيمي لـ "راديو سوا"، وصل الأمر إلى تسمية هذه التنظيمات لأسماء مسؤولين محليين، لكن أهالي المحافظة (نينوى) أدركوا بعد ذلك أن "داعش" هو الجهة المسيطرة⁽¹⁾.

وفي اليوم الثامن من حزيران صعد تنظيم "داعش" هجماته في الموصل، فقصف مركزا للشرطة في حي العربي وحاصر المنطقة المحيطة بفندق الموصل المهجور على الضفة الغربية للنهر دجلة الذي تحول إلى موقع قتالي لثلاثين رجلا من وحدة خاصة من قوات الشرطة. وفي التاسع من حزيران حدثت معركة الانكسار عن فندق الموصل بعد انفجار شاحنة صهاريج، وأريد من هذه المعركة كسر هبة القوات الأمنية⁽²⁾. وهو ما حصل بالفعل إذ سقطت الفرقتان العسكريتان للجيش العراقي يصل عددهما إلى 25 ألف (هذا العدد غير حقيقي بسبب وجود ظاهرة الجنود الفضائيين) مقاتل مع انسحاب ووحدات تابعة للشرطة الاتحادية يصل عددها إلى 10 آلاف مقاتل، فضلا عن تخلي 30 ألف عنصر من الشرطة المحلية عن مواقعهم وفرارهم من الخدمة وانضمام بعضهم إلى فصائل مسلحة تقاتل إلى جانب "داعش"⁽³⁾. ناهيك عن ترك القوات العسكرية وراءها كميات هائلة، من الأسلحة الثقيلة والخفيفة والمتوسطة والعتاد، من دبابات ومدركات ومنظومة صواريخ للدفاع الجوي.

(1) نقلا عن: هاني فؤاد الفراش، بالخرائط... كيف سقطت الموصل؟ ومن المسؤول، موقع قناة الحرة عراق، شبكة الشرق الأوسط للإرسال، 20 تشرين الثاني 2014، ينظر الرابط الآتي:

<http://www.alhurra.com/content/how-mosul-fell-iraq-isis/261101.html>

(2) المصدر نفسه.

(3) Mushreq Abbas، ISIS weighs approach on Baghdad، Al-Monitor، June 11، 2014.at:

<http://www.al-monitor.com/pulse/en/contents/articles/originals/2014/06/iraq-mosul-fall-army-breakdown.html#>

وعقب استيلائه على الموصل وسع تنظيم "داعش" سيطرته إلى محافظة صلاح الدين التي تربط وسط العراق بشماله وتضم مدينة بيجي، حيث تقع فيها أكبر مصافي النفط العراقية، ليستولي على مدينة تكريت ومعظم أفضية ونواحي المحافظة، وبهذا وقعت تكريت ثاني مدينه عراقية بعد الموصل بيد عناصر تنظيم "داعش"⁽¹⁾.

ولم يقتصر توسع التنظيم على مدينة تكريت إذ ما لبث أن توسع إلى شرق مدينة الموصل ليستولي على بعض المناطق والقرى في محافظة كركوك، وحاول السيطرة على كركوك الغنية بالنفط والمتنازع عليها، إلا أن قوات البشمركة الكردية سارعت إلى السيطرة على أغلب المحافظة بعد انسحاب الجيش العراقي منها.

ومن ثم توسع تنظيم "داعش" نحو غرب الموصل للسيطرة على تلعفر وهي قضاء يقع في شمال غرب العراق، في محافظة نينوى. وقد دخلت "داعش" إلى تلعفر من مناطق مختلفة بقوة مهاجمة تزيد عن 200 لتسيطر على القاعدة العسكرية في تلعفر قبل أن تدخل المدينة، ثم ما لبثت أن تدفقت على باقي أحياء المدينة عن طريق العشرات من سيارات ألبيك آب" محملة بالمقاتلين والأسلحة الألية وحينها دخلت معركة ضارية في فجر الخامس عشر من حزيران 2014 مع قوات الجيش العراقي البالغة 4000 مقاتل بقيادة لواء العقرب السابق الملقب أبو الوليد⁽²⁾. وقد أسفرت المعركة عن سيطرة "داعش" على المدينة بعد انسحاب الجيش ولجوء قائد قوات حماية القضاء اللواء أبو

(1) تكريت مدينة صدام حسين تسقط كثاني مدنية بعد الموصل بيد داعش ، 12 حزيران 2014. شبكة البيضاء برس،
للمزيد ينظر الرابط الاتي:

<http://www.albidapress.net/press/news.php?action=view&id=36462#.U58vdyxy5q4>

(2) Ziad al-Sanjary and Ahmed Rasheed, Advancing Iraq rebels seize northwest town in heavy battle, Reuters, Sun Jun 15, 2014. At:

<http://www.reuters.com/article/2014/06/15/us-iraq-security->

idUSKBN0EP0KJ20140615

الوليد إلى إقليم كردستان⁽¹⁾. وسط تراجع قدرة الجيش العراقي بسبب تعدد الجبهات القتالية وانهيار الروح المعنوية، وقد كان ذلك دافعا "لداعش" للتوسيع حملته للوصول إلى بغداد، بعد أن تمكنت مجاميع مسلحة من تنظيم "داعش" في السيطرة على ناحيتي السعدية وجولاء في محافظة ديالى الذين يبعدان على نحو 65 كم من شمال شرقي بغداد. واستمر تنظيم "داعش" بالتقدم نحو بغداد إلى أن تمكنت القوات المسلحة العراقية بدعم من الحشد الشعبي من إيقافهم، فنشأت الحكومة حزام دفاعي دعي بحزام بغداد ويتمثل بقوات عسكرية متمركزة على محيط (أطراف بغداد).

وقد سميت هذه المعارك من قبل تنظيم "داعش" باسم غزوة أسد الله البيلاوي هو عدنان إسماعيل نجم البيلاوي الدليمي قائد معركة الموصل وعقيد في الجيش العراقي السابق. وهو من عشيرة البوبالي قبيلة الدليم من مدينة الرمادي⁽²⁾. وهي المعارك التي أفضت إلى سيطرة "داعش" على الموصل وتكريت والحويجة والشرقاط وسامراء والضلوعية وانتهت المعارك بسيطرة المسلحين على أغلب محافظتي نينوى وصلاح الدين بالإضافة لأسر ثلاثة آلاف جندي في قاعدة إسباكير في تكريت وإعدام قرابة ألف وسبعمائة جندي قرب قصور صدام حسين، بالإضافة لسيطرة التنظيم على مئات الدبابات والمدفعية والأسلحة الأمريكية الحديثة التي تركها الجنود قبل هروبهم.

وبعد سيطرة "داعش" على مناطق واسعة من العراق، أعلن في 29 حزيران 2014 قيام "دولة الخلافة الإسلامية" بقيادته، ومبايعة زعيمه أبو بكر البغدادي⁽³⁾. (خليفة) للمسلمين، وتغيير اسم التنظيم إلى "الدولة الإسلامية" فقط.

(1) ibid

(2) للمزيد ينظر هاشم الهاشمي، عالم داعش تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ط1، (لندن: دار الحكمة، 2015).

(3) إن هيكلية تنظيم (داعش) هرمية وليست عنقودية، أي يوجد قيادي واحد فقط يربط التشكيل بالتنظيم وهو أمير التنظيم (الشيخ) إبراهيم عواد إبراهيم البدري السامرائي المدعو (أبو بكر البغدادي)، وسلطته الدينية بالتحكم بالتنظيم بشكل مباشر وغير مباشر، وهو ولي أمرهم، وقائدهم إلى دولة الخلافة والحكم بالإسلام. ويعد البغدادي =

وتطرق بيان "داعش" إلى "إلغاء الحدود بين العراق وسورية، ودعا كافة المسلمين للهجرة إلى "دولة الخلافة"⁽¹⁾. وبعد ذلك بأيام، وفي أول ظهور علني له، وزع التنظيم شريط فيديو لخطبة ألقاها "البغدادي" في الجامع الكبير في مدينة الموصل، دعا فيها المسلمين إلى طاعته. وظهر في الشريط بلحية رمادية طويلة وقد ارتدى عباءة وعمامة سوداويتين. وقد توسع تنظيم "داعش" بشكل كبير تحت قيادة أبو بكر البغدادي، ويقدر عدد المقاتلين في التنظيم بحسب وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في سبتمبر 2014 في كل من العراق وسوريا ما بين 20000 و31500 مقاتل⁽²⁾.

ولكن كيف سقطت الموصل؟

لا ريب إن ما حدث في الموصل هو حركة تمرد يقودها حلف من الفصائل السنية المسلحة فضلا عن قوى سياسية سنية مع "داعش"، وكان هذا الحلف على تنسيق مع قيادات القطعات العسكرية والأمنية التي يشوب أغلبها الفساد، لإعطاء أوامر الانسحاب وإعلان ساعة الصفر في الموصل.

يقول اللواء مهدي الغراوي (الذي يواجه محاكمة عسكرية بتهمة التقصير) وهو قائد عمليات نينوى، لوكالة أنباء لروترز في تحقيق أجرته عن ملابسات سقوط الموصل: إن واحدا من ثلاثة أشخاص ربما يكون قد أصدر الأمر النهائي في انسحاب

=المتحكم في كافة مفاصل الهيكل التنظيمي ل(داعش) واليه المنتهى في اتخاذ القرار. للمزيد ينظر هاشم الهاشمي، عالم داعش تنظم الدولة الإسلامية في العراق والشام، مصدر سبق ذكره، ص178.

(1) Zelin, Aaron Y, "ISIS Is Dead, Long Live the Islamic State". Foreign Policy (The Washington Institute). June 30, 2014. At: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/isis-is-dead-long-live-the-islamic-state>

(2) CIA: IS has 20,000-31,500 Fighters in Iraq, Syria, Tempo Inti Media Tbk. 12 September 2014. At: <http://en.tempo.co/read/news/2014/09/12/074606495/CIA-IS-has-20000-31500-Fighters-in-Iraq-Syria>

الجيش من الموصل هم عبود قنبر الذي كان في ذلك الوقت نائبا لرئيس الأركان
بوزارة الدفاع أو علي غيدان الذي كان قائدا للقوات البرية أو المالكى نفسه الذي كان
يوجه كبار الضباط من بغداد بنفسه". ويضيف الغراوي قائلا: إن سر من قرر
الانسحاب من الموصل يكمن مع هؤلاء الثلاثة ويتابع الغراوي القول إن قرار غيدان
وقنبر ترك الضفة الغربية للموصل كان سببا في هروب جماعي من الخدمة لأن الجنود
افترضوا أن قادتهم هربوا⁽¹⁾.

(1) تحقيق أجرته وكالة رويترز للأنباء مع اللواء مهدي الغراوي قائد عمليات نينوى مهدي الغراوي، كأبرز العالمين عن خبايا ملف سقوط المدينة بقبضة داعش نقلا الموقع الخبري "شفق نيوز" أسرار سقوط الموصل وسبب صياح المالكي ولغز "الثلاثة".. والغراوي يقول: ربما اشنق، 15 تشرين الأول 2014، للمزيد عن ملابسات سقوط الموصل انظر الرابط الاتي: <http://www.shafaaq.com/sh2/index.php/news/iraq-news/84982-secrets-of-the-fall-of-mosul.html>

ورغد صدام حسين، وتلقى مبالغ مالية كبيرة لإعطاء أوامر بانسحاب الجيش من الموصل حينما تدق ساعة الصفر⁽¹⁾.

وفي الواقع كان الفريقان علي غيدان وعبود قنبر، متواجدين في مدينة الموصل قبل 72 ساعة من انتشار مسلحين تابعين لتنظيم "داعش" الإرهابي في عموم مناطقها في (العاشر من حزيران 2014)، إلا أنهما انسحبا بشكل مفاجئ ولجؤهم إلى إقليم كردستان من دون قتال.

وبحسب الشهادات العديدة التي حصل عليها موقع "المونيتور" -الذي يقدم تقارير وتحليل لخبراء بارزين من الشرق الأوسط- من جنود وضباط منسحبين من الموصل، كانت تجمع على إن التخبط الذي يلف القرار العسكري تسبب في انهيار الموصل، فبعض الشهادات من ضباط تتراوح رتبهم بين نقيب ورائد، أكدت تلقي الجيش أوامر انسحاب في وقت مبكر من صباح يوم 11 حزيران 2014، وأن الأوامر شملت ترك الأسلحة والمعدات⁽²⁾.

وبحسب ما تحدث به أحد ضباط الجيش العراقي الذي لجأ إلى إقليم كردستان بعد انسحابه من الموصل عشية سيطرة "داعش" على المدينة، حين سئل عن انسحاب الجيش العراقي من الموصل قال: "كان الانسحاب بأمر رسمي، فقد جاء رئيس أركان الفرقة وأمر اللواء وطلبا انسحاب القوات المتمركزة في جنوب الموصل إلى قضاء مخمور (جنوب شرق الموصل)، أما القوات الموجودة في الجانب الأيسر فقد انسحبت باتجاه الخازر (بين الموصل وأربيل) وكذلك أربيل. ولا أبالغ حين أقول إن الانسحاب

(1) مقابلة أجراها الباحث مع احد العناصر الأمنية

(2) Mushreq Abbas, 'ISIS weighs approach on Baghdad', op.cit

كان منظماً، وأضاف: "من هنا أشك بالعملية برمتها وأرجح بأن هناك اتفاقية مبطنة جرت بين "داعش" وجهات حكومية. لقد كانت نوعاً من عملية استلام وتسليم⁽¹⁾.

ومهما يكن من أمر فإن سيطرة تنظيم "داعش" بهذا العدد القليل على مدينة الموصل يشوبه الغموض وبحسب صحيفة "التايمز" التي نشرت تحليلاً لكأثرين فيليب تناول سقوط مدينة الموصل بأيدي "داعش"، وتشير فيليب فيه لقد ركزت الأخبار على إن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المسمى بـ "داعش"، احتل مدينة الموصل، عبر اجتياح من أفراد مسلحين لا يتجاوز عددهم الألف شخص. غير إن الواقع الميداني، يقول إن احتلال مدينة تعدادها نحو المليونين نسمة، ويمتد مركزها الموصل على مساحة واسعة، لم يكن ليتم بجهد عسكري من "داعش" وحدها، فقد انضم إلى هذا التنظيم المئات من أفراد التنظيمات الإرهابية الأخرى، إضافة إلى عشرات الخواضن من داخل المدينة التي كانت بمثابة الطابور الخامس الذي عجل من سقوط المدينة⁽²⁾.

ويبدو إن الانهيار في الموصل كان مخططاً له بشراكة في "حلف" يجمع الفصائل السنية المسلحة "وداعش" ومحافظ نينوى ائيل النجيفي الذي يبدو انه وقع ضحية لإغراء الإقليم السني" من قبل تركيا وإقليم كردستان، ليفتح أبواب الموصل أمام مجاميع مسلحة لفرض أمر واقع يكون للنجيفي دور بارز فيه. وعلى الرغم انه لم يثبت حجم مشاركة محافظ نينوى ائيل النجيفي بهذا المخطط، إلا انه أثار حوله بعض الشبهات حينما قال

(1) ضابط عراقي يروي خفايا سقوط الموصل، صحيفة خندان الإلكترونية، 26 تموز 2014، ينظر الرابط الاتي:

<http://xendan.org/arabic/drejaA.aspx?Jmara=740&Jor=2>

(2) Catherine Philp، Every US soldier who has fought there has the same question، Analysis، The Times Newspapers، June 12 2014. And see more: Catherine Philp، Islamist fanatics' fiefdom extends 200 miles across Syria and Iraq، Analysis، The Times Newspapers، June 11 2014.

وصرح بعد سقوط الموصل إن الناس في الموصل تفر إلى من ينقذها عندما يقع الظلم من القوات الأمنية، وأضاف قلت لعلي غيدان قائد القوات الحكومية أنكم تخسرون الناس بمارساتكم، "داعش" لا يمكن إن تعيش بجو ليس إيجابيا لها. وأطلق النجيفي تصريحاً أثار استياء القنوات الحكومية العراقية حيث قال "داعش" تصرفت بكياسة مع المواطنين بالموصل أكثر من القوات الأمنية. وأكد النجيفي إن هناك عدداً من الفصائل المقاتلة تشترك مع "داعش"، وأن السكان المحليين ينظمون لجان حماية بالتنسيق مع الفصائل المسلحة.⁽¹⁾

وفي تعليق لاحق لأثيل النجيفي يشي بتعاونه مع الفصائل المسلحة التي ساعدت "داعش" في سقوط الموصل، على صفحته الشخصية في موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك، قال فيه: كثيرون أولئك الذين كانوا يطالبون بإعلان الإقليم ... وإنني أقول لأولئك الذين يتصورون إن ثمة نصر بلا مجهود ... إن تحرير الموصل هو ثمن الإقليم ... والقوة التي تنجح باستعادة ما ضيعه الجيش العراقي تستحق إن تبقى حارسة لهذا الإقليم ... نعم يا سادتي هكذا نصنع الأمل من بين الركام ... فإننا لن نياس أبدا ولن يكسروا إرادتنا⁽²⁾.

ومن أبرز التنظيمات التي دعمت "داعش" وانضمت إليها في تحالف جمعها مع تنظيم "داعش"، هي تنظيم جيش المجاهدين وهو تنظيم سلفي يسعى إلى استعادة نشاطه

(1) نقلا عن : وائل عصام، سقوط الموصل: تمرد سني بقيادة "داعش" مع صوفية النقشبندية وبعثيين من جيش صدام، صحيفة القدس العربي، 11 حزيران 2014

(2) أثيل النجيفي، الصفحة الرسمية على الفيس بوك، 11 حزيران 2014، ينظر الرابط الآتي:

<https://www.facebook.com/AlnujaifiAtheel/posts/648004918618670>

وكذلك انظر: أثيل النجيفي: تحرير الموصل هو ثمن إعلان الإقليم، الهيئة العامة للمناطق الكردستانية خارج إدارة الإقليم، 11 حزيران 2014، ينظر الرابط الآتي:

http://krg-kagb.org/arabic/print.php?art_id=17583

الذي عُرف به في العام 2003، وجيش رجال الطريقة النقشبندية وهو تنظيم صوفي مسلح يقوده عزت إبراهيم الدوري نائب الرئيس العراقي السابق وينشط شمال العراق وله اتباع في المناطق الكردية، إلى جانب تنظيمات حزب البعث المنحل الذي وجد في احتلال الموصل فرصة لتأكيد وجوده في الميدان، بالتنسيق والتحالف مع تنظيم "داعش". وتنظيم أنصار السنة وهي جماعة "جهادية" تشكلت في سبتمبر/ أيلول 2003، وتضم بين صفوفها أعضاء سابقين من جماعة أنصار الإسلام الكردية، ومقاتلين عراقيين وعرب من السلفيين. وتنظيم الجيش الإسلامي في العراق وهو جماعة سنية متطرفة، شكلها ضباط سابقين في الجيش العراقي وأبناء العشائر. وكتائب ثورة العشرين التي تدين بلولاء للشيخ حارث لضاري المقيم خارج العراق والمعارض للعملية السياسية في العراق. ناهيك عن مشاركة وانضمام العديد من ضباط الجيش العراقي السابق والحرس الجمهوري إلى جانب تنظيم "داعش"⁽¹⁾. وبالتنسيق مع هذه الفصائل التي كانت لها حواضن داخلية من بعض سكان المدينة⁽²⁾، جرى سقوط الموصل وغيرها من المدن العراقية.

وعلى الرغم من أن "داعش" وفر فرصة لهذه الفصائل المسلحة لتغيير الوضع القائم في الموصل وغيرها من المناطق العراقية وكذلك وفر فرصة للتخلص من الحكومة السابقة، إلا أنه أيضاً وفر فرصة تاريخية للأكراد لتطبيق المادة 140 من الدستور العراقي ولتغيير الحكومة السابقة، فقد ظلت هذه المادة محط سجال بين القادة

(1) Ali Younes, Iraq: An all out sectarian war is looming . Saddam Hussein's former army fighting its way back, The Arab Daily News, June 14, 2014.at: <http://thearabdailynews.com/2014/06/14/sectarian-war-looming-iraq-saddam-husseins-former-army-fighting-way-back/>

(2) لقد أظهرت العديد من اشرطه الفيديو المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، ترحيب سكان المدينة في ما جرى في الموصل إلى حد وصف البعض أن الموصل قد تم تحريرها من الجيش العراقي.

إرادة مواطنيها في الانضمام إلى الإقليم الذي يتمتع بالحكم الذاتي⁽¹⁾.

الذاتي (2).

(1) راجع دستور جمهورية العراق، الطبعة السابعة، الدائرة الإعلامية لمجلس النواب، 2013، ص 93.

(2) جيم موير، هل يؤدي النزاع في العراق لتعزيز حلم الأكراد بالاستقلال؟ بي بي سي - أربيل، 14 يونيو/ 2014.

ينظر الرابط الاتي

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/06/140614_iraq_kurds_dream.shtml

قوات الجيش العراقي من تلك المناطق، مبينا إن البيشمركة لن تنسحب من كركوك والمناطق المتنازع عليها، لحين تطبيق المادة 140 من الدستور مع الحكومة الاتحادية⁽¹⁾.

وهنا يبدر إلى الذهن إن ما قامت به الجماعات المسلحة عند سيطرتها على الموصل والمناطق المتاخمة لحدود إقليم كردستان كانت في مصلحة الإقليم إذ أنه مهد لفرض حالة الأمر الواقع وعزز من سيطرة قوات البشمركة في المناطق التي ضحت بالكثير من أجل السيطرة عليها.

وهذا يدفعنا إلى القول إن سقوط الموصل كان فرصة للإقليم سعى الأخير للتوظيفها من أجل توسيع حدوده وكسب مزايا تؤهله لتنفيذ ما ذهب إليه مسعود البرزاني كـل الخيارات مطروحة، وحين وقت اتخاذ القرارات النهائية. لن نتظر عشر سنوات أخرى ونمر بنفس التجربة ثانية. إذا قاطعنا العملية السياسية، فسنقاطع كل شيء بما في ذلك الحكومة والبرلمان⁽²⁾.

ووفقا لتقرير اعده جيم مور في اذاعة bbc يذكر فيه: "لا يتعاطف الأكراد مع مسلحي "داعش"، لكنهم على اتصال مع عناصر أخرى بمن فيهم زعماء العشائر وقادة المجالس العسكرية لثوار العراق، والتي تتضمن ضباطا مدربين من الجيش العراقي السابق." وقد "تلقى الأكراد تطمينات من قادة تلك المجالس بأنه لن يتم الاحتكاك بهم على حدود المناطق الخاضعة لحكومة أربيل، وذلك وفقا لمحدث باسم المجالس العسكرية لثوار العراق" (3)

(1) الكردستاني: قوات البيشمركة لن تتسحب من كركوك والمناطق المتنازع عليها، ينظر الرابط الاتي

<http://www.alsumaria.tv/news/103326>

(2) مسعود بارزاني يهدد بانسحاب الكرد من الحكومة العراقية مقابلة مع

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/05/140510_iraq_barzani_kurds.shtml bbc

(3) جيم موير، هل يؤدي النزاع في العراق لتعزيز حلم الأكراد بالاستقلال؟ مصدر سبق ذكره.

وبحسب معلومات لعناصر أمنية على مقربة من العمليات العسكرية التي دارت في الموصل، أكدت إن قيادة إقليم كردستان كانت على علم بسقوط الموصل، ولها اتصالات مع اغلب العناصر الذي خططوا لسقوط الموصل، وبالتنسيق مع المخابرات التركية وشيوخ العشائر وبعض الضباط والسياسيين العراقيين⁽¹⁾. يقول عضو المكتب السياسي لتجمع الشبك الديمقراطي في الموصل محمد الشبكي: أن قوات البيشمركة كان لها دور في ترك 16 وحدة إدارية ضمن قواطع محافظة نينوى، ويضيف "أن سقوط قضاء سنجار وسهل نينوى كان بسبب انسحاب البيشمركة من هذه المناطق من دون مقاومة أو إطلاق رصاصة تذكر، وهناك شهود عيان تؤكد ذلك الانسحاب المخطط له سلفاً⁽²⁾."

فبالنسبة لكردستان وفر سقوط الموصل فرصة الاستيلاء على كركوك والمناطق المتنازع عليها للوصول إلى واحد من أهم الموارد النفطية ووضع حد لنهاية سنوات من الجدل حول تنفيذ المادة 140 من الدستور العراقي مع الحكومة الاتحادية، والحفاظ على هذه المدينة الغنية بالنفط يجعل الأكراد في مركز قوي عند إعلان الاستقلال⁽³⁾ لاسيما وان إقليم كردستان أعلن على لسان رئيس وزراء حكومة الإقليم نجيرفان بارزاني بانها ستعمل على ضم الأراضي التي تحرر من سيطرة تنظيم "داعش" لإقليم كردستان، وهو ما قامت به قوات البيشمركة وبدأت بالاستحواذ على المناطق المحررة سواء كانت من المناطق المتنازع عليها أم المناطق العربية⁽⁴⁾.

(1) مقابلة أجراها الباحث مع احد العناصر الأمنية.

(2) نقلا عن سلام الزيدي، قادة البيشمركة متهمون بسقوط الموصل والبارزاني يطالب بثمان المشتركة في تحريرها، صحيفة المراقب العراقي، العدد 1193، 8 نيسان 2015، ص1.

(3) Sirwan Kajjo، The Rise of ISIS، a Golden Opportunity for Iraq's Kurds، Washington DC، Carnegie Endowment for International Peace، June 19، 2014.

(4) عالية نصيف قادة كردستان يطبقون سياسة رسم الحدود بالدم في المناطق المحررة من داعش، مؤسسة ناليا للأعلام، 6 آذار 2015، ينظر الرابط الاتي: <http://www.nrttv.com/ar/iraq/2015/03/06/445>

35

فضلا عن ذلك كان تأسيس وتجهيز الجيش العراقي الجديد في المقام الأول لتحقيق أهداف تتعلق بتلبية التزامات الأمن الداخلي على نطاق واسع. لذلك، لم تكن أمور مثل تطوير سلاح الجو وإنشاء شبكة دفاع جوي محكمة في العراق - وغيرها من الأمور التي تستغرق وقتًا طويلاً في التدريب والإعداد - من الأولويات الأساسية للولايات المتحدة أثناء تأسيس الجيش العراقي⁽¹⁾. وهنا يمكن القول انه كانت هناك قاط ضعف في قدرة الجيش العراقي تعود إلى تنصل الولايات المتحدة في إطار الاتفاقية الأمنية عن التزامها في أعداد الجيش العراقي على أكمل وجه.

ومع ذلك فإن العراق أيضاً لم ينجح طوال سنوات حكومة المالكي في انتاج جيش مهني، ولم يعمد إلى برامج تدريب كفوة، فعلى الرغم من ادعاء العديد من المسؤولين الحكوميين إن هناك خيانة في الجيش العراقي جرى بوجبها تسليم الموصل إلى "داعش"، ورغم عدم استبعاد ذلك، بيد إن الخيانة الحقيقية في المؤسسة العسكرية هي الفساد الذي اخذ ينخر جسد هذه المؤسسة، وقد تبين هذا الأمر بجلاء بعد سقوط الموصل، حيث تعرضت المؤسسة العسكرية التي كان يديرها بصورة كاملة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي⁽²⁾، لانهايار كبير بعد هجوم تنظيم "الدولة الإسلامية" في التاسع من حزيران على مدينة الموصل، وظهر العديد من الجنود الفضائيين - الذين يتبرعون برواتبهم لأمرى وحداتهم مقابل التغيب عن الواجب لفترات طويلة - في الجيش العراقي، التي تعد احد أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفوق "تنظيم الدولة الإسلامية" ميدانيا في مناسبات عديدة، وبالتالي سيطرته على العديد من المدن

(1) المصدر نفسه

(2) كانت وزارة الدفاع قبل تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة حيدر العبادي تدار بالوكالة من قبل وزير الثقافة السابق سعدون الدليمي، ويشرف عليها بشكل مباشر مكتب القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي رئيس الحكومة السابق.

العراقية⁽¹⁾. فعندما تعطي القيادات العسكرية العليا في الجيش والبعيدة عن الميدان أوامر للوحدات العسكرية ويأمرون لواء عسكري تعداده (1500) عنصراً بين ضابط وجندي بالتحرك مثلاً لتحرير منطقة ما من سيطرة تنظيم "داعش"، عادة ما يفشل هذا اللواء في أداء مهمته ذلك لأن عدد عناصره الحقيقي أقل من هذا العدد بكثير بسبب غياب العشرات من الجنود⁽²⁾.

وقد كشف رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي عن "وجود 50 ألف اسم وهمي في أربع فرق عسكرية في إطار إصلاح المؤسسة العسكرية، بحسب قوله أمام مجلس النواب العراقي خلال فترة زمنية قياسية، خلال شهر واحد استطعت أن اكتشف من خلال التدقيق الورقي، خمسين ألف فضائي، في أربع فرق عسكرية"⁽³⁾.

وقد ارتبط وهذا الإخفاق داخل المؤسسة العسكرية بالفشل في تحقيق توازن على مستوى تمثيل المكونات داخل الجيش، وهذه من ضمن الشكاوى التي استمرت القوى السنية في الحديث عنها لسنوات. وكان الناتج عدائية واضحة بين السكان في المناطق السنية عموماً وبين الجيش الذي ينتمي غالبية أفرادهِ إلى مناطق شيعية من وسط وجنوب العراق⁽⁴⁾.

(1) علاء حسن، "الفضائيون" إحدى ظواهر الفساد في الجيش العراقي، تقارير وحوارات، الجزيرة نت، 12 تشرين الثاني 2014.

(2) انظر العديد من شهادات ضباط الجيش العراقي، في تقرير أعدته صحيفة كتابات الإلكترونية بعنوان "داعش يدفع آلاف الجنود العراقيين ليكونوا ... فضائيين" 3 تشرين الأول، 2014. ينظر الرابط الاتي:
<http://kitabab.com/ar/page/03/10/2014>

(3) نقلا عن: العبادي يُطهر الجيش العراقي من الجنود الفضائيين، ميدل إيست أونلاين، 30 تشرين الثاني 2014.
ينظر الرابط الاتي: <http://www.middle-east-online.com/?id=189193>

(4) Mushreq Abbas، ISIS weighs approach on Baghdad.op.cit

وفي الواقع بسبب من هذه البيئة سعى تنظيم "داعش" إلى استقطاب أوساط من المدنيين التي تمسهم سياسات الحكومة وعملياتها العسكرية لتخلق أرضية مشتركة من التجاوب والتعاطف بين تلك الجماعات المسلحة والسكان المدنيين الذي تعمل بينهم ليشكلوا القاعدة الرئيسية التي لا غنى عنها لأية حرب عصابات ناجحة، ومن هنا يمكن تفسير غياب مقبولية الجيش العراقي في الموصل وذلك لسبب مركب، فقد كانت القاعدة تشن هجمات متعددة على الجيش أوقعت عشرات القتلى منه في الموصل، في المقابل كان الجيش يشن هجمات على مناطق متعددة من الموصل لغرض إعادة سيطرته وأنهاء تنظيم "القاعدة"، وقد كانت لأحكام الجيش سيطرته على الموصل وتضييق الخناق على "القاعدة"، تضييق خناق صارم على الجميع، مما أدى لتعاون السكان المحليين والفصائل المسلحة المعارضة للحكومة وتقبلهم "لداعش" لتخليصهم من الجيش العراقي الذين يصفه سكان الموصل بأنها "مليشيات" ترتدي زيا حكوميا⁽¹⁾، وفي الواقع إن سلوك المؤسسة العسكرية الحكومية مع المواطن الموصل لم يكن جيدا ولم يحقق الانسجام معهم، وقد ساهمت هذه النقطة في إيجاد حاضنة استند اليها تنظيم "داعش" في إيجاد ملاذ له في ظل الاستياء من الجيش العراقي في الموصل. ويشير البعض إلى إن الهجوم الذي قاده "داعش" انطلق من قرى عشائرية جنوب الموصل وهي الحديدين والبدران حيث تلتقي هذه القرى بمنطقة الجزيرة المتصلة جغرافيا بالأنبار، وهو ما أمن للمهاجرين طريق إمداد ودعم⁽²⁾.

في مقابل كل ذلك، فإن الضغوط والإنهاك التي تعرض لهما الجيش وقوات الشرطة خلال الشهور التي أعقبت اندلاع المعارك في الأنبار، ترك أثره على كفاءة المؤسسة الأمنية، وبصرف النظر عن أسباب الانهيار الأمني في الموصل، فإن تنظيم

(1) وائل عصام، سقوط الموصل: تمرد سني بقيادة "داعش"، مصدر سبق ذكره..

(2) المصدر نفسه

"داعش" الذي لم يكن يتصور بكل سهولة السيطرة على مناطق شاسعة من دون حتى قتال فعلي، اضحى يستغل ذلك، لاستثمار انهيار الجيش العراقي، خصوصاً بعد حصوله على معدات وأسلحة وذخائر تخص فرقتين عسكريتين، ومخازن أسلحة أساسية في مطار الموصل⁽¹⁾. وكانت النتيجة هي التوسع نحو مناطق أخرى انطلاقاً من الموصل، مروراً بركوك وصلاح الدين وديالى وصولاً إلى مناطق قريبة من بغداد، وبعد سيطرتها على هذه المناطق وغيرها أضحى ثابتاً أن "داعش" تعد تحدياً كبيراً تواجهه القوات العراقية، وأن تلك القوات تفتقر إلى أمور من بينها قوة جوية يمكن من خلالها التدخل السريع والحاسم في أرض المعركة، تحتاج إليه للحيلولة دون حدوث مزيد من التقدم تحرزه قوات "داعش"⁽²⁾.

2- إشكالية تقاطع الإرادات السياسية

بدأت إشكالية تقاطع الإرادات السياسية في العراق، منذ اللحظة الأولى التي تلت الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، المرحلة التي تبعها تغيير النظام السياسي السابق وإقامة نظام سياسي آخر يرنو إلى التحول نحو الديمقراطية، فعلى الرغم من تأسيس معالم هذا النظام من دستور وبرلمان وانتخابات، إلا إن ولادة هذا النظام ضلت متعسرة ولا تزال، ذلك بأن التغيير الذي جرى بالعراق تأسس على مبدأ عزل الآخر وليس قبوله، وكانت النتيجة بروز فئتان في العراق أحدهما تؤيد الحكومة والعملية السياسية الجديدة، والآخرى تناهضها وتصفها بحكومة احتلال، وقد تبنت هذه الفئة أعمالاً مسلحة ضد الحكومة بمسعى إسقاطها وضد قوات الاحتلال التي كانت متواجدة في العراق أثناء تأسيس الحكومة الجديدة.

(1)Ibid

(2) جوناثان ماركوس، عوامل وقفت وراء انهيار الجيش العراقي السريع، مصدر سبق ذكره.

ويعزا مناهضة هذه الفئة للحكومة الجديدة إلى عدة أسباب أهمها: انه بعد تغير النظام السياسي السابق في العراق جرى تشكيل الحكومة من قبل الأحزاب الشيعية والكردية وكان الغائب عن الحكومة هي الأحزاب السنية وذلك بسبب ضعف الأحزاب السنية في العراق بسبب هيمنة حزب البعث على مجمل تفاصيل الحياة السياسية في العراق، وفي الواقع وان كانت هناك أحزاب تمثل السنة مثل الحزب الإسلامي إلا انه حزب هيكلي وليس حزب جماهيري كما هو الحال مع الأحزاب الشيعية، ناهيك عن الطبيعة الليبرالية للسنة في العراق فلم يكن الحزب الإسلامي هو ذلك الحزب الذي يأمل السنة في تمثيلهم بالحكومة الجديدة، وقد أدى ذلك إلى فراغ سياسي يعيشه السنة، فبعدما سقط الحزب الذي كان يمثلهم حزب البعث المنحل، تفاجئوا بعدم وجود من يمثلهم في الحكومة الجديدة من الأحزاب السنية. وقد أدى ذلك بطبعة الحال إلى صدمة سياسية عاشتها الأطراف السنية وأدى إلى عدم رغبتها في المشاركة بالحكومة الجديدة ومناهضتها والعمل على إسقاطها.

إلا إنه بعد عام 2010 برزت ظاهرة جديدة في العراق تفيد بتحول الطرف المناهض للحكومة إلى السعي نحو المشاركة في الحكومة، وقد تبين ذلك بجلاء في انضواء اغلب الأحزاب السنية في القائمة العراقية الذي يمثلها الدكتور أياد علاوي، وقد حصلت في انتخابات عام 2010 على 91 مقعد في مجلس النواب، مقابل 89 مقعد لائتلاف دولة القانون الذي يرأسها نوري كامل المالكي رئيس الوزراء السابق، غير إن هذا المسعى لم يتكلل بالنجاح إذ اصطدم بإرادة الأحزاب الشيعية الذي كان لها نصيب كبير من الحكومة السابقة، فقد كان الدستور العراقي يفوض في المادة 76 إن الكتلة الفائزة بالانتخابات هي التي تشكل الحكومة إلا انه جرى تفسير آخر من قبل المحكمة الاتحادية لهذه الفقرة والتي تفيد بأن الحكومة تتشكل من قبل الكتلة الأكبر وان هذه الكتلة لا تتكون إلا عبر الائتلافات داخل مجلس النواب، وعلى هذا التفسير تمكن

ائتلاف دولة القانون بالتآلف مع الائتلاف الوطني وتكوين التحالف الوطني ليحوز على الأغلبية داخل مجلس النواب، وبموجب ذلك تم تشكيل الحكومة الرابعة في العراق برئاسة نوري المالكي. وقد أدى هذه بطبيعة الحال إلى فورة بالخلافات السياسية مع الأطراف التي كانت مناهضة للحكومة وسعت إلى المشاركة في الحكومة وهنا تحول الخلاف من معارضة الحكومة إلى الخلاف حول المكاسب داخل الحكومة، وقد أفضت هذه النتيجة إلى إبعاد طرف كان سابقاً مناهض وغير مشارك في الحكومة، وهنا بدأ الإرهاب يأخذ دوره كمجال أو معطى لفرض أرادة بعض الأطراف السياسية على البعض للحصول على مكاسب سياسية.

ويمكن تتبع ذلك بعد عام 2010 حيث ازدادت ظاهرة الإرهاب في العراق بشكل ملف للنظر فقد جاء في دراسة نشرتها منظمة Iraq Body Count غير الحكومية إن 3976 مدنيا قتلوا جراء أعمال العنف في عام 2010 ليرتفع إلى 4095 مدنيا في عام 2011⁽¹⁾. ليرتفع في عام 2012 إلى 4471⁽²⁾. ليرتفع عدد ضحايا الهجمات الإرهابية في العراق خلال العام 2013 إلى أكثر من الضعف حيث وصل الرقم إلى 6,378 قتيلاً⁽³⁾.

والحقيقة لعلنا لا نجلب الصواب إذا قلنا يعزى الارتفاع الكبير في الأعمال الإرهابية في هذه الأعوام في العراق إلى تفاقم خلافات سياسية ألفت بظلالها على

(1) انظر تقرير: ارتفاع ضحايا العنف في العراق خلال العام 2011، روسيا اليوم 3-1-2012

<http://cutt.us/jjciB>

(2) الأمم المتحدة تعلن أن العنف في العراق خلال شهر آذار حصد ما لا يقل عن 1609 أشخاص، المدى برس، 08/04/2013 ينظر الرابط الاتي:

<http://www.almadapress.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=9672>

(3) الخارجية الأميركية: العنف في العراق وسوريا اسهم بزيادة ضحايا الإرهاب 60%، صحيفة المدى، العدد (3070) 4 ايار 2013. <http://www.almadapaper.net/ar/newsdetails.aspx?newsid=463865>

الشارع العراقي، وفي الواقع قد بدأت هذه الخلافات السياسية مباشرة بعد انسحاب القوات الأمريكية في أواخر عام 2011، وتضاعفت هذه الخلافات بشكل كبير منذ أوائل عام 2012 عندما بدأت الاحتجاجات في المحافظات الغربية العراقية في عام 2012 وقد ازدادت حدتها بعدما شنت حكومة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي هجوما شاملا ضد تنظيم "داعش" فضلا عن تحركها ضد شخصيات المعارضة السنية ومعسكرات الاحتجاج التي يقودها السنة.

فمن بين العوامل والأسباب الداخلية التي أدت إلى اتساع ظاهرة الإرهاب في العراق والمتمثل في تنظيم "داعش" وإيجاد حواضن له هي الاحتجاجات التي بدأت في المحافظات الغربية العراقية في عام 2012 وقد كانت هذه المظاهرات سلمية بادي الأمر وكانت مطالبها تقتصر على عدة مطالب أهمها إقامة إقليم سني في المحافظات الغربية من العراق يحقق لهم نوع من الاستقلال الذاتي في الشؤون الأمنية والثقافية والدينية فضلا عن مطالبتهم بتشريع قانون العفو العام للسجناء، ولاسيما من النساء، وإلغاء المادة 4 إرهاب بالإضافة لمطالب أخرى⁽¹⁾.

وبموجب ذلك شكلت اللجنة الوزارية للمتظاهرين بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 1 لسنة 2013 بتاريخ 2013/1/10 برئاسة نائب رئيس الوزراء الدكتور حسين الشهرستاني وعضوية عدد آخر من الوزراء بينهم وزراء العدل وحقوق الإنسان ووزير الدفاع وكالة ووكيل وزارة الداخلية، وأعلنت اللجنة في شباط 2013 الإفراج عن 3000 معتقل، ثم الإفراج عن 2475 محتجز⁽²⁾، ولكن هذه اللجنة لم تستطع تطويق أسباب الأزمة التي أضافت لها حادثة الحويجة- (التي بدأت على اثر قتل احد

(1) علي المعموري، داعش والموصل خلقية الأحداث، أوراق البدائل، صادرة عن منتدى البدائل العربي للدراسات.

(2) التقرير الثاني للأمين العام، المقدم عملا بالفقرة 6 من القرار 20122061، برقم S/2013/ 2012، ص4

الجنود من قبل المتظاهرين، ما أدى إلى مواجهات بين الجيش والمتظاهرين راح ضحيتها العديد من المدنيين) بعداً جديداً في غاية الحرج قاد إلى مطالبة المحتجين في الأنبار بخروج الجيش وقد ترتب على ذلك اشتباكات مسلحة مع قوات الجيش في الأنبار أدت إلى مقتل خمسة جنود. وقد ازدادت حدة هذه الاشتباكات بعد إن حذرت الحكومة العراقية بفض الاعتصامات والمظاهرات بالقوة⁽¹⁾.

وبدأت بوادر فض الاعتصامات بالقوة تلوح بالأفق بعد الانفجار الذي أودى بحياة قائد الفرقة السابعة في الجيش العراقي اللواء محمد الكروي ومجموعة من ضباطه، عقب تنفيذ عملية عسكرية ضد مسلحين في وادي حوران في محافظة الأنبار يوم 12 كانون الأول 2013، وظهر بعدها رئيس الوزراء العراقي السباق نوري المالكي في كلمة متلفزة قال فيها، "أقول بكل وضوح وصراحة إن ساحة الاعتصام في الأنبار قد تحولت إلى مقر لقيادة القاعدة مؤكداً إن منها بدأت عملية تفخيخ السيارات والأحزمة الناسفة والتفجيرات في مختلف مناطق العراق، ودعا رئيس الوزراء المعتصمين إلى الانسحاب من خيم الاعتصام لتبقي عناصر القاعدة فيها فقط، وأضاف انه لن يسمح ببقاء مقرات الاعتصام ملاذاً للقاعدة وبعد إن دعا القوات الأمنية والعشائر إلى القضاء على تنظيم القاعدة وعد بأنه سيلبي مطالب المعتصمين بعد الانسحاب من خيم الاعتصام⁽²⁾.

وبدأت عملية فض الاعتصام بتاريخ 30 كانون الأول 2013 حيث فضت القوات الأمنية وبالتعاون مع العشائر غير الداخلة في الاعتصام ساحات الاعتصام

(1) علي المعموري، داعش والموصل خلفية الأحداث، المصدر السابق، ص6

(2) انظر كيف سيتعامل المالكي مع اعتصام الأنبار؟ bbc على الرابط الاتي:

http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2013/12/131224_comments_iraq_maliki_anbar_protests.shtml

ورفعت الخيام، فاتحة الطريق الدولي المغلق منذ بدأ الاحتجاجات، لتندلع على الفور اشتباكات بين مسلحين وبين القوات الحكومية ومن يساندها من عشائر. وأعقب هذه الاشتباكات خروج مدينة الفلوجة التابعة لمحافظة الأنبار عن سيطرة القوات الحكومية ووقوعها بيد المسلحين، بما قاد إلى حصارها من قبل القوات الحكومية، وبدأت حرب الأنبار التي تسيدت المشهد حتى سقوط مدنية الموصل بأيدي تنظيم "داعش" وغيرها من الفصائل السنية المسلحة⁽¹⁾.

وبحسب ما تحدث به أحد ضباط الجيش العراقي الذي فرّ إلى كردستان بعد سيطرة "داعش" على الموصل إلى DW عربية، عن خفايا سقوط الموصل، حين سئل هل يسيطر "داعش" وحده على المنطقة؟ أم أن هناك ميليشيات سنية أخرى تشاركه فيها؟ قال، إن "داعش" يستفرد بالسيطرة في منطقتنا بجنوب الموصل، وهناك تواجد لبعض مسلحي "النقشبندية" في مناطق الحويجة وحوالي كركوك وصلاح الدين والرياض. أما البعثيون فقد قدموا لمقاتلي "داعش" المشورة والمعلومات قبل دخولهم لأنهم يعرفون المنطقة جيدا. البعثيون ساندوا "داعش" لأسباب عديدة، ويأتي على رأسها الاضطهاد الممنهج الذي تعرض له أعضاؤه من قبل حكومة المالكى التي مارست بحقهم الإقصاء والاجتثاث والاعتقال⁽²⁾.

وفي الواقع أوجدت هذه البيئة المضطربة في العراق حاضنة استثمارها تنظيم "داعش" في إيجاد موطئ قدم له والسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي العراقية ابتداءً من محافظة الأنبار، ثم الموصل، وصلاح الدين، وديالى مستغلين سخط المتظاهرين في المحافظات الغربية في العراق، بعد أن تحولت ساحات التظاهرات السلمية

(1) علي المعموري، داعش والموصل خلفية الأحداث، المصدر السابق، ص7

(2) ضابط عراقي يروي خفايا سقوط الموصل، صحيفة خندان الإلكترونية، 26 تموز 2014، ينظر الرابط الاتي:

<http://xendan.org/arabic/drejaA.aspx?Jmara=740&Jor=2>



تعود مشكلة تقاطع الإرادات السياسية بين الدول إلى الصراع -الناتج عن سعي الأطراف "نحو ارتقاء مكانة عن طريق إنقاص مكانة بعضهم لبعض" ذلك لان الصراع -عادة- يعبر عن الظروف التي تشتبك بمقتضياتها الوحدات الدولية، مع واحدة أو أكثر من الوحدات الدولية الأخرى، وذلك بسبب اتباع هذه الوحدات ما لا يتوافق مع أهدافها.

ولعل من نافلة القول، أن واقع العلاقات الدولية ليس حالة جامدة، بل عملية متغيرة ومتطورة تتسم بالحركة والديناميكية، وتندفع من سعي الأطراف الفاعلة ذات العلاقة إلى الحفاظ على أوضاعها ومصالحها النسبية، التي تعكس ما تحوزه من قدرات وإمكانات وموارد متاحة، فعندما تتغير القدرات بشكل حاسم لدى طرف ما من أطراف التفاعل، فإن باقي الأطراف يسعون إلى إعادة التوازن من جديد عبر تفعيل سياسات واستراتيجيات جديدة تتناسب مع مستجدات الواقع الدولي وتحولاته، إذ تدرك الأطراف الفاعلة في ذلك الواقع أنه في ظل بيئة دولية لا يحكمها إلا منطق التنافس والصراع، والذي يتحول بدوره إلى سياسات وسياسات مضادة؛ فإن حماية حدودها ومكتسباتها المعطاة، فضلاً عن تحقيق مصالحها واستراتيجياتها المبتغاة؛ إنما هو رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة وتعظيمها إلى أبعد مدى ممكن.⁽¹⁾

وعليه فإن ما يجري في العراق هو انعكاس لصراع إقليمي، وهذا الصراع كما اختير له بأن يكون على الأرض العراقية فهو موجود أيضاً على الأرض السورية واللبنانية وفي اليمن ومناطق أخرى، وفي ما يتعلق بالعراق، نرى إن البيئة الإقليمية

(1) د. مصطفى شفيق علام، تغير السياسات في الفكر الاستراتيجي الأنماط والمحددات، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، يونيو 2009) ص2.

المحاطة به تتسم بأنها شديدة التعقيد والتأثير في آن، لاسيما وأن النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط يتصف بأنه نظام غير مستقر يسوده غياب التفاهم والتعاون والرغبة في تغيير المواقف بين القوى الفاعلة فيه، ناهيك عن ما يحوزه هذا النظام من مدركات تذهب إلى الحد من دور العراق في بيئة إقليمية كهذه، وما يتبادر هو كيف أثرت هذه البيئة الإقليمية على العراق وادت إلى زيادة عدم الاستقرار فيه وصولاً حتى سقوط الموصل، لذ سينطوي التركيز على دول الجوار الإقليمي للعراق للتعرف على كيفية تأثيرها، فضلاً عن تحديد مصالحها الاستراتيجية في العراق، وهي: إيران، وتركيا، فضلاً عن دول مجلس التعاون الخليجي. ناهيك عن تناول الأزمة السورية ومخرجات التأثير في البيئة الإقليمية.

أولاً: إيران مخرجات النفوذ الإقليمي

لعل من نافلة القول، إن أي نهج للتعامل مع إيران في المستقبل المنظور يجب أن ينطوي على استراتيجية إقليمية، فعلى الرغم من إيران تمتلك برنامجاً نووياً أثار الجدل كثيراً، إلا أنه تبين بعد اتفاق جنيف الابتدائي في 24 تشرين الثاني 2013 واتفاق الإطار-الذي وضع لتسوية البرنامج النووي الإيراني-، إن نزوعه سلمي، وحتى إن كانت بعض الشكوك تشير إلى غير ذلك، فإن مقتضى الاتفاق قد حجم الطموحات الإيرانية في مجال إنتاج الأسلحة النووية، إذ أفضى هذا الاتفاق إلى وقف تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 ٪ واستمراره بنسبة 5 ٪، ويبدو إن هذه النسبة لا تؤهل إيران على إنتاج القنبلة النووية.

وعلى الرغم من أن البرنامج النووي الإيراني هو في الوقت الحاضر يعد الأكثر إلحاحاً في الإدارة الأمريكية، بيد أنه ما لم يُعاد دمج إيران في شبكة طبيعية من العلاقات الدولية فمن المرجح أن يكون أي تقدم يمكن إحرازه على هذا الصعيد قصير الأجل⁽¹⁾، وهذا الأمر خالفته الولايات المتحدة، إذ كثير ما ذهبت إلى تشكيل تحالف مناهض لإيران بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي حتى إنها كثيراً ما سعت بالضغط على العديد من الأنظمة العربية لتحسين علاقتها بالعراق حتى لا يكون هذا الأخير عاملاً مثبطاً في تعزيز أمن الخليج، إذ ترى الولايات المتحدة في تعزيز علاقات العراق بالدول العربية لاسيما الخليجية، مكسباً لها للحيلولة دون استئثار إيران في العراق لتقيّد بدوره المشاغل الأمنية الأمريكية في المنطقة، على إن أغلب الجهود التي

(1) مارينا أوتاي، إيران والولايات المتحدة ودول الخليج السياسة الإقليمية المحيرة، أوراق كارنيغي، العدد 105

واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أكتوبر، 2009) ص3.

ذهبت إلى إنشاء تحالف مناهض وكذلك الضغط بالسعي لتحسين علاقات الأنظمة العربية بالعراق حالت دون نجاح.

إذ لم تؤدِ الرغبة الأمريكية في احتواء إيران، إلى رغبة في الدول العربية في اتخاذ موقف المواجهة مع جارتها، ومع إن دول الخليج تريد من الولايات المتحدة اتخاذ موقف حازم تجاه إيران، بيد إنها دلت مراراً على إنها لن تفعل ذلك بنفسها ولن تقف إلى جانب الولايات المتحدة علناً حين تقوم بذلك، تحسباً منها في الوقوع بين فكي الصراع بين الولايات المتحدة وإيران⁽¹⁾.

على إن هذه الجهود حالت دون نجاح يذكر كذلك السعي لتحسين العلاقات الخليجية العراقية حالت دون نجاح، وذلك لسببين: (2)

الأول: قوة الحضور الإيراني في العراق، والثاني ترتيب الأنظمة الخليجية من النظام السياسي في العراق بسبب علاقاته الوطيدة بإيران.

ولا حاجة لنا في القول، إن إيران لم تدرك كل ذلك، بيد إن إدراكها جاء من خلال المدخل العراقي، لاسيما وأن إيران تقوم بتبني كل ما يلزم من أدوات القوة الإقليمية في العراق وسواه، لما يؤمن لها ذلك القدرة فضلاً عن النفوذ للتأثير على جميع مجريات الوضع الإقليمي، تعزيزاً لنفوذها ليس فقط في الخليج وإنما في المشرق العربي أيضاً خاصة وأن إيران تمتلك من القدرة والخوافز فضلاً عن النفوذ والسعي لتثبيت وتفعيل هذا الدور بما يجعلها جزء من معادلة أساسية لا يمكن تخطيها عند تقرير أي شأن عراقي، أو أي شأن إقليمي من البوابة العراقية. (3)

(1) المصدر نفسه ص 7

(2) Marina Ottaway, 'Iraq: An Uneasy American-Iranian Condominium', Carnegie Endowment for International Peace, January 10, 2011, see on link: <http://carnegieendowment.org/publications/?fa=view&id=42259>

(3) محمد صادق الهاشمي وآخرون، الموقف الإقليمي من الانسحاب الأمريكي من العراق، سلسلة كتب، عدد

وهذا ما أكده ريان كروكر السفير الأمريكي السابق في العراق في إحدى وثائق ويكيليكس المسربة بالقول "أن الموقف المتشدد تجاه العراق الذي تمثله السعودية والذي يعتمد محاربة الشيعة ومحاصرة الحكومة العراقية سياسياً، يتناغم مع الاستراتيجية الإيرانية في جذب العراق الى جانبه بحيث يتخلى عن محيطه العربي وعن علاقته مع الولايات المتحدة". لهذا كانت توصية السفير على النحو التالي: "في المدى البعيد، نحتاج إلى إزالة هذه الأفكار لجهة المشهد الأمني لما بعد مجلس التعاون الخليجي والذي يضم العراق بصورة كاملة، ويطور طرقاً لاحتواء النفوذ الإقليمي الإيراني، ويشكل الموقف الخاص الذي يمكن للعراق أن يحتله في الخليج بطريقة تدعم مصالحنا ومصالح شركائنا في الخليج"⁽¹⁾.

إذ يعد العراق في الاستراتيجية الإيرانية أداة لزعة الرغبة الأمريكية في السيطرة على منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص، حتى إن الخطر المتأتي من إيران اليوم وفق وجهة النظر الإدارية الأمريكية هو إمكانية إيران إعاقه مشروع إعادة تنظيم تراتبية القوى في المنطقة لصالح الولايات المتحدة⁽²⁾.

جاء ذلك، انطوى الفعل الإيراني في البيئة الإقليمية على جدوى استراتيجية قوامها جذب العراق حولها، لتقويض النفوذ الأمريكي على الدول التي تعدها إيران من نتائج مبدأ تصدير الثورة، إذ ترى أن العراق عاملاً لتكريس دورها الإقليمي، وتبعاً لذلك حاولت إيران في سياستها الخارجية وحركتها الإقليمية مع العراق وسوريا ولبنان وسواه من دول المنطقة، أبعاد أي تهديد خارجي أو داخلي لنظامها أو لبرنامجها

(1) للمزيد ينظر سعد الشريف، ويكيليكس وسياسة السعودية العراقية، مجلة الحجاز، بلا تاريخ، ينظر الرابط الاتي:

<http://www.alhejaz.org/seyasah/019803.htm>

(2) فنسان الغريب، مازق الإمبراطورية الأمريكية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)

النووي. فضلاً عن السعي لتأدية دور القوة الإقليمية الأولى في المنطقة والتي يتم من خلالها التفاوض أو المساومة حول ملفات وقضايا المنطقة، بدءاً بالخليج والعراق وسوريا ولبنان والقضية الفلسطينية إضافة إلى أفغانستان والاستقرار في آسيا الوسطى، فثمة عدد من القضايا الإقليمية تمسك بها إيران بشكل شبه كامل، وهذه القضايا تتسم بأنها متكامل فيما بينها ما يمنح إيران نفوذاً واضحاً وتأثيراً حقيقياً في مختلف الملفات الإقليمية، كما أن التوظيف الإيراني لهذه القضايا يخدم المشروع الإيراني الإقليمي في المنطقة^(*) ومن المؤكد أن هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى إيران إلى تحقيقها جراء ذلك:⁽¹⁾

1. الاعتراف بالنفوذ الإيراني الإقليمي علناً ودون تفادٍ.
 2. أن الحديث عن النفوذ الإقليمي يبدأ حتماً من العراق، إذ تريد إيران عراقاً مسالماً لا يشكل تهديداً لأمنها القومي، وهذا يشكل مطلباً لإيران يعود إلى سنوات بعيدة، لذلك تريد إيران أن يكون لها في العراق حق الفيتو عبر حلفائها، لأي قرار قد يتخذه العراق يضر بمصالحها.
- وقد حاولت إيران أن تجعل من العراق دولة امتداد لنفوذها في المنطقة، من خلال تقوية توسيع وترسيخ العلاقات مع العراق مما جعله دولة لا تحظى بالقبول الإقليمي العربي⁽²⁾، ولا سيما الخليجي الذي اخذ يصف العراق على انه خطر يهدد

(*) السعي لإقامة ما يسمى بالحكومة الإسلامية العالمية من خلال مبدأ تصدير الثورة ويعد هذا الهدف من المبادئ الأساسية للثورة الإيرانية. والثاني السعي لتأدية دور القوة الإقليمية الأولى.

(1) حامد محمود، إيران واستراتيجية ملء الفراغ في العراق، ملف الأهرام الاستراتيجي، (القاهرة: مركز الأهرام،

أغسطس، 2009) ينظر الرابط التالي: <http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=96393>

(2) عن حدود تلك الرؤية التي تنتهجها إيران، انظر د. بقول هليل الموسوي، العراق في الاستراتيجية الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 25، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2008) ص 6.

امن الخليج، وقد أدى ذلك إلى تفعيل خيار استبعاد العراق عن منظومة الأمن الخليجي⁽¹⁾، إدراكاً منهم لحجب التأثير التي تبتغيه ايران ما منح الأخيرة خاصية انجذاب العراق لها بصورة اكثر انغماسية، في ظل هذه المعادلة التي تتخذ من الأمن ساحة جدال في العراق عملت إيران على استحداث مجموعة من التهديدات بأنماطها المختلفة من اجل صياغة مجالات فعل أدائي لها في تلك المنظومة، بما في ذلك من استغلال التناقضات الخليجية - العراقية لصالحها، وسر الحاح إيران على استخدام هذا الخيار يكمن في الإصرار على رؤية مفادها إن المنظومة الخليجية لو تحقق لها الاستقرار بأي صورة، ستكون النتيجة النيل من مكانة إيران وقدراتها على الانسجام في إقليمها، وهذا ما صح على موقفها من الهيمنة الأمريكية على امن الخليج أو موقفها من إعلان دمشق أو دعوتها إلى قيام منظومة امنيه إسلامية خليجية أو إصرارها على التسلح النووي.⁽²⁾

ويبقى القول إن إيران ترى في العراق نقطة وثوب أو ارتكاز بين القوى الإقليمية والدولية، لذا فإن مخرجات التفاعل التي تذهب بها إيران جراء نفوذها في

(1) ففي احدى الوثائق المسربة من ويكيليكس والصادرة في عام 2009 عن مسؤولين سعوديين رفيعو المستوى والتي راجعها قبيل إرسالها إلى واشنطن كل من الجنرال ديفيد بترايوس والسفير الأمريكي في العراق ريان كروكر، تحت عنوان " الحاجة الى مقاومة ايران" تذكر " اتفق كل من الملك، ووزير الخارجية، والأمير مقرن، والأمير نايف، على أن المملكة بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة لمقاومة وتقليص النفوذ والتدخل الإيرانيين في العراق. وكان الملك على وجه التحديد صارماً في هذه النقطة، وقد لقي صداها لدى الأمراء الآخرين. وقد أعاد عادل الجبير السفير السعودي في واشنطن تذكير الولايات المتحدة بمهاجمة إيران وبالتالي وضع نهاية لبرنامجها النووي بالقول "لقد أخبركم بقطع رأس الأفعى"، وقال بأن العمل مع الولايات المتحدة لتقليص النفوذ الإيراني في العراق هو أولوية استراتيجية بالنسبة للملك وحكومته" للمزيد ينظر سعد الشريف، ويكيليكس وسياسة السعودية العراقية، مصدر سبق ذكره.

(2) د. منعم صاحي العمار، العراق ومنظومة الأمن الخليجي دراسة في خيارات المرحلة القادمة، ط1 (بغداد: مطبعة الغفران للخدمات الطباعة، 2012) مص92.

العراق كانت محصلة للصراع والتفاعل بين القوى الإقليمية والدولية المرتبطة بها، ذلك إن حالة الترابط في السياسة الدولية بين الدول من حيث توازن القوة وإعادة توزيعها تؤثر في السياسات الإقليمية، لكون التغيير الذي يحدث في دولة ما تنعكس آثاره على دول المنطقة عموماً.⁽¹⁾، وهو أمر ينطبق على العراق، الذي يشهد تغييراً معقداً تجد فيه دول الإقليم تهديداً لها خصوصاً وأن الحضور الإيراني في العراق له استراتيجية تتقاطع مع البعض من الدول الإقليمية وتؤثر عليها في المدى البعيد، وتعد المخرجات الناجمة من جراء ذلك بمثابة مدخلات اضطرارية للتأثير والتأثر لدول الجوار العربية التي ترى إيران فيها أما لضمان مصالحها أو لحماية أمنها القومي.

(1) سيار الجميل وآخرون ، الموقع الجغرافي للعراق وأهميته الاستراتيجية ،ورد في العراق دراسات في السياسة والاقتصاد ، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2006) ، ص 21.

ثانياً: تركيا ومسارات التغفل

لعل من نافلة القول، إن الواقع القريب ينبئ عن دور ريادي ستكون محوره تركيا وأطرافه الدول التي تمثل المصالح الأمريكية في المنطقة، على إن تركيا اكتسبت عمقاً استراتيجياً، مع صعود حزب العدالة والتنمية في عام 2002 الذي رافق صعوده تردد حقيقي للسياسة الخارجية التركية عن الدائرة الغربية (الأطلسية والأوروبية)،⁽¹⁾ أملاً في إظهار تركيا "كقوة إسلامية" في منطقة الشرق الأوسط، كدائرة فاعلة في سياساتها (متعددة الأبعاد)، بيد أن ادراك تركيا لديناميات الجيوسياسية الزاخرة في المنطقة فرض عليها ضرورة التغيير لكي تصبح أكثر قرباً من الولايات المتحدة الأمريكية ومواقفها.⁽²⁾ ولقاء هذا فإن إلهامه الديناميات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط جعلت تركيا تدرك بأنها لا يمكن أن تصبح قوة إسلامية خالصة في الشرق الأوسط بمعزل عن الغرب، وأن أصبحت فإنها ستكون دولة إسلامية مزدهرة وضحمة ولكن فاقدة لأي قيمة حقيقية للأمن الإقليمي، حتى أنها ذهبت في إدراكها

(1) مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أثرت عدة مشاكل مع الولايات المتحدة حول مسائل جوهرية في الشرق الأوسط من بينها الحرب على العراق لا سيما بعدما رفضت تركيا فتح جبهة عسكرية أمريكية عبر أراضيها حتى "أن صنّاع السياسة الأمريكية كانوا يتلظون بسبب احتياج الولايات المتحدة لتركيا أكثر من احتياج الأخيرة للولايات المتحدة" عن هذا التذمر الأمريكي انظر صعود تركيا: تحديات وتوقعات للإدارة الأمريكية الجديدة. وعن أسباب الرفض التركي انظر: د. أحمد سلمان المعموري، العراق في الاستراتيجية التركية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 25، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2008) ص 3. وقارن مع سامر الياس، تركيا والربيع العربي برغماتية أمام امتحان سوري صعب، مجلة الشرق الجديد، 2012\3\31. متاح على الموقع التالي: <http://www.ar.journal-neo.com/node/15103>

(2) Soner Cagaptay and David Pollock, 'Whatever Happened to "The Turkish Model"?'،

Policy Analysis, The Washington Institute for Near East Policy, January 7, 2013

إلى أن ما يجعلها قوة إقليمية ليس علاقات وثيقة بالغرب فحسب بقدر ما سيكسيها الغطاء الغربي -الناتو- من التأثير والنفوذ المتزايد في منطقة الشرق الأوسط.⁽¹⁾

جاء ذلك الإدراك ذهب تركيا لإستجماع نسق علائقي في المنطقة لا ينفك عن الروابط الناتو أمريكية^(*) ويتمحور حول المصلحة الذاتية، ما يمنح تركيا وضعاً أمنياً أفضل في منطقة مضطربة، ومع أن ذلك الإدراك شكل حافزاً للتغيير في السياسة الخارجية التركية، بيد إن ذلك التغيير غدا ينطوي على فك قيود تركيا من تصدير نموذجها إلى الساحة الجيوسياسية الإقليمية الأوسع نطاقاً.

ولعلنا لا نغالي بالقول، من إن هذا الإدراك للتغيير جاء مع إعلان الولايات المتحدة انسحاب جنودها من العراق، إذ كانت تركيا تسعى أن تكون لها حصة نفوذ داخل العراق، وهو الأمر الذي انسحبت الولايات المتحدة دون إمضاءه، وقد يبدو للوهلة الأولى أن ذلك الشكل الذي ارتضته الولايات المتحدة كأسلوب لتأديب تركيا على موقفها السابق من رفض فتح أراضيها لغزو العراق⁽²⁾.

بل لا نبتعد كثيراً عن الحقيقة، إذا قلنا إن تركيا أدركت التغيير (التوازن) للتحلل من الثقل الذي غمر علاقات تركيا بالغرب، وغدا يؤثر على وزنها الإقليمي في منطقة

(1) حول حدود هذا الإدراك، انظر:

Soner Cagaptay، Turkey's Foreign Policy Pivot، Policy Analysis، The Washington Institute for Near East Policy، March 21، 2012

(*) ظهر هذا النسق بشكل شديد الوضوح من خلال قرار تركيا في أيلول 2011 بالاشتراك في مشروع الدفاع الصاروخي لحلف "الناتو" الذي يهدف إلى حماية أعضاء الحلف في مواجهة الصواريخ التي تنطلق من إيران، وهو ما لا يعبر إطلاقاً عن توجهها السابق. حول حدود هذا التوجه انظر:

Soner Cagaptay، Turkey's Distinctive Brew، Policy Analysis، The Washington Institute for Near East Policy، December 11، 2012

(2) هاني إدريس، تركيا أنشودة العثمينة على إيقاع الهوية الممزقة، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 3، (بغداد: مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يونيو 2012)، ص75

باتت فيها تركيا ليست اللاعب الوحيد، ولذا فهي مضطرة دائماً أن تراعي مصالح إقليمية ودولية في المنطقة من معطى التوازن، حتى يوفر لها هامشاً لشكل من الدينامية الإقليمية، هذا الواقع يؤكد لا محالة بأنّ بإزاء العراق ورقة جيوسياسية مهمّة لتدبير علاقاتهم مع الأتراك، تقوم على معطى دور إيران في إرساء التوازن الإقليمي بين العراق وتركيا. ⁽¹⁾

هذا يعني أن تركيا تجد صعوبة في هضم المسار العراقي، إذ إنها ترى في التقارب العراقي - الإيراني ما يعيق سياستها في الشرق الأوسط والخليج، وقد تعززت تلك الرؤى التركية بعد الاستقطاب التركي الإيراني الذي أنتجته الأزمة السورية، إذ أدى وجود العراق في المحور الإيراني إلى تلاقٍ خليجي تركي.⁽²⁾ لا سيما وأن أهمية النموذج التركي بالنسبة لدول الخليج لا تكمن في قيمته السياسية والأيدولوجية، بقدر ما تكمن في محاصرة النفوذ الإيراني، وفرض عزلة عليه في المحيط العربي الإقليمي بعد الربيع العربي⁽³⁾.

وجراء ذلك، ترى تركيا أنها غير قادرة على أن تؤدي دوراً كبيراً في المنطقة، لا سيما في العراق من دون موافقة إيرانية وحلفائها من العراق، وتكمن أهمية الأخير في المدرك الاستراتيجي التركي، على أنه مجالاً تمتد إليها سياساتها الجيوسياسية والأمنية⁽⁴⁾، أنها على حد تعبير وزير الخارجية التركي أوغلو لا تنحصر في العلاقات

(1) المصدر نفسه، 54

(2) حول هذا الاستقطاب والتلاقي، انظر التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، سلسلة: تحليل

السياسات، (معهد الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، أبريل 2012)، ص20

(3) هاني إدريس، تركيا أنشودة العثمينة على إيقاع الهوية الممزقة، مصدر سبق ذكره، ص 69

(4) المصدر نفسه، ص 72

على مستوى الدولة، بل تمتد إلى كافة المجموعات والفصائل ذات الفاعلية والتأثير داخل البلاد⁽¹⁾

فالعراق بعد الاحتلال الأمريكي بات كياناً غامضاً في عقيدة السياسة الخارجية التركية، لا يرضى بعلاقات تركية قائمة على استراتيجية التبعية المتبادلة^(*)، فإن العراق بملاحه ومكتسباته الجديدة هو مصدر قلق لتركيا، ذلك لان الأخيرة تخشى من أن هذه الملامح من شأنها أن تأتي بقيادات سياسية عصية على التبعية التركية.

لذا كان لزاماً على تركيا النزوع إلى المراهنة على اطراف في العراق لمد جسور التعاون معها ابتغاءً لموازنة النفوذ الإيراني في العراق، وكان نصيب المراهنة هو "حكومة إقليم كردستان" على إن العلاقات بين تركيا وإقليم كردستان وأن أصبحت تمثل تحالفاً غير معلن ضد العراق، بعد أن كانت تتجه منذ أمد بعيد نحو منع احتمالية منح حكومة إقليم كردستان مزيد من الاستقلال⁽²⁾، بيد أنه بسبب ظهور التصدعات العراقية مع تركيا بلورت بدورها نضوج العلاقة مع "حكومة الإقليم"، ومع أن حضور العراق في المحور الإيراني كان كابح للعلاقات التركية العراقية ومجرداً للنفوذ التركي، كذلك حضور كردستان في المحور التركي لم يكن بمعزل عن ذلك التأثير. إذ عدت تركيا

(1) احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط2، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011) ص623

(*) هي استراتيجية تتعامل بها تركيا مع الجوار العربي على خلفية التعالي بوصفها دولا تنتمي تاريخياً لمجال الإمبراطورية العثمانية، حول هذه الاستراتيجية التركية انظر هاني إدريس، تركيا أنشودة العثمنة على إيقاع الهوية الممزقة، مصدر سبق ذكره، ص67.

(2) حول اتجاهات السابقة لسياسة تركيا تجاه كردستان، انظر: بيار مصطفى سيف الدين، اتجاهات السياسة التركية نحو كردستان العراق في التسعينيات من القرن العشرين، مجلة جامعة كركوك للدارسات الإنسانية، العدد2، المجلد 4، (كركوك: جامعة كركوك، 2009) ص97.

علاقتها الجيدة مع "حكومة إقليم كردستان" يمنحها دينامية جيوسياسية توازنه من جانبين:

أولاً: منع "حزب العمال الكردستاني" من إقامة جذور له في سوريا ما بعد بشار الأسد، لاسيما في ظل الدعم الإيراني والسوري لـ "حزب العمال الكردستاني"⁽¹⁾، وتأكدت هذه الرؤية من خلال ما عمل به بارزني على جلب الفصائل الكردية السورية الرئيسية معاً في أربيل، حيث قاموا بصياغة اتفاقية يتخلى بموجبها حزب الاتحاد الديمقراطي عن دعمه المسبق لـ "حزب العمال الكردستاني"⁽²⁾.

ثانياً: يمنح تركيا ثقل موازن للنفوذ الإيراني في العراق، إذ يجمع صانعو السياسة التركية على نحو متزايد فكرة وقوع العراق تحت نفوذ إيران، ومن تداعيات ذلك استئثار إيران على إعاقة النفوذ التركي في المنطقة، وقد تم تفسير ممانعة العراق على الوقوف بقوة مع نظام الرئيس بشار الأسد كمؤشر على موقفها في هذا الترتيب الجديد.⁽³⁾

وفي الواقع أن مراهنه تركيا على كردستان ترجع إلى السعي نحو تحقيق مبدأ (شد الأطراف) التي تؤدي فيه تركيا دور أساسياً في الاستراتيجية الإسرائيلية والذي يقوم

(1) حول توظيف ايران لحزب العمال الكردستاني انظر:

Soner Cagaptay, 'Is Turkey Finally Ready to Make Peace with the Kurds Policy', The Atlantic, January 23, 2013. See on link:

<http://www.theatlantic.com/international/archive/2013/01/is-turkey-finally-ready-to-make-peace-with-the-kurds/267419/>

(2) Soner Cagaptay and Tyler Evans, 'Turkey's Changing Relations with Iraq: Kurdistan Up, Baghdad Down', Policy Focus 122, The Washington Institute for Near East Policy, October 2012, p6

(3) Ibid, p 9

على استغلال طرف لعدد من العناصر تتجاوز التصور التقليدي لتقدير قوة الخصم فتخلق هذه العناصر من الطرف المستخدم إمكانية أضعاف الطرف الآخر، وهو جزء من شمولية التحرك في المواجهة الاستراتيجية من خلال أضعاف قدرة الدولة على المقاومة عبر اللجوء إلى خلق جيوب حول امتداداتها الإقليمية وتشجيع تلك الجيوب أو الكيانات الضعيفة في حقيقتها، للتطاول على ذلك الجسد وأضعاف قدرته على المقاومة، وأشغال الطرف المستهدف في ميادين ضعيفة تؤدي إلى تفتيت إمكانيات الدولة وتعميق العداءات ومنع الأطراف من حماية القلب تمهيدا للنيل منه.⁽¹⁾

وهذا المبدأ هو المحور الحقيقي للاستراتيجية الإسرائيلية التي تعبر عن منطق التعامل الإقليمي من خلال إعادة تفكيك الدولة على وفق اعتبارات عرقية وطائفية مستغلة التركيبة الاجتماعية للدول العربية، ومن أهم دول شد الأطراف في الاستراتيجية الإسرائيلية هي تركيا أثيوبيا أريتيريا، وهذا ما أكدّه الرئيس الإسرائيلي السابق (عيزر وايزمان) في كتابه الحرب من أجل السلام قائلا "في المجال السياسي حاولت إسرائيل تجزئة القوة العربية عن طريق تجميدها في جبهات أخرى وعقدت إسرائيل علاقات مع تركيا وإيران (سابقا) وأثيوبيا ومع الأكراد في العراق ووطدت علاقاتها بالولايات المتحدة".⁽²⁾

ولا يخفى على أحد التحالف التركي الإسرائيلي، فتركيا بالنسبة لإسرائيل دولة المفتاح وبمثابة الحاجز ضد أي تهديد. ويعد هذا التحالف عنصرا مهما في الاستراتيجية

(1) انظر د. حامد ربيع مبدا شدة الأطراف وتطور السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط خلال الثمانينات، (بغداد: مركز البحوث والعمليات والمعلومات، 1983)، وكذلك انظر، د. حامد ربيع، قراءة في فكر علماء الاستراتيجية كيف تفكر إسرائيل، الكتاب الثالث، الجزء الثاني، (القاهرة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1999) ص 147.

(2) نقلا عن : د. دينا محمد جبر، التخطيط الاستراتيجي على مستوى الدولة القومية الشاملة: التخطيط الإسرائيلي نموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهدين كلية العلوم السياسية، ص 39 وما بعدها

الإسرائيلية لتفتت الجسد العربي إذا أكد ذلك البروفسور (حزيال درور) أحد مخططي الاستراتيجية الإسرائيلية بقوله، أن إسرائيل وتركيا هما أهم قوتين إقليميتين خارج النسق العربي، وتحالفهما يحكم الطوق حول المشرق العربي ويبقي الأوضاع على حالها في العراق ويشنت القدرات العربية⁽¹⁾.

صفوة القول، إن ميكانيزمات التفاعل، بين العراق وتركيا، غدت متأثرة بنزوعها نحو أطراف مؤثرة لموازنة هذه العلاقة، يرى كل واحد فيها عاملاً مشبطاً للآخر، إذ عمد العراق إلى إيران لموازنة النفوذ التركي، كذلك تركيا عمدت إلى إقليم كردستان لموازنة النفوذ الإيراني، وانطلاقاً من التفاعل الممتد غدت العلاقات التركية العراقية تخضع إلى ثابت فيزيائي. وهو، أن كلما توسعت علاقات تركيا مع الإقليم كلما تقلصت مع بغداد، وكلما توسعت علاقات الإقليم مع تركيا كلما قلت فرص تطبيع بغداد بأنقرة، فالتفاعل المعقد بين هذه الأطراف (كردستان وإيران) سوف يحدد سياق سياسات تركيا في العراق لاسيما بعد سقوط الموصل.

(1) نقلاً عن، المصدر نفسه ص 40.

ثالثاً: دول مجلس التعاون الخليجي وحاضنات القطاع

لعل من نافلة القول، إن العراق في المدرك الاستراتيجي الخليجي كان يمثل أحد عناصر التوازن مع إيران، بيد أن العراق بعد الاحتلال الأمريكي كرس فقدان هذا التوازن، وبات فاقد لهذه القيمة التوازنية، حتى بقدر ما كان نزوعه يمثل التوازن مع إيران، بقدر ما أصبح يمثل التهديد مع إيران⁽¹⁾، لاسيما بعدما توسعت علاقته مع إيران، ما جعل دول الخليج تنظر إلى العراق وإيران على انهما تهديد واحد، وبالتالي كان التهديد محدد وهو إيران لكنه موازن من قبل العراق، بات اليوم التهديد موسع يشمل العراق وإيران بحسب الرؤية الخليجية.

ولا حاجة لنا في القول من إن الدول العربية وعلى رأسها الدول الخليجية أسهمت إلى حد كبير في انغماس الحضور الإيراني، ذلك لأن انكفائها وعدم اعترافها بالحكومة العراقية بعد عام 2003 أبعدها عن العراق بقدر ما قرب دول أخرى أصبح لها شأنًا كبيراً فيه لاسيما تركيا وإيران⁽²⁾. وإلى أن أدركت الدول الخليجية ضرورة هذا التدبير، أدركته تكتيكا وليس استراتيجياً⁽³⁾، حتى إن مبادراتها لتفعيل علاقاتها مع

(1) هناك رأي يذهب بالقول إلى إن التهديد الذي كان يشكله العراق قبل عام 2003، يختلف تماماً عن الذي يشكله حالياً، للمزيد انظر د. ستار جبار علي، العراق وأمريكا وإشكالية الأمن في المنطقة، مجلة آراء حول الخليج، العدد 73 (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2010) ص 60.

(2) على ما يبدو إن الضعف العربي فضلاً عن غياب أي مبادرة عربية وبالأخص خليجية تجاه العراق فوض أملاء الفراغ إلى تركيا وإيران، للمزيد انظر: د. خالد المعيني، الاحتلال المزدوج: التنافس الإقليمي على ملء الفراغ في العراق، مجلة آراء حول الخليج، العدد 61، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2009) ص 66. وحول توظيف إيران لتناقضات العلاقات العراقية الخليجية، انظر: د. محمد كامل محمد الربيعي، مستقبل العلاقات العراقية - الإيرانية، المجلة السياسية والدولية، العدد 10، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2008) ص 6.

(3) كان الإدراك الخليجي يتجه نحو تداعيات ما سيفرضه الوضع في العراق لا يتعلق ببناء نسقي لتفعيل العلاقات، للمزيد انظر عبد العزيز بن عثمان بن صقر، نحو استراتيجية سياسية واقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه العراق في مرحلة ما بعد الحرب، ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004) ص 3 وما بعدها.

العراق كانت بضغط من الخارج، أو من ضروريات الديناميات الجيوسياسية التي ظهرت على السطح في المنطقة، ما أدى ذلك بدوره إلى أثبات العلاقات بين الطرفين الخليجي والعراقي وبالأخص مع الطرف السعودي⁽¹⁾، حتى عندما أرسلت كل من دولة الإمارات العربية ومملكة البحرين ودولة الكويت بسفراء لها إلى بغداد خلال السنوات الماضية، كان الأمر أشبه بالترميز السياسي والدبلوماسي فقط دون أن يكون لهم دور محوري، يوازي ما تقوم به دول أخرى، لاسيما إيران، فضلاً عن دور الدول الغربية، وهذا الواقع أكدته القمة العربية الثالثة والعشرين المنعقدة في بغداد في مارس 2012.⁽²⁾ لذا لا ينف الكلام المتقدم الحديث عن دور خليجي بعد الانسحاب

(1) في احدى وثائق المسربة من ويكيليكس الصادرة من السفارة الأميركية في الرياض، والمؤرخة في 20 نيسان 2008، كان موضوعها: (الملك عبد الله وأمراء كبار حول سياسة السعودية تجاه العراق) وقد كشف فيها الملك وكبار الأمراء أوراقهم للأميركيين (الجنرال ديفيد بترايوس، والسفير الأميركي في بغداد رايان كروكر)، وقالوا بأنهم لن يفتحوا سفارتهم في بغداد. ملخص الوثيقة يقول:

"التقى رايان كروكر والجنرال ديفيد بترايوس مع الملك عبد الله بن عبد العزيز، ووزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، ورئيس الاستخبارات العامة الأمير مقرن بن عبد العزيز، ووزير الداخلية الأمير نايف، وذلك خلال زيارة تمت في الفترة ما بين 14 - 15 أبريل. الملك والأمراء الكبار استعرضوا بالتفصيل السياسة السعودية تجاه العراق، وقالوا المسؤولين السعوديين حينها بأن المملكة لن ترسل سفيراً إلى بغداد، أو تفتح سفارة لها هناك، حتى يرضى الملك والمسؤولون السعوديون الكبار عن تحسن الوضع الأمني، وحتى يروا الحكومة العراقية قد طبقت السياسات التي فيها فائدة لكل العراقيين، وحتى يتم تعزيز الهوية العربية للعراق، ومقاومة النفوذ الإيراني." في نقطة منفصلة قال سعود الفيصل (إن الملك رفض أيضاً اقتراحاً بإرسال سفير سعودي إلى بغداد، لأن ذلك قد يعطي دعماً سياسياً جوهرياً للحكومة العراقية، فيما يقاوم هو أي نفوذ إيراني). وقد عبّر الملك عن شكوكه إزاء رغبة الحكومة العراقية بمقاومة إيران. وقد أفصح مراراً عن شكوك حيال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي نفسه، بالتلميح إلى (ارتباطاته الإيرانية). وقال الملك السعودي بأنه لا يثق بالمالكي لأن رئيس الوزراء العراقي (كذب) عليه في الماضي حين وعده بأن يتخذ خطوات ولكنه لم يفعل. الملك لم يقل بالدقة ما هي تلك الوعود التي تمت مخالفتها. وقد أعاد وجهة نظره بأن المالكي يحكم العراق ممثلاً لمذهبه الشيعي وليس كل العراقيين. للمزيد ينظر سعد الشريف، ويكيليكس وسياسة السعودية العراقية، مصدر سبق ذكره.

(2) للمزيد انظر: محمد عبدالله محمد، ماذا عن مستقبل الدور الخليجي في العراق، مجلة آراء حول الخليج، العدد

الأمريكي من العراق أمراً في غاية الصعوبة، من هنا وفي ظل غياب هذا الدور على الساحة العراقية نتساءل هل هناك دور لدول مجلس التعاون الخليجي في العراق؟ وإذا كان هذا الدور محدوداً نتساءل لماذا وما هي محدداته؟ وكيف ستؤثر وتحد هذه المحددات الدور العراقي؟

لعلنا لا نضيف شيئاً جديداً إذا قلنا، إن التحولات التي أفرزتها مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق أضافت عدة محددات باتت في ضوئها تتحرك العلاقات العراقية الخليجية أما باتجاه التطور المنشود أو القطيعة والركود، أهمها طبيعة علاقات العراق مع إيران، ولا نبيح سرا إذا قلنا، إن دول مجلس التعاون الخليجي تقع بين قطبي المنطقة العراق وإيران، ولطالما وقعت المملكة العربية السعودية والكويت تحت تأثير القلق من العراق بينما كانت باقي دول المجلس تخشى من النفوذ الإيراني⁽¹⁾، فسيقتصر التركيز على هذين الدولتين لضرورة اندماجهما بالمشهد العراقي، فضلاً عن ما تستدعيه هذه الضرورة من تأثير في ميكانزمات التفاعل على المنطقة، وعليه ستكون المحددات الخليجية مقتصرة على الجانب السعودي فضلاً عن الكويتي.

إذ إن الحراك السلمي وفقدان الثقة في علاقات العراق الخليجية وبالأخص الكويت والمملكة العربية السعودية أدت إلى عودة العراق إلى أجواء عزلة خليجية وأن لم تكن هذه الحالة مطلقة فقد تكون نسبية وحتى لو كانت نسبية فإن مقتضيات أثارها كانت سلبية على الداخل العراقي وهذا ما تجسد بعد أحداث الموصل وعلى دور العراق في المنطقة.

(1) حول حدود تلك الرؤية وما يرافقها من الهواجس الخليجية، انظر: جيمس رسل، تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط1، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد 90، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005) ص15

فمن ناحية الكويت: يمكن القول، إن هناك قضايا عالقة مع الجانب الكويتي^(*) قد تحول دون خروج العراق نهائياً من الفصل السابع⁽¹⁾. فضلاً عن السياسات المتبعة من قبل الجانب العراقي أيضاً تحول دون تطور العلاقة مع الكويت، إذ ترى الأخيرة أن الإقليم الخليجي يتعرض لهزات فالحركة المناهضة للنظام البحريني أظهرت ارتباطات بالمصالح الإيرانية في الخليج، وأن تأييدها من قبل العراق يعيد للذهن طبيعة الحكم في العراق وارتباطه بهذه المعادلة الخاصة، بمعنى أن الترابط المصلحي بين سوريا وإيران من جانب العلاقة الخاصة بين النظام في العراق والتوجهات الحاكمة في إيران تعيد للأذهان الخوف من لجوء أطراف هذه المعادلة نحو زج الإقليم الخليجي بتوترات، تهدف إلى عدم الاستقرار في الخليج.⁽²⁾ هذا يعني أن الخلافات بين العراق والكويت مرتبهة إلى حد كبير بالظروف الإقليمية المحيطة، وطالما إن الكويت ترى أن سلوك العراق كدولة وسلوك القوى السياسية الفاعلة ما زال غير مضمون، فإن طرح حل يخرج العراق من أحكام الفصل السابع ويلزمه في الوقت نفسه بقضايا محدد، على أن

(*) لعل أبرز هذه القضايا، قضية الحدود ومشكلة الترسيم وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 833، قضية الديون (الذي قدمتها الكويت للعراق أبان حربه مع إيران) والتعويضات، (التي فرضت على العراق إثر اجتياحه للكويت وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 687 الذي يقضي بدفع كافة التعويضات المالية عن الأضرار التي الحقها بالكويت). قضية الأسرى والمفقودين، ناهيك عن قضية ميناء مبارك وتداعياتها. للمزيد انظر: د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق (2003-2006) دراسات إقليمية، العدد 12، (جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، 2008) ص 234. وعن ميناء مبارك انظر: عفاء احمد البابطين، واقع العلاقات الكويتية العراقية وسبل تحسينها وتطويرها، مجلة آراء حول الخليج، العدد 85، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2011) ص 34.

(1) بموجب القرار المرقم 2107 في 27 حزيران 2013 الصادر من مجلس الأمن تقرر نقل العراق إلى الفصل السادس بشرط تسوية المشاكل أممياً (بإشراف الأمم المتحدة وهذا ليس من متعلقات الفصل السادس وإنما الفصل السابع)، ونص القرار أيضاً بقرار مجلس الأمن إن يبقى المسألة قيد نظره القرار، ولم يرد في هذا القرار أي نص يشير إلى خروج العراق نهائياً من الفصل السابع.

(2) عن حدود تلك الرؤية الكويتية، انظر: د. علي احمد الطراح، مستقبل العلاقات الكويتية العراقية واضطرابات الربيع العربي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 85، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2011) ص 18.

في ظل كل ذلك نرى أن إلحاحية الدينامية في المنطقة، فضلاً عن توجهات العراق وخطاب قواه السياسية الفاعلة في الحكومة التي ما زالت تثير حفيظة الولايات

(2) ينظر، هادي عزيز علي، القرار 2107 لم يخرجنا من الفصل السابع بعد، صحيفة المدى، العدد(2835)، 3 تموز 2013. وللمزيد راجع قرار مجلس الأمن المرقم ٢١٠٧ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٩٩٠، المعقودة في ٢٧ حزيران ٢٠١٣، ينظر الرابط الاتي:

المتحدة والدول العربية، أدت إلى جمع أكثر من متغير الوقت بضلالتها على علاقات العراق بالكويت، للحيلولة دون خروج العراق من الفصل السابع، ومن ضمن هذه المتغيرات: ⁽¹⁾

الكويت: إذ تعد الكويت الدولة المعرّقة الرئيسة لخروج العراق من أحكام الفصل السابع، كون القضايا الخلافية التي تربطها بالعراق ما زالت غير محسومة، وخروج العراق من ذلك الفصل يضمن تنصله منها في ظل السلوك السياسي الظاهر منه، أو عدم القدرة على إلزامه بها.

الولايات المتحدة: رغم قناعتنا انه لا يمكن تحميل الولايات المتحدة في قدرتها اكثر مما تستطيع، إذ لا يمكنها أن تفعل هذا الأمر بإرادتها وحدها من دون موافقة الأطراف المعنية الأخرى الموجودة في مجلس الأمن، إلا انه مما لا ينكر هو عدم جدية الولايات المتحدة في إيجاد صيغة لإخراج العراق من أحكام الفصل السابع، خروجاً نهائياً، بل الأهم أنها أسست لمرحلة عراق غير مستقر وتركته، مما يجعل دول الجوار، وتحديدأ الخليجية، تعيش مرحلة عدم الثقة بسلوكيات الحكومة العراقية، طالما أن النظام السياسي العراقي لم يبين، عبر توجهات قواه السياسية أو سلوكه، بأنه يمكن إعطاءه ثقة وأن يتم التحلل من التزاماته.

في ظل هذا الواقع فإن العراق كان أمام خيارات محددة للخروج من كافة متطلبات أحكام الفصل السابع، لاسيما وأن أحكام هذا الأخير هي مسألة سياسية أكثر منها قانونية، وتكمن في عدة دوائر: منها الدائرة العراقية وبناء الثقة، الدائرة

(1) انظر: د. حضر عباس عطوان، العراق والخروج من أحكام الفصل السابع: الخيارات، مصدر سبق ذكره، ص 157-160، كذلك قارن مع د. عماد عبد اللطيف سالم، العراق وإشكاليات الفصل السابع: الأبعاد الاقتصادية والسياسية واستراتيجيات الخروج، الحوار المتمدن، العدد 3060، 2010 / 7 / 11، ينظر الرابط التالي:

الإقليمية لما يكتنفها من عدم وضوح صريح لمصالح العراق ولتوجهاته وسياسته الإقليمية، الدائرة الدولية نتيجة التذبذب الحاصل في سياسة العراق وعدم رصد سلوكه المرتقب. وعليه فإن مسألة خروج العراق من الفصل السابع لم تصل الى درجة الحسم لأن هناك أموراً سياسية أكثر منها قانونية يجب على العراق تسويتها، ويبدو أن الأمر مرتهن بالسلوك العراقي مستقبلاً، فلا بد من إعادة الثقة لطرف النزاع الكويتي ناهيك عن الولايات المتحدة، ويبدو ان هناك قناعة لدى الطرفين الإقليمي والدولي ناهيك عن الأممي مفادها ان العراق غير مؤهل للخروج من الفصل السابع.

أما من ناحية السعودية، يمكن تثبيت بعض الملاحظات على السياسة السعودية حيال العراق منذ الاحتلال الأمريكي وحتى الوقت الحاضر بالآتي⁽¹⁾:

1. إن السعودية لا ترى العراق لا بعين طائفية، ولا سيما أن هذه الرؤية انعكست على السياسات السعودية التي أضحت تمارس سياسة الاستعلاء والوصاية على العراقيين مما ألغت أية إمكانية بناء نفوذ سعودي داخل العراق
2. أن السعودية تخشى أن يكون العراق بديلاً لها، لغناه النفطي، ولمكانته الاستراتيجية، وإذا ما استقر فإنه قد يكون الحليف الأقرب لواشنطن بدلاً من الرياض ولهذا فإن السعودية تنتهج سياسة محاصرة النظام السياسي في العراق كأحد الأسس في سياستها الخارجية حيال العراق.
3. لا توجد رؤية سعودية مستقلة للوضع العراقي، بل تراه ملحقاً لسياستها وصراعها مع إيران. وعليه فإن السعودية شديدة الغيظ من الحضور الإيراني في العراق، وهذه النقطة هي المعوق الأساس في العلاقات العراقية السعودية.

(1) للمزيد ينظر سعد الشريف، ويكيليكس وسياسة السعودية العراقية، مصدر سبق ذكره.

ولعلنا لا نجنب الصواب، إذا قلنا إن العلاقات بين العراق والسعودية لاسيما من جانب الأخيرة أخذت تضع متغير طموحات إيران في الحسبان، لتحاول إعادة ترتيب سياساتها في العراق وفق المعطيات الجديدة، إذ أدى الحضور الإيراني في العراق وانعدام الأمن السياسي فيه إلى تعاظم ذلك الدور الإيراني والنحسار الدور العربي، فهذه الدول رأت إن إيران تستغل انهيار التوازن العراقي في المنطقة لصالحها عبر إقامة خط اتصال جغرافي وسياسي وامني يبدأ من إيران ويمر بالعراق نزولا صوب سوريا وحتى لبنان إلى تماس مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان ذلك بمثابة أداء سياسي على أرض الغير ومن دون أي ترتيبات أو تنسيق مع دول الجوار⁽¹⁾، وهذا ما أثار هواجس السعودية على أكثر من صعيد خاصة بعد التنسيق الأمريكي الإيراني حول الملف النووي الإيراني⁽²⁾، الذي ترجم بسلسلة اجتماعات أمنية عقدت بين الطرفين في بغداد، فقد انتقدت المملكة العربية السعودية السياسة الأمريكية في العراق، بوصفها تقدم العراق لإيران على طبق من ذهب⁽³⁾. وهو ما أدى إلى خلاف خليجي

(1) عن حيثيات السلوك الإيراني بعد احتلال العراق في الخليج العربي: انظر محمد عبدالله محمد، قراه في العلاقات الخليجية الإيرانية (1980-2011)، مجلة آراء حول الخليج، العدد 82، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يوليو 2011) ص 21

(2) ميثاق خير الله خلود، مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي، دراسات إقليمية، العدد 21، (جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، 2011) ص 351

(3) ففي إحدى الوثائق المسربة من ويكيليكس والصادرة في 22 آذار 2009 والمرسلة من السفارة الأميركية في الرياض إلى وزارة الخارجية الأمريكية، تتحدث في مجملها عن موقف السعودية من العراق وإيران، تقول الوثيقة التي سجلت الحوار بين جون برنان مستشار مكافحة الإرهاب مع الملك السعودي عبد الله. "يقول الملك (يقول البعض بأن الغزو الأميركي سلم العراق إلى إيران على طبق من فضة، هذا بعد أن حاربنا صدام حسين). وقال الملك بأن ليس لديه (أي أمل من أي نوع في رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وأن السفير الأميركي في العراق كروكر على اطلاع تام بوجهات نظري). وشدد الملك على أنه رفض توصلات الرئيس بوش بقاء المالكي. وقال الملك بأنه قابل المالكي في بداية عهده، وأنه أعطاه قائمة مكتوبة من الالتزامات للمصالحة في العراق، ولكنه أخفق في تلبية أي منها. ولهذا السبب، على حد قول الملك، ليس للمالكي مصداقية (لا أثق بهذا الرجل. هو عميل إيراني). وقال الملك بأنه أبلغ كلا من بوش ونائب الرئيس السابق تشيني (كيف أستطيع أن أقابل شخصاً لا أثق به؟)، لقد (فتح - المالكي - الباب للنفوذ الإيراني في العراق) منذ أن تسلم السلطة، وقال الملك بأن ليس لديه أي أمل على الإطلاق في المالكي، أو اللقاء معه. للمزيد ينظر سعد الشريف، ويكيليكس وسياسة السعودية العراقية، مصدر سبق ذكره.

الاستراتيجي في المنطقة وامن الخليج. (1).

والعراق⁽²⁾.

محصلة التفاعلات السعودية العراقية وما يبرز منها من تحديات لهذه العلاقة.

وبما إن التوازن العسكري الخليجي في جوهره هو توازن عسكري أميركي - إيراني مدعوم من قبل السعودية، وبإسناد من دول الخليج الأخرى بصورة انفرادية، فاستثمار إيران للسياسات العراقية سيزيدها تأثيراً في الأمن الخليجي، على أن العراق أوجد نوعاً من توازن القوى في القدرات العسكرية التقليدية بين إيران وتركيا ، بيد انه

للأبحاث، يوليو 2011) ص 69

حول الخليج، العدد 82، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يوليو 2011)، ص 39.

اثار فجوة بين إيران ودول الخليج، مع تفوق إيراني ملحوظ على كافة الدول السابقة في مجال القدرات اللاتناظرية⁽¹⁾، إذ تكاد تكون إيران هي الدولة الوحيدة ذات عناصر القوة الإقليمية الشاملة⁽²⁾، مما غير ذلك في السلوك الإيراني وعلى نحو إظهار عامل الاستعلاء كون توازن القوى الإقليمي يعطيها مكانة ودوراً مسيطراً في الإقليم، في ظل تلك الرؤية السعودية واقعة بين خيارين أما أن تتلقى تبعات ما تريده إيران، أو أن تتحمل فاتورة الدفع بهذا التوازن نحو التعادل النسبي عبر توطيد مسارات التعاون مع الولايات المتحدة⁽³⁾.

من هذا المنطلق، تحاول السعودية إعادة التوازن في ميزان القوى من خلال تحقيق الردع عبر القيام بصفقات تسليح ضخمة بمليارات الدولارات ورفع معدل الأنفاق العسكري بما يضمن تحقيق هذا الهدف⁽⁴⁾. لاسيما وأن هناك حذر سعودي من التفاوض الأمريكي الإيراني، وهذه المخاوف لا تتعلق باحتمال التوصل إلى اتفاق، بل من الشكوك التي تدور حول محتوى الاتفاق، وخاصة في حالة الاستجابة الأمريكية للمطالب الإيرانية، فما تسعى إليه القيادة الإيرانية (حسب وجهة النظر السعودية) في أي عملية تفاوضية ثنائية ومباشرة مع الإدارة الأمريكية هو اعتراف أمريكي بمكانة

(1) حول فجوة التوازن الذي نشأ بعد احتلال العراق، انظر علي حسن باكير، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة، مجلة آراء حول الخليج، العدد 73، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2010)، ص 28

(2) في مجال تلك الرؤية، انظر د. مهند العزاوي، إيران والبحث عن دور فوق إقليمي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 93، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يونيو 2012) ص 63.

(3) د. خضر عباس عطوان، جيرة إيران في ميزان الأمن الخليجي خيارات ما بعد الصداقة والعداوة، مصدر سبق ذكره، ص 40.

(4) عن زيادة القدرات والنفقات العسكرية السعودية لدرء المخاطر الإيرانية، انظر نيكول ستراك، الصفقة السعودية المقترحة لشراء أسلحة أمريكية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 73 (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2010) ص 71.

إيران الإقليمية⁽¹⁾، وما يعني هذا قبول الولايات المتحدة بمبدأ التفوق الإيراني على الدول الأخرى في المنطقة، ولقاء هذا فإن الولايات المتحدة ستجتي ذلك على حساب المصالح الحيوية لدول الخليج العربية⁽²⁾.

(1) عن القلق الذي يساور المملكة العربية السعودية بشأن المفاوضات الإيرانية الأمريكية، انظر د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية الإقليمية عام 2013، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يناير 2013) ص 6-7. كذلك قارن مع، عبد العزيز بن عثمان بن صقر، مصالح دول الخليج والمساومات الأمريكية الإيرانية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 73، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2010) ص5.

الاستفزازات الإيرانية، أم تكمن في محاولة إنجاح محادثات الملف النووي وتشجيع إيران على تقديم تنازلات في هذا المجال⁽¹⁾.

ومن نافلة القول، تعد إيران واحدة من أهم الدول الخليجية المتعلقة بأمن الخليج، إذ إن كلما استحضر ملف أمن الخليج استحضر معه ثلاث قضايا، منها: توسع أدوار إيران الإقليمية، مخاطر برنامج إيران النووي، وخشية خليجية من طموحات إيران النووية، لكن المشكلة في الأمن الخليجي لا تكمن هنا، إنما تكمن في الرغبات الإيرانية في تحقيق أمن خليجي، إذ ترى لا أمن للخليج إلا بـ (تفاعل) الأطراف الخليجية ذاتها، ودون الاجتزاء من السياق فإن كلاً من الفكر والسلوك الإيرانيين اقترن بتحديات باتت تقود نحو الأمن الخليجي⁽²⁾.

وانطلاقاً من تلك الرؤية، ترى السعودية إن إيران لا تزال تتعاطى مع العراق كمجال حيوي لها وبعد استراتيجي متمم لكيانها، وقاعدة انطلاق نحو نفوذ إيراني أكبر تجاه دول الخليج والمنطقة العربية⁽³⁾. فهناك مخاوف من بناء نسقي جديد للعلاقات العراقية الإيرانية بعد سقوط النظام السوري، الحليف الاستراتيجي التاريخي للنظام الإيراني، وهذه المخاوف تدور حول احتمال قيام إيران باستخدام العراق في دعم سياستها التدخلية في العالم العربي، للتحلل من ثقل الخسائر الاستراتيجية التي قد تصيبها كنتيجة لسقوط النظام السوري⁽⁴⁾.

(1) حول توظيف إيران للتحديات الأمنية والسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي، انظر د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، السلوك الإيراني والصمت الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص4.

(2) د. خضر عباس عطوان، جيرة إيران في ميزان الأمن الخليجي خيارات ما بعد الصداقة والعداوة، مصدر سبق ذكره، ص40.

(3) انظر: د. محمد حلمي عبد الوهاب، النفوذ الإيراني وتحولاته، مجلة آراء حول الخليج، العدد 49، (جدة: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2008)، ص95.

(4) حول هذه المخاوف التي تتنبأ الرؤية الخليجية في العلاقات العراقية الإيرانية، انظر الورقة الذي اعدّها رئيس مركز الخليج، د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية الإقليمية عام 2013، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يناير 2013) ص8.

إذ إن إيران تعد نفوذها في العراق وسيلة رادعة تستهلها لتطوير قدراتها التفاوضية عبر توسيع دائرة نفوذها بالمنطقة وخصوصاً في الشرق الأوسط وتحديدًا في الخليج العربي⁽¹⁾، ولكن كيف؟ فالعراق أصبح عضواً في اجتماعات (3+6+1) الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون ومصر والأردن، وأصبح يشارك في اجتماعات المنامة السنوي للأمن الإقليمي، وهذا دليل على أن للعراق مشاغل أمنية خاصة، وهناك تسطيح للمسألة، فهي أبواب ومداخل للمفاوضة أكثر منها تعبير عن انشغالات فعلية، كون إيران باتت تتعامل مع الدول الخليجية عبر بوابات ثلاث (إضافة إلى التفاعل المباشر وعبر الولايات المتحدة، إذ تستغل الأخيرة مخاوف دول المجلس من إيران لتزيد من ضغوطها على تلك الدول، وتحصل منها على التزامات سياسية متعددة)، صار العراق مجالاً للتفاعل، فالأخير كان يمكنه أن يدخل قبل عام 2003 في المعادلات الأمنية الخليجية (6+1) أو (6+2 مع اليمن)، أما في ظل ضعفه، فإنه سيكون معبراً عن انشغالات إيران ومطالبها في منطقة الخليج العربي، وبالتالي لا فائدة خليجية من ربطه بها في مجلس التعاون أو في أي منظومة أمنية لأنه يكون عائقاً وعبئاً والأجدي التفاوض مع إيران كأصل؛ لحفظ العلاقات الإقليمية وهذا مدرك من خلال حجم النفوذ الإيراني في العراق⁽²⁾.

(1) للمزيد انظر: رائد فوزي احمد، النفوذ الإيراني في العراق ضمن اطار الاستراتيجيات والواقع، مجلة آراء حول الخليج، العدد 59، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أغسطس 2009) ص 35

سيّد الخليج، وستتوج زعامته على حساب السعودية. إذا ما أصبح العراق عضواً في مجلس التعاون الخليجي، فإن خطره السياسي والعسكري سيكون الأدنى، وسيكون مفيداً في احتواء التهديد الإيراني إن وجد.. ولكن الثمن لكل هذا، هو إضعاف الدور السعودي على مستوى الخليج. لهذا لا يقبل السعوديون إلا باستثناء العراق من محيطه الخليجي، ووضعه في خانة العدو لكل الخليج، وإثارة الهواجس حول توجهاته ومستقبله، وإثارة الطائفية لوضع الحواجز أمامه ومنعه من ممارسة دوره الطبيعي في المنطقة⁽¹⁾.

وبوضوح لا غبار عليه لموازنة النفوذ الإيراني في الخليج عموماً والعراق خصوصاً، بات دور السعودية يخطط نموذجاً مختلفاً، يتمحور حول بناء شراكة استراتيجية مع تركيا ما يتيح لها موقع قدم بالغ التأثير، لاسيّما وأن هناك اتفاقية دفاعية بين الطرفين منذ عام 1984، تعزز هذا التوجه، فقد بات واضحاً تزاخم القوى الإقليمية على موقع الأقوى في التفاعلات الجيوسياسية في المنطقة، وطالما الطموح التركي مترافقاً مع الرغبة الخليجية لتحقيق التوازن؛ بعد انتهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق من جهة، واستمرار طموح إيران من جهة أخرى، فالصيغة الأمثل لأمن الخليج في الرؤية التركية هي تحقيق توازن إقليمي إلى جانب الغرب ومصالحه الحيوية في المنطقة وهو ما يتوافق مع الرؤية الخليجية جراء ضعف منظومة الأمن الجماعي الخليجي⁽²⁾.

ولعل ذلك التوجه الجديد يحتاج إلى قدر من المناقشة، فالولايات المتحدة تدرك أن الشرق الأوسط سيصبح منطقة جديدة، ولكن بشرط ألا يخرج عن الإرادة

(1) سعد الشريف، ويكيليكس وسياسة السعودية العراقية، مصدر سبق ذكره.

(2) حول هذا التوجه، انظر د. محمود سالم السامرائي، احتلال العراق والتحديات الجو استراتيجية لأمن الخليج العربي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 82، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يوليو 2011) ص 71.

الأمريكية، وتثق الولايات المتحدة بتركيا ولكن لا تريد أن تلغي الدور الإسرائيلي بالكامل في المنطقة، ومما لا شك فيه أن تركيا بحاجة إلى الدور السعودي كما أن الأخيرة هي الأخرى بحاجة إلى دور تركي لمحاصرة إيران في المنطقة، ما يتمخض عن ذلك هو مشروع إقليمي مشترك تركي خليجي لمواجهة المشروع الإيراني⁽¹⁾. وتزيد فرصة السعودية في هذا المشروع لاسيما بعدما وافقت تركيا على نصب رادارات منظومة الصواريخ الدفاعية مما يحجم العلاقات التركية الإيرانية -الروسية، فالسعودية تستغل فرص ثورات الربيع العربي لتوظيفها خدمة لذلك المشروع، على أن إيران تعيد حساباتها الإقليمية من خلال توظيف العراق بشكل مختلف في المنطقة العربية، كذلك السعودية ذهب إلى ذلك التوجه من خلال احتواء العراق للحيلولة دون استئثار إيران به، لان ذلك سيأتي بنفع على كافة الدول بل سيدخل في عملية الاستقرار الشامل للمنطقة⁽²⁾.

صفوة القول، إن العلاقات الخليجية العراقية انتابها قصور مزدوج، قصور دول مجلس التعاون الخليجي في الدخول الحقيقي والصادق إلى الفضاء العراقي، مقابل قصور العراق المماثل تجاه دول مجلس، ما يعني أن الأزمة مركبة. وفي ظل خضوع العراق للتأثير الإيراني ستغدو علاقته مع دول المجلس محدودة، وبما أن علاقات الخليج بإيران تخضع للمتغير الأمريكي، فأنها أيضاً ستكون محدودة، إذ كلما تأزمت علاقات الولايات المتحدة مع إيران انعكس ذلك على دول الخليج ما يفسر لنا التدخل

(1) عن مقومات ذلك التوجه، انظر علي حسين باكير، نحو علاقات تركية خليجية استراتيجية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 49، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2008) ص 65.

(2) انظر د. عبد الحفيظ محبوب، اصطفاقات إقليمية جديدة في المنطقة بقيادة دول مجلس التعاون، مجلة آراء حول الخليج، العدد 88، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يناير 2012) ص ص 32-33

الإيراني في الخليج، وسينعكس ذلك على مستقبل العلاقات العراقية الخليجية، وبالتالي ستصبح المعادلة كالاتي:

1. علاقات عراقية خليجية تحددها إيران من خلال استئثار نفوذها في العراق، فضلاً عن القصور المزدوج من الطرفين العراقي والخليجي مقابل توظيفها إيرانياً.
 2. علاقات إيرانية عراقية تحددها دول خليجية، لان هذه الأخيرة تجد في هذه العلاقات تهديداً مشتركاً لأمن الخليج.
 3. علاقات إيرانية خليجية تحددها عوامل محلية (الجزر الإماراتية) إقليمية (البرنامج النووي الإيراني) دولية (الولايات المتحدة، عبر توظيفها للخطر الإيراني لدمومة التقارب الخليجي الأمريكي).
 4. علاقات إيرانية أمريكية تحددها دول الخليج، تحسباً من استثمارها أمريكياً على حساب المصالح الخليجية، وزيادة الخلل في موازين القوى لحساب إيران.
 5. علاقات إيرانية عراقية خليجية أمريكية يحددها (امن الخليج) إذ إن تباينات تلك القوى في مفهومها لأمن الخليج بين المصطفين إلى جانب إيران والآخرين إلى جانب الولايات المتحدة، تحول دون تطور تلك العلاقات ككل لاسيما وأن هذه التباينات لا تتعدى كونها أداة للمواجهة أو للتغيير الإقليمي قوامها الاختيار بين الهيمنة الأمريكية أو الهيمنة الإيرانية.
- من خلال كل ما تقدم، نتساءل هل أحدث تسهيل الولايات المتحدة لإيران توسيع نفوذها في العراق، تقاطعاً في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، وهل ذلك أحدث تقاطعاً مع رغبتها لجعل العراق حليفاً استراتيجياً، من كل ذلك نرى إن لا تقاطع استراتيجياً بين توسيع النفوذ الإيراني وبين استراتيجية الولايات المتحدة

الإقليمية، فالعراق نفسه قد يصبح ميداناً لإنهاء ذلك النفوذ⁽¹⁾، فعلى الرغم من أن التدخل الإيراني في الشؤون العراقية قد يثير حفيظة صناع القرار الأمريكيين بيد أن هذا التدخل مجدياً لهم لسببين:

- مجديا كونه أسهم إلى حد بعيد في إضفاء النجاح على الفشل الأمريكي في العراق لاسيما عندما يعزي السياسة الأمريكية فشلهم إلى التدخل الإيراني في العراق ومساهمته في عدم الاستقرار.

■ ومجدي أيضاً، لكونه أسهم إلى حد كبير في بلورة الخطر الإيراني في المنطقة، مما قاد ذلك إلى تحول غير مسبوق في نمط التحالفات والصراعات، إذ إن صعود ما يسمى الخطر الإيراني في المنطقة كمصدر للتهديد، أدى إلى تقارب غير مسبوق أيضاً في علاقات بعض الدول العربية مع إسرائيل.

أي أن تغير علاقات عدد من تلك الدول مع إيران نحو منحى صراعي، أدى بتلك الدول إلى التقارب مع إسرائيل⁽²⁾ على قاعدة الخطر المشترك، وما أدى ذلك حصول تحول في طبيعة التهديد من الإطار الدولي إلى المحلي وهي تحولات تجسد عملياً انحسار أطروحة الأمن الوطني لحساب الترتيبات الدولية الأمنية⁽²⁾.

في ظل تلك الروية ذهبت دول مجلس التعاون الخليجي إلى احتواء دور العراق
 لضرورة ما يعينها في تحديات علاقاتها مع إيران، كون توسيع القدرة الإيرانية يمسه في
 الصميم لما تقوم عليه السياسة الإيرانية من مداخل للتوسع والتأثير. ذلك ما يفسر

(1) انظر: د. خضر عباس عطوان، النفوذ الإيراني في العراق واثره على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سبق ذكره، ص 34؟

(2) د. حسين حافظ وهيب، استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط، مجلة السياسية والدولية، العدد 18، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2011) ص51.

تظافر الجهود الخليجية نحو أبعاد العراق عن المظلة العربية لتثبيط التفاعلات الإيرانية في الخليج العربي. فالعراق صار في وضع لا يتناسب وطبيعة خيارات الأمن الخليجي التي يطمح إليها مجلس التعاون الخليجي كون العراق سيصبح شاغلا امنياً بإدارة إيرانية.

رابعاً: الأزمة السورية ومخرجات التأثير في البيئة الإقليمية

لا يخفى على أحد أن البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط ازدادت هشاشة وعدم استقرار بسبب الأزمة السورية، وفي الواقع فقد أنتجت الأزمة السورية واقعاً جيوسراتيجياً معقداً في الإقليم يبرز في التنافس بين تركيا وإيران، إذ أسهمت المرونة السابقة في النظام الدولي في إعطاء الدول الإقليمية دوراً أكثر فعالية تعبر به عن سياساتها وطموحاتها في المناطق الحيوية لمصالحها المباشرة.

أمام هذا الواقع الجديد الجيوسياسي، وقفت إيران إلى جانب النظام السوري سياسياً ولوجستياً، فاتحة الباب لاستمرار الاشتباك جيوسراتيجياً مع دول مركزية في مجلس التعاون الخليجي من جهة، واستطراداً مع تركيا، أبرز الفاعلين الجيوسراتيجيين الإقليميين في المنطقة.

وعلى ما يبدو أن الأزمة السورية وضعت كلا من تركيا وإيران في مفترق الطرق، كاشفة الأجندات الإقليمية للطرفين مؤكدة ما كان يروج له البعض بأن وجود حلف يضم إيران وسوريا وتركيا وحزب الله في جبهة واحدة ما هو إلا محاولة لاحتواء الصعود التركي آنذاك ضمن المحور الإيراني في المنطقة العربية ولمنع الاستفادة من دور تركيا في الحد من النفوذ الإيراني، أو الاستعلاء الإسرائيلي، وتشير تطورات الأحداث إلى أن مثل هذا الطرح لم يكن سوى "وهم" وأن مثل هذه الرؤية سرعان ما انتهت تماماً مع اندلاع الاحتجاجات في سوريا التي وضعت كلا من إيران وتركيا على طرفي نقيض ورفع حدة التوتر في العلاقة بين الطرفين، وهدد هذا المسار بإمكانية الصدام بينهما استناداً إلى ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في سورية، وما يحتمل أن يكون عليه

النظام أو بقاءه⁽¹⁾.

التدخل (2).

(1) علي حسين باكير ، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية المازق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، (معهد

(2) د. محبوب الزويري، ايران الثورية والثورات العربية: ملاحظات عن السياسة الخارجية الإيرانية ومآلاتها،

83

بتأييد ودعم حقيقي وفعال إلا في ظل النفوذ والتدخل الإيراني القوي لصالح الرئيس بشار الأسد.

إذ كانت إيران تواصل تكريس نفوذها الإقليمي في ظل الثورات العربية، وتخرج دول الخليج العربي مجتمعة، والسعودية على وجه الخصوص. فمن ناحية أولى، تكرر سياساتها التدخلية المعروفة في الإقليم بتكرار رفضها فتح ملف الجزر الإماراتية التي تحتلها وترفض أي مفاوضات حولها، بل وتعبر عن غضبها لأي إشارة إماراتية أو خليجية تشكك في السيادة الإيرانية على الجزر، وتواصل تعزيز نفوذها ودعمها لجماعات شيعية في المنطقة الشرقية في السعودية والبحرين. ومن ناحية أخرى، عملت على توسيع نفوذها وتدخلها في اليمن عن طريق الدعم اللوجستي والعسكري للحوثيين، وتتطلع لإيجاد موطئ قدم بأي ثمن في مصر ما بعد الثورة. وهكذا، عملت إيران على محاصرة دول الخليج خاصة السعودية، من الجهات الأربع، العراق وسوريا في الشمال، واليمن في الجنوب، والمنطقة الشرقية من الشرق، وتأمل في استكمال السوار المحيط بالمنطقة الخليجية من الغرب عن طريق جر مصر للتحالف معها⁽¹⁾.

وكان من الطبيعي أن تؤدي مثل هذه السياسة الخارجية إلى ردود فعل من النوع والدرجة ذاتهما من قبل دول مجلس التعاون الخليجي. ومن هنا، أتى موقفها من الثورة السورية على نحو تحولت معه سوريا إلى ميدان للصراع على النفوذ بين إيران ودول مجلس التعاون إقليميًّا، وروسيا والغرب دوليًّا. لكن من الواضح أن تصميم إيران وتدخلها في دعم النظام السوري لا يكافئه التصميم الخليجي ذاته. ولا يزال الاستنفار الخليجي لدعم المعارضة والجماعات المسلحة التي تقاتل النظام في سوريا،

(1) د. خالد الحروب، حسابات حذرة محدثات الدعم الخليجي للتغيير في سوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، (القاهرة: مركز الأهرام، أبريل 2013)، ص 90.

بأمل لجم جماع التمدد الإيراني، أدنى من أن يحقق أهدافه بعد مرور ثلاث سنين على اندلاع الأزمة في سوريا⁽¹⁾.

ويمكن القول إن مواقف دول المجلس تجاه الأزمة السورية تجد أصولها في محاولة إنهاء التحالف ما بين نظام الرئيس بشار الأسد، وكل من إيران وحزب الله اللبناني، باعتبار أن هذا التحالف بات يشكل مصدر تهديد قويا للاستقرار الإقليمي عامة، ولأمن دول الخليج خاصة، لاسيما في ظل السياسة الإيرانية ذات الطابع الهجومي، وتطلعاتها نحو قيادة المنظومة الخليجية، استنادا إلى تفوقها العسكري. ونظرا لعدم تجاوب النظام السوري مع المساعي الخليجية، فيما قبل وبعد الأزمة السورية، فقد تطور الموقف الخليجي نحو إحداث تغيير هيكلي في بنية النظام، عبر مساندة المعارضة السورية، ومساندات الجماعات المسلحة بشتى أشكالها، جنبا إلى جنب توجيه التحركات العربية لتمثل ضغطا أكبر على النظام السوري، لعله ينتهي إلى تغييره كليا، بما في ذلك رحيل رئيسه، وإخراجه من المشهد السياسي تماما⁽²⁾.

وفي الواقع إن العراق لم يكن بعيدا عن هذه البيئة الإقليمية الذي اتسمت بفوضى التدخلات والتقاطعات السياسية، بل وجد العراق نفسه في خضم هذه الأحداث وقد أدى وجوده في المحور الإيراني السوري بعد سنوات من العداء مع النظام السوري، إلى صبغ هذا المحور بصورة معينة، واقتصرت تحالفات إيران على النظام السوري وحكومة نوري المالكي وقتئذ في العراق، وحزب الله في لبنان، في حين عمدت تركيا إلى احتضان المعارضة السورية وتعزيز الضغوط على نظام الأسد، هادفة إلى إنتاج نظام سياسي يتقاطع معها، من خلال فهم ضمني غير مصرح به للأغلبية

(1) المصدر نفسه، ص 90

(2) د. حسن أبو طالب ، فاعلية مقفودة: تعقيدات الإدارة العربية للأزمة السوري، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، (القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 2012)، ص73.

الديمقراطية على أنها أغلبية مذهبية. وأسهمت الأزمة السورية في تلاقٍ خليجي تركي على الهدف نفسه، كما أسهم انضمام السعودية لداعمي الجماعات المسلحة السوريّة، وهي التي عارضت الثورات العربية جميعها في تأكيد طابع الانقسام المحوري حول النظام السوري⁽¹⁾.

صفوة القول، أن الأزمة السورية أنتجت واقعاً جيوسراتيجياً معقداً برز في التنافس بين تركيا وإيران وصولاً إلى استقطاب تركي إيراني تمهيداً إلى عداء غير معلن خليجي إيراني، وعلى الرغم أن هذه الأطراف لم ينعكس عليها الصراع في سوريا بشكل مباشر بيد أن العراق كان الضحية الوحيدة في هذا الصراع، وقد تجلّى ذلك في سقوط الموصل وغيرها من المدن العراقية بيد التنظيمات المسلحة التي كانت تقاتل في سوريا، بدعم من تركيا ودول الخليج. وهذا ما أدى إلى استفحال الأزمة الأمنية في العراق، وصولاً إلى مرحلة انهيار الدولة.

وفي الواقع أن الفوضى التي سببتها الأزمة السورية كان ضحيتها الوحيدة العراق بفعل البيئة الإقليمية في المنطقة التي تتسم بالتنافس والعداء الشديد بين الأطراف الإقليمية مما أدى تقويض الدور العراقي في المنطقة وتجزئته داخليا بين أطراف سياسية متعارضة ومتقاتلة.

وبناء على ذلك يمكن القول إن فوضى التدخلات الخارجية والدولية الإقليمية في الشأن الداخلي العراقي هي من الأسباب التي ساعدت على ظهور الجماعات المتطرفة مثل "داعش" وغيرها من الجماعات المسلحة وحصولهما على دعم مالي ولوجستي. وقد أدت هذه البيئة الإقليمية في المنطقة بمفاعيلها السياسية المتقاطعة إلى زيادة عدم الاستقرار في العراق ولاسيما بعد الأزمة السورية.

(1) التوازنات والتفاعلات الجيوسراتيجية والثورات العربيّة ، مصدر سبق ذكره، ص20



لقد ارتبطت العلاقات العراقية الأمريكية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق في مجال مكافحة الإرهاب وتحدياته باتفاقية الإطار الاستراتيجي، إذ بموجب هذه الاتفاقية تعهدت الولايات المتحدة أن تقدم للعراق المساعدة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى البيئية، ألا إن عدم استثمار هذه الاتفاقية من جانب العراق فضلاً عن تردد الجانب الأمريكي من إحياء اتفاقية الإطار الاستراتيجي جعل العلاقات الأمريكية العراقية في ظل تحديات الإرهاب غير فاعلة وجدية، فمع أول اختبار للعلاقات الأمريكية العراقية بعد 10 حزيران 2014 ظهر بشكل واضح عدم الالتزام الأمريكي مع العراق في مجال مكافحة الإرهاب.

ولا ينبغي من ذلك تحليلاً لكشف أهمية العلاقة بين العراق والولايات المتحدة، لأن ارتباط الولايات المتحدة بالعراق كان وما زال تحقيقاً لمصالح وغايات معروفة، فماذا نفسر تشديد الجانب الأمريكي على العراق بتوقيع اتفاقيتين أحدهما أمنية، والأخرى استراتيجية. ولهذا نتساءل ما هي طبيعة العلاقات الأمريكية العراقية في ظل إدارة الرئيس أوباما؟ وما هي رؤيته للتعامل مع تحديات الإرهاب؟ وما هي الأسباب التي تمنع الولايات المتحدة من الالتزام بتعهداتها في ردع التهديدات الأمنية الموجهة إلى العراق سواء في الحاضر أو المستقبل؟

أولاً: العلاقات الأمريكية العراقية في ظل إدارة الرئيس باريك أوباما

إن التغيير في استراتيجيات الدول الكبرى لا يأتي في الأغلب من فراغ، وإنما عبر تراكمات تأخذ في التطور والتفاعل على امتداد مدة من الزمن يتشكل خلالها أركان التغيير بالتدرج، ومن ثم لم تكن استراتيجيات الإدارات الأمريكية للأمن القومي خارجة تماماً عن الاستراتيجيات التي كانت قبلها، بل أنها بمثابة الامتداد لكن اختلافاً عنها بالوسائل والتكتيكات⁽¹⁾، لذلك لا يخطئ من يظن بأن الثابت في التغيير في استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي لا يشمل التغيير في الإستراتيجية بقدر ما يشمل التغيير في التكتيكات أو الوسائل التنفيذية.

ولكن لابد من القول إن السياسة الخارجية الأمريكية وبالرغم من الأهداف والمبادئ التي تلتزم بها فهي لا تحتكم لاستراتيجيات أو تكتيكات محددة، بل تتعدد وتتغير بكل الأبعاد بحسب الجهة التي تتعلق بها السياسة في الساحة العالمية وظروفها الخاصة وبحسب اللحظة التاريخية والسياسية والاستراتيجية⁽²⁾. وبقدر ثبات ومنطقية تلك الرؤية، فإن هذه اللحظة التاريخية تكون رافعة لطرف دولي ومهبطة أو خافضة لطرف دولي آخر، فالظرفية الدولية لها أثرها الكبير في هذا التغيير لاسيما في الأولويات في السياسة الخارجية الأمريكية، وجراء ذلك فقد تراجع موقع العراق من سلم الأولويات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في ظل إدارة الرئيس أوباما.

ولكن كيف ولماذا؟

(1) د. معنز سلامة، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، كراسات استراتيجية، العدد 209، (القاهرة: مركز الأهرام

(2010) ص 10.

(2) هادي قبيسي ، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين : المحافظة الجديدة والواقعية ، ط1 ، (بيروت: الدار

العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص72

يكمن ذلك التراجع في إن اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية بعد تسنم أوباما سدة الرئاسة كانت تؤول نحو تقليص الالتزامات الأمريكية خارج حدودها، وهذا ما أعلنت عنه إدارته عندما وضعت استراتيجية الانسحاب الأمريكي من العراق عامي 2010-2011، إذ عدّ أوباما العراق ملف من ملفات المنطقة ولا يحظى بالأولية في السياسة الخارجية الأمريكية⁽¹⁾، ذلك ما يفيد بتغير أولويات الولايات المتحدة في العراق.

هذا يجعلنا أمام تساؤل يفيد، هل أن تراجع العراق في المدرك الأمريكي يعد إفراز للفشل أم النجاح؟ أم إن هناك قضايا أخرى شغلت بدورها المدرك الأمريكي عن العراق؟ يتضح ذلك أكثر من خلال الورقة التي أعدها مارتن إنديك مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، والمساعد الخاص للرئيس أوباما ومدير أول للشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي، وريتشارد هاس رئيس مركز مجلس العلاقات الخارجية، التي حملت عنوان "ما بعد العراق، استراتيجية أميركية جديدة في الشرق الأوسط" وتذهب هذه الورقة إلى النظر إلى ما بعد العراق لاسيما القضايا المتعلقة بتموحيات إيران النووية وما يترتب عنها من استخدام القوة لردع إيران والبدائل، فضلاً عن التفاهم مع الدول الكبرى بشأن إيران، بالإضافة إلى تركيزها على قضية النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، ناهيك عن الصراع العربي الإسرائيلي، وعلاوة على ذلك هنالك إشارة إلى وضع الولايات المتحدة من الأزمة العالمية بخاصة في ظل صعود الصين وغيرها من القوى الصاعدة⁽²⁾، لاسيما إن تأثير

(1) محمد صادق الهاشمي وآخرون، الموقف الإقليمي من الانسحاب الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص50.

(2) Richard N. Haass and Martin Indyk, Beyond Iraq A New U.S. Strategy for the Middle East, Foreign Affairs, Issue, from our January/February 2009. At: <http://www.foreignaffairs.com/articles/63718/richard-n-haass-and-martin-indyk/beyond-iraq>

الأزمة المالية العالمية على أهداف السياسة الأمريكية يعتمد على وضعية المواجه التي ستسلكها الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا تشير بعض الشواهد إلى إن الروح العدائية المحاربة تقوى كلما ارتفعت الثقة في الميدان الاقتصادي بعد التخلص من الكساد الحاد والعودة إلى الانتعاش⁽¹⁾.

وإذا ربطنا بين أهداف السياسة الخارجية الأمريكية والقوة الصاعدة مثل الصين، فيمكن القول، عند مجيء الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى السلطة وصف العلاقات الأمريكية الصينية بقوله إن تاريخنا في المستقبل سيتحدد بوضعنا على الباسيفيك المواجه للصين أكثر من وضعنا على الأطلسي المواجه لأوروبا، ولم يكن هذا الوصف بعيداً عن رؤية عدد من الخبراء الاستراتيجيين الأمريكيين ومن بينهم فريد زكريا الذي كتب يقول: إن القرن 21 سوف يتحدد بطبيعة العلاقات بين أمريكا والصين⁽²⁾. ومنذ بداية ولايته أدرك الرئيس أوباما ما تمثله العلاقة مع الصين ولذلك كانت الصين من أوائل الدول التي زارها في تشرين الثاني 2009، وسبقته ومهدت له هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية في إدارته الأولى والتي ذكرت قبل وصولها إلى بكن أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تدع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان تؤثر في القضايا الاستراتيجية التي تربط البلدين⁽³⁾.

وعلى هذا الأساس، عمل الرئيس أوباما إلى التوجه نحو القضايا التي لها تأثير مباشر على القوة الأمريكية مثل الأزمة المالية العالمية ودور القوى الصاعدة على مكانة

(1) د. نوار محمد ربيع، اثر الأزمة المالية العالمية على السياسة الأمريكية، مجلة المستنصرية للدارسات العربية والدولية، العدد 36، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2011) ص42

(2) نقلا عن: د. السيد أمين شلبي، العلاقات الأمريكية الصينية بين التعاون والمواجهة، ملف الأهرام الاستراتيجي. العدد 191، (القاهرة: مركز الأهرام، نوفمبر 2010) ص87.

(3) نقلا عن: بشير عبدالفتاح، هيلاري كلينتون إعادة صياغة العلاقات الأمريكية الصينية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 172، المجلد الخامس عشر، (القاهرة: مركز الأهرام، أبريل 2009) ص9.

الولايات المتحدة، لذا فإنه عمد إلى تقليل الانغماس الأمريكي في الخارج ولا سيما في الشرق الأوسط، وأنهاء الاستنزاف في عقد من الحروب، والانكفاء نحو الداخل، وإعادة بناء القوة الأمريكية، اقتصادياً وداخلياً، كما انه أكد إن إدارته لن تتورط في حروب عسكرية جديدة في العالم الإسلامي، بل ستعامل مع أي مخاطر لا تهدد الأمن القومي والمصالح الحيوية الأميركية مباشرة عبر تحالفات دولية، وعبر تقديم التدريب والمشورة، والدعم المادي والعسكري للدول التي تواجه تحديات إرهابية. وان تطلب الأمر تدخلاً أميركياً مباشراً، فإنّ مبدأ أوباما في السياسة الخارجية يركز على العمليات الخاصة، والهجمات بطائرات دون طيار، كما في باكستان واليمن⁽¹⁾.

وعند التعرف على منطق أوباما في السياسة الخارجية يمكننا ملاحظة تغير الأولويات في السياسة الخارجية الأمريكية. فقد ألقى الرئيس الأمريكي باراك أوباما خطاباً يوم 28 أيار 2014، في أكاديمية ويست بوينت WEST POINT العسكرية في نيويورك، حاول من خلاله إعادة تعريف سياسة بلاده الخارجية بعد أكثر من عقد من الحروب التي استنزفتها؛ وذلك عبر طرح رؤية شاملة لما ستكون عليه هذه السياسة في العامين والنصف المقبلين؛ أي خلال ما تبقى من عمر إدارته الثانية زمانياً.

يرى أوباما إن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على القيادة دولياً. ولكن، لا يعني هذا أن يجري التعبير عن ذلك بالقوة العسكرية المنفلتة من عقالها، إلا إذا تعلق الأمر بالمصالح الأميركية الأساسية والحيوية. من هنا يقوم منطق أوباما على إن القوة العسكرية الأميركية لا تضاهيها قوة أخرى في عالم اليوم، ولكن لا يعني ذلك توظيفها دون رؤية واضحة ترهق كاهل الولايات المتحدة وحدها، كما إنها ليست هي المحدد الوحيد للقوة والقيادة دولياً، بل ثمة أدوات وعناصر أخرى تحدد مفهوم القيادة

(1) معضلة أوباما العراقية وخياراته تجاهها، إعداد وحدة تحليل السياسات، سلسلة: تقدير موقف، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2014) ص4.

الأمريكية وترسخه في عالم اليوم، فتهديدات أي دولة أخرى اليوم ضد الولايات المتحدة ضئيلة جداً ولا تقارن لما واجهته خلال الحرب الباردة⁽¹⁾.

ويرى أوباما إن مصادر التحديات والتهديدات على الساحة الدولية تغيرت اليوم عما كانت عليه عندما تبوأ أوباما سدة الرئاسة؛ إذ جرى سحب القوات الأميركية المتواجدة في العراق أواخر عام 2011، وجرى تدمير قيادة القاعدة المتحصنة في المنطقة الحدودية ما بين أفغانستان والعراق، وجرى تصفية أسامة بن لادن في منتصف عام 2011. وبسبب تغير معطيات البيئة الدولية في عالم اليوم، تغيرت مصادر الخطر هي الأخرى؛ إذ يرى أوباما أن مصادر الخطر تكمن في العولمة والتقدم التكنولوجي الهائل الذي أتاح إمكانيات لأفراد، كانت في الماضي حكرا على دول، الأمر الذي عزز قدرات الإرهاب. كما أن تصاعد القوتين الروسية والصينية، وسياساتهما المستفزة لجيرانهما، يفرض تحديات من نوع آخر على الولايات المتحدة وحلفائها والنظام الدولي برمته. ولكن، ينبغي التعامل مع هذه التحديات من خلال المنظومة الدولية بقيادة أميركية، لعزل أي مخالف للقانون الدولي ومعاقبته⁽²⁾.

وبناءً عليه، وبحسب منطق أوباما، ومع تغير مصادر التحديات والتهديدات الدولية وطبيعتها، من الضروري أن تتغير مصادر القوة الأميركية وتنوع، وذلك إن

(1) نقلا عن: أسامة أبو رشيد، سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي، سلسلة تحليل السياسات، (الدوحة: للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2014) ص 3. وللمزيد قارن بين نص الخطاب الأصلي:

Remarks by the President at the United States Military Academy Commencement Ceremony, The White House, Office of the Press Secretary, May 28, 2014. At: <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/05/28/remarks-president-united-states-military-academy-commencement-ceremony>

(2) نقلا عن: أسامة أبو رشيد، سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي، مصدر سبق ذكره، ص5.

أرادت الولايات المتحدة الحفاظ على موقعها القيادي على الصعيد الدولي؛ بمعنى ألا تتورط في حروب جديدة غير محددة الأهداف ومعروفة المعالم، بما يعني مزيداً من الاستنزاف الأميركي على شاكلة ما ترثب على حربي أفغانستان والعراق. وهكذا، تصبح القوة العسكرية الأميركية مصدراً من مصادر القوة، ولكنها ليست الوحيدة. ولهذا، وبحسب منطق أوباما، فقد استثمرت الولايات المتحدة أكثر في إعادة بناء اقتصادها الذي يبقى أقوى اقتصاد على الأرض، وقطاع الأعمال فيها هو الأكثر ابتكاراً. وتسير الولايات المتحدة اليوم بخطى ثابتة نحو الاكتفاء الذاتي من الطاقة⁽¹⁾.

لذلك لا يخطئ من يظن بأنه جراء التغيير في أوليات السياسة الخارجية الأمريكية أثناء إدارة الرئيس أوباما ولاسيما بعد جلاء قوات الاحتلال من العراق تراجعت أهمية الأخير في المدرك الاستراتيجي الأمريكي. فعندما تولى أوباما سدة الرئاسة في عام 2009، اتبع سياسة التوجه إلى الداخل والتقليل من الالتزامات الولايات المتحدة في الخارج، ونتيجة لذلك قام بإصدار بعض الأوامر التنفيذية والمذكرات الرئاسية لتوجيه القوات الأمريكية لوضع خطط لسحب القوات من العراق. ويقول مايكل نايتس، زميل ليفر في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، في هذا الصدد: إن إدارة أوباما مصممة على الوفاء بوعد إنهاء الحروب الذي قطعه في حملتها. ولهذا الغاية سحب البيت الأبيض القوات الأمريكية المقاتلة عام 2011 من العراق.... ويضيف "إن أي بلد آخر يتمتع بالأهمية نفسها ويواجه التحديات المفجعة نفسها-بعد ازمه الموصل-كان سيحصل على المزيد من الدعم الأمريكي، لكن تعهد الانسحاب وضع العراق في فئة خاصة به وحده."⁽²⁾ ويضيف مايكل نايتس "وثمة مشكلة رئيسية تكمن في أن العراق له وضعه الخاص المؤسف في السياسة الخارجية

(1) المصدر نفسه، ص5

(2) Michael Knights, Iraq War III Has Now Begun, Foreign Policy, Policy Analysis, The Washington Institute, June 11, 2014. At: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iraq-war-iii-has-now-begun>

للولايات المتحدة. ففي ظل إدارة أوباما، بدأ الانسحاب العسكري الأمريكي الكامل أول ما بدأ كوعود انتخابية، ولكن انتهى به المطاف كبديل عن الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل. ويرى نايتس إن وضع الانسحاب الكامل الهدف الاستراتيجي في العراق جعل من المستحيل تقريباً تزويد العراق بنفس الشكل من الدعم الذي قد تمنحه الولايات المتحدة لأي حليف رئيسي آخر للولايات المتحدة تمتد به أحد أذرع تنظيم (القاعدة) -بمعنى "داعش"- على أعتاب عاصمته. ويؤكد نايتس بسبب وضع الانسحاب لا تزال الولايات المتحدة تقاوم بشدة نشر أي قوات خاصة بها أو استعمال مروحيات مسلحة بدون طيار أو طائرات هجومية في العراق، وهي الوسائل التي تستعين بها الولايات المتحدة بشكل معتاد في ملاحقة الإرهابيين في أماكن أخرى من العالم، من الصومال وإلى باكستان⁽¹⁾.

(1) Michael Knights, Iraq Needs U.S. Aid Now, USA Today, Policy Analysis, The Washington Institute, January 13, 2014. At:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iraq-needs-u.s.-aid-now>

ثانياً: محددات العلاقات العراقية الأمريكية في ظل تحديات الإرهاب.

إن طبيعة العلاقات العراقية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس أوباما قد تغيرت، باتجاه تقليل الالتزام الأمريكي في العراق ولكن حقيقة الأمر، إن هناك مؤشرات تحدد العلاقات الأمريكية العراقية في ظل تحديات الإرهاب منها ما يتعلق بالعراق داخليا وإقليميا ومنها ما يتعلق بالولايات المتحدة ومصالحها القومية.

1. محدد زوال العراق من نظرية المخل بالامن

ينصرف إلى الذهن ابتداءً تساؤل مفاده لماذا لم يعد العراق يمثل تلك الأولوية في المصالح الأمريكية؟ يبدو أن هناك سبباً آخرأ كثير ما يتم أغفاله، يضاف إلى ذلك التغير في سلم الأولويات الأمريكية وهو زوال العراق من نظرية المخل بالأمن. قد لا يعني القول إن زوال العراق من نظرية المخل بالأمن، بما يفيد بأن العراق سيكون غير مهدد للولايات المتحدة، على أن هذه النظرية تفيد في تعيين الدول المارقة التي تقوم عقبه أمام الاستقرار الإقليمي وأخيراً أمام الاستقرار العالمي⁽¹⁾، كذلك لم يعد العراق كدولة مارقة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي كمحصلة انشغال تتقاطع فيها المصالح الأمريكية في المنطقة فكراً وممارسة.

فبعد احتلال العراق في العام 2003 تم تلبية الحاجات الاستراتيجية المشتركة للطموحات الأمريكية - الإسرائيلية الإقليمية والدولية. إذ لم يعد العراق يؤدي وظيفته كموازن استراتيجي في البيئة الأمنية في الشرق الأوسط، فقد أدى تدمير العراق إلى أن تعيش المنطقة في أجواء معادلة جديدة لتوازن القوى، كما أدى ذلك إلى تخلخل الضغط في المنطقة واختلاله واندفاع الضغوط الإقليمية العالية إلى العمق العربي بغية

(1) موسوعة الاستراتيجيا، بأشراف تيري دي مونبريال وجان كلين، ترجمة د. علي محمود مقلد، ط1، (بيروت:

مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011) ص1126.

ملء الفراغ، حيث تتحكم حالياً في المنطقة ثلاث قوى إقليمية رئيسية، وهي: تركيا بمشروعها القومي الديني، وإيران بمشروعها القومي الديني، وإسرائيل بمشروعها التوسعي، وإن الغائب الوحيد عن هذه الساحة هو العراق حيث تتفق جميع هذه القوى الإقليمية على ضرورة تغييبه واستمرار التلاعب به تحت مختلف الذرائع والمسميات وتشظيته وفق شروط واستحقاقات الجغرافيا السياسية الجديدة⁽¹⁾. فمنذ احتلال العراق في عام 2003 م ظهرت مرحلة جديدة كانت ملامحها الأساسية اختفاء المظاهر السيادية لبعض الدول الشرق أوسطية حتى تلك المتعاونة مع الولايات المتحدة وظهور نظام إقليمي جديد انطلق من رؤية جيوسياسية غير تقليدية، ويتميز النفوذ الأمريكي المباشر ليس في العراق فحسب بل في دول عربية شتى وما يلحقه هذا التواجد من اختفاء مظاهر التوازن الإقليمي التقليدي الذي كان قائماً، وغياب أبسط قواعد السلوك القانوني الذي يحكم الدول، ويهدف النظام الإقليمي الجديد إلى إعادة تشكيل نظام الأمن الدولي بما يخدم المصالح الأمريكية ويحاول كذلك تحييد القوى المنافسة للولايات المتحدة في مناطق الصراع الدولي مثلاً إيران وسوريا⁽²⁾.

وتبعاً لذلك ليس من الغرابة القول إن العراق لم يعد يهدد الأمن القومي الأمريكي سواء بشكل عملي أو مباشر، كذلك والاهم لم يعد يشكل أي تهديد للأمن القومي الإسرائيلي⁽³⁾. وهذا ما أشارت إليه استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2010، إذ لم تشر الوثيقة إلى تهديدات أو مخاوف تتعلق بالأمن القومي الأمريكي يكون مصدرها العراق تستوجب البقاء فيه عسكرياً، أكثر من الإبقاء على وجود مدني

(1) للمزيد انظر: د. خالد المعيني، الاحتلال المزدوج: التنافس الإقليمي على ملء الفراغ في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 66

(2) المصدر نفسه، ص 66.

(3) راند الحامد، عراق ما بعد أمريكا واقع الانسحاب وصورة المستقبل، ط1، (القاهرة: مركز بغداد للدراسات والاستشارات، 2010) ص 83.

لتحقيق أهدافه ومصالحه، وتسند وجهة النظر هذه، إلى أن احتلال العراق كان من أجل غايات ومصالح معينة لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لتبني شراكات إقليمية بين قوى كبرى وقوى صغرى، ستعتمد لأن تعطي دوراً إقليمياً للعراق يتماهى مع مصالحها في المنطقة⁽¹⁾.

على الجانب الأمريكي، نجد ما يدعم ذلك التصور من خلال متابعة تصورات مراكز الفكر والرأي الأمريكية، فقد حدد المدير التنفيذي لمعهد واشنطن روبرت ساتلوف في تقرير له في 8 تشرين الثاني 2012 عقب فوز الرئيس أوباما بالولاية الثانية، بعنوان "تخطيط سياسة الشرق الأوسط لإدارة أوباما في فترة ولايتها الثانية" أولويات الولايات المتحدة في الإدارة الثانية للرئيس أوباما، وافترض المعهد أن التقرير بمثابة مذكره من عضو وهمي في مجلس الأمن القومي يحدد لأوباما مخطط سياسته في الشرق الأوسط في مدة إدارته الثانية. وقد ورد ذكر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في التقرير ضمن القادة الإقليميون الثلاثة الذين يستحقون إيلاء اهتمام خاص من الولايات المتحدة، وأكد التقرير إلى أن العراق يعد محور الارتكاز الثالث في دبلوماسية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وإن العراق - وهي دولة فاعلة تحظى بديمقراطية مؤثرة وإن كانت "خجولة" بين إيران وسوريا - تمثل أمراً بالغ الأهمية لمصالح الولايات المتحدة⁽²⁾.

(1) عبد الحميد الغانم، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في العراق، (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2008)، ص 144.

(2) Robert Satloff, Middle East Policy Planning for a Second Obama Administration, Policy Watch 1995, Policy Analysis, The Washington Institute, November 9, 2012. At: <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/middle-east-policy-planning-for-a-second-obama-administration-memo-from-a-f>

وتبعاً لهذه الأهمية التي يحظى بها العراق، وضع مركز الأمن الأمريكي الجديد، في تقرير له المصالح والأهداف الأمريكية في العراق إلى الآتي: ⁽¹⁾

★ الحفاظ على عراق موحد:

عانى العراق من انقسامات في ضوء الاختلافات العرقية والأثنية التي كان لها تأثيرات متوالية على جميع أنحاء المنطقة، وإن استمرارها تمزق العراق وتفككه، وربما تحفز طموحات إقليم كردستان العراق في الاستقلال.

★ زيادة إنتاج الطاقة:

يملك العراق ما يقدر بـ 143 مليار برميل من احتياطي النفط الخام، وهذا ما يتجاوز إيران، لذا فإن زيادة إنتاج النفط العراقي إذا ما استقرت سوف تهيج الأسواق العالمية، ما يؤثر ذلك بصورة مباشرة على الاقتصاد الأمريكي في المدى القريب، لا سيما في ظل النفوذ الإيراني في العراق، بذلك فإن صادرات النفط العراقي ممكن أن تساعد في التعويض عن الآثار السلبية في السوق العالمية جراء العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران.

★ استمرار التعاون الأمني الثنائي.

أن من شأن استمرار شراكة أمنية بين الولايات المتحدة والعراق، أن تساعد على ضمان الوصول الأمريكي للخليج العربي، ذلك بسبب ما يتيح العراق من ثقل جيوبولتيكي يجعله شريكاً قيماً للولايات المتحدة، لا سيما وإن الأمر هناك ما يزال

(1) Melissa G. Dalton and Nora Bensahel, Revitalizing the Partnership: The United States and Iraq a Year after Withdrawal, Center for a New American Security, Policy Brief, December 19, 2012, p3

حيوياً، في ظل إجراءات مكافحة الإرهاب ومكافحه عمليات القرصنة، فضلاً عن حماية مرور ناقلات النفط، وربما القيام بعمليات عسكرية ضد إيران.

★ دمج العراق في بنية أمن المنطقة:

دفع العراق إلى الشراكة مع دول الخليج، إذ إن العراق ودول مجلس التعاون الخليجي يتشاركان معاً في نفس الشواغل الأمنية، التي تمثلها سوريا وإيران. وبقدر ما تؤديه هذه الخطوة من تبديد الشكوك الخليجية من عراق تحكمه حكومة شيعية في ظل علاقته مع إيران، بقدر ما يعود بالنفع على الولايات المتحدة.

وبموجب هذه الأهداف تحدد المصالح الأمريكية في العراق إلا أن هناك تحديات أدت إلى تغيير تلك الرؤية الأمريكية للعراق، ويدل على ذلك عزوف الولايات المتحدة عن أحياء الشراكة مع العراق بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين الجانبين في عام 2008. إذ إن أحد أسباب عزوف الولايات المتحدة عن أحياء الشراكة مع العراق بموجب هذه الاتفاقية هو عدم تماهي العراق مع المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

وعند تحليل اتفاقية الإطار الاستراتيجي تبين لنا هذه التحديات التي حالت دون تفعيل الاتفاقية بين الطرفين، فعند النظر على ديباجة اتفاقية الإطار الاستراتيجي نجد محدد مهم في النقطة الأولى على التزام الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الاتفاقية وهو "تحديد المصالح المشتركة بين الطرفين"⁽¹⁾. وذلك يعني ضمناً إن عدم التزام العراق بمصالح وأهداف الولايات المتحدة يعد مبرراً لتجميد أو عدم أحياء اتفاقية الإطار

(1) حول اتفاقية الإطار الاستراتيجي، انظر نص الاتفاقية:

<http://photos.state.gov/libraries/iraq/216651/US-IRAQ/US->

[Iraq_Strategic_Framework_Agreement_ARa.pdf](#)

الاستراتيجي، بمعنى في حالة تقاطع الأهداف ليس هناك مجالاً للقول في استمرار هذه الاتفاقية. إذ تمثل هذه الفقرة الكسب التي حققتها الولايات المتحدة من احتلال العراق وهو ضمان تحقيق العراق للأهداف والمصالح الأمريكية.

وعند النظر إلى الفقرة الرابعة من المبادئ العامة في اتفاقية الإطار الاستراتيجي نجد أنها تنص "على الولايات المتحدة ألا تستخدم أراضي ومياه وأجواء العراق منطلقاً أو ممراً لشن هجمات على بلدان أخرى وان لا تطلب أو تسعى لأن يكون لها قواعد دائمة أو وجود عسكري دائم في العراق"⁽¹⁾. يبدو أن هذه النقطة كانت مثار خلاف بين الطرفين، وان تسوية ذلك الخلاف كانت بأدراجها، فولايات المتحدة كانت تتطلع لوجود عسكري في العراق، وإلى قواعد دائمة فيه، إلا أن عدم تلبية ذلك الطموح من العراق حدا بالولايات المتحدة إلى عدم الالتزام بهذه الاتفاقية. إذ كانت الرغبة الأمريكية تفضل وتطمح إلى الإبقاء على قرابة 5000 جندي أمريكي لتقديم المشورة والتدريب إلى القوات العراقية وتوجيه عمليات خاصة ضد الإرهاب، غير أن إصرار الحكومة العراقية على أجلاء القوات الأمريكية أدى إلى فشل التوصل إلى اتفاق بشأن وضع القوات التي ستبقى في العراق، بما يضمن منحها حصانة قضائية أمام المحاكم العراقية، ما اضطر الإدارة الأمريكية إلى سحب كل قواتها من العراق⁽²⁾.

وقبيل انسحاب القوات الأمريكية من العراق حدد معهد واشنطن لدارسات الشرق الأدنى ملخص تنفيذي بعنوان "شراكة مسؤولة لقطاع الأمن القومي العراقي ما بعد 2011: جاء فيه تنوي الولايات المتحدة سحب جميع قواتها العسكرية من العراق بحلول كانون الأول/ديسمبر 2011، إلا إذا طلبت بغداد غير ذلك ووافقت

(1) المادة الرابعة من المبادئ العامة في اتفاقية الإطار الاستراتيجي، انظر نص الاتفاقية:

[http://photos.state.gov/libraries/iraq/216651/US-IRAQ/US-](http://photos.state.gov/libraries/iraq/216651/US-IRAQ/US-Iraq_Strategic_Framework_Agreement_ARa.pdf)

[Iraq_Strategic_Framework_Agreement_ARa.pdf](http://photos.state.gov/libraries/iraq/216651/US-IRAQ/US-Iraq_Strategic_Framework_Agreement_ARa.pdf)

(2) انظر معضلة أوباما العراقية وخياراته تجاهها، مصدر سبق ذكره، ص 3

واشنطن على الطلب... وتشير كل الاعتبارات إلى استحسان وجود عسكري أمريكي متبقي في العراق بعد عام 2011.... وتحديدًا تستلزم الشراكة المسؤولة وجوداً عسكرياً أمريكياً بعد عام 2011 يتم سحبه مرحلياً بناء على مدى استعداد العراق⁽¹⁾.

ولا مناص من القول بأن الولايات المتحدة كانت ترى بقاء قواتها قبالة بناء شراكة مسؤولة مع العراق، وعلى الرغم أن الولايات المتحدة ترى أن الحكومة العراقية هي من أفضل التوصل إلى اتفاق يُبقي على القوات الأمريكية، إلا إنها لا تولي اهتمام إلى التوقيت الزمني للانسحاب الموقع عليه من الجانبين والمقرر في الاتفاقية الأمنية، والحقيقة أن الحكومة العراقية كان ملتزمة في ذلك بوضع القوات الأمريكية في العراق. غير أن ذلك أصبح من وجه نظر أمريكية أن العراق لا يتماهى مع المصالح الأمريكية، وعليه فإنها تنأى بنفسها عن التدخل العسكري لمساعدته بعد أن تفاقم خطر "داعش" بالعراق، ويقول في هذا الصدد السيناتور الجمهوري عن ولاية كنتاكي في مقال له - بعد أن سيطر تنظيم "داعش" على الموصل - بعنوان (على أمريكا الالتزام بالحياد في حرب العراق الأهلية): "أن حرب العراق قد كلفت هذا البلد غالياً، وفشلت الولايات المتحدة في تحقيق هدفها الأكثر طموحاً وهو تشكيل حكومة مستقرة لكل العراقيين تميل صوب الغرب، أن الحكومة في بغداد ليست صديقة لأمريكا وأي إجراءات ضد "داعش" لا تخدم مصالح الولايات المتحدة⁽²⁾. ويضيف أولئك الذين يقولون إنه كان من الخطأ مغادرة القوات الأمريكية العراق ويتناسون أن حكومة المالكي كانت تطالبنا بالمغادرة عام 2011." وأولئك الذين يقولون إنه يجب علينا إعادة

(1) Barak Salmoni, Responsible Partnership: The Iraqi National Security Sector after 2011, Policy Focus 112, Policy Analysis, The Washington Institute, May 2011. At: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/responsible-partnership-the-iraqi-national-security-sector-after-2011>

(2) Rand Paul, America Shouldn't Choose Sides in Iraq's Civil War, The Wall Street Journal, June 20, 2014. At: http://www.realclearpolitics.com/2014/06/20/america_shouldn039t_choose_sides_in_iraq039s_civil_war_334980.html

الانخراط في العراق نسوا أيضاً جزءاً مهماً من مبادئ واينبرغر (وزير الدفاع في عهد ريغان): وهو عدم إشراك القوات العسكرية في قتال ما لم تتطلب مصالح أميركا القومية الحيوية وحلفائها ذلك مع نية الانتصار مسبقاً، وأيضاً لا ينبغي أن تلتزم القوات الأمريكية بمعركة من دون "ضمانات معقولة" كتأييد الرأي العام الأمريكي والكونغرس⁽¹⁾.

أما عند تحليل بنود اتفاقية الإطار الاستراتيجي الأخرى، نجد أن أغلبها تتحدث عن التزام الولايات المتحدة بمساعدة العراق، وتحدث عن حاجة العراق للولايات المتحدة، ومسؤولية الأخيرة في تقديم المساعدة له، وبذلك فإن الاتفاقية توفر مزايا للعراق على الولايات المتحدة أن تلتزم بتقديمها، في حين لا نجد مزايا مماثلة للولايات المتحدة توجب على العراق أن يلتزم بها، سوى أن يتماهي العراق ضمناً مع الولايات المتحدة مقابل تلك المزايا وان يكون محابياً للمواقف الأمريكية في المنطقة.

ذلك يعني عملياً أن اتفاقية الإطار الاستراتيجي لم تعد تلي الطموحات الأمريكية، فعلى الرغم أن الاتفاقية قدمت بطلب أمريكي، إلا أن هناك العديد من الشروط كان يتغيها الجانب الأمريكي، وان عدم موافقة الحكومة العراقية عليها حال دون إدراجها، لذا كانت الاتفاقية أطراً لتمضية العلاقات مع العراق ولكنها لم تحقق كل الرغبة الأميركية، ولهذا فإن الاتفاقية غير مقدسة لكي تلتزم بها الولايات المتحدة، ونظر لأنها ليست معاهدة فإن طبيعة الالتزام بها تتحدد برغبة البلد في تحقيق المصالح وبلوغ الأهداف، وطالما أن العراق في مواقفه الإقليمية قد خالف التوجهات الأمريكية، فإن عدم الالتزام بالاتفاقية أصبح مبرراً أمريكياً.

ووفقاً لأحد الباحثين الأمريكيين، أن سياسة العراق تجاه الأزميتين الإيرانية والسورية المعارضة علناً لسياسة الولايات المتحدة، هي المصدر الرئيس الذي زاد من

(1) ibid

إحباط الولايات المتحدة على العراق، لان القادة الأمريكيين مستأثرون ومنزعجون من أن الحكومة العراقية غير مجتدة في الحملة ضد إيران، وكذلك يشعر صناع السياسة الأمريكية بخيبة أمل لعدائية الحكومة العراقية تجاه التدابير القسرية ضد النظام السوري⁽¹⁾.

وقد نشر في هذا الشأن مركز الأمن الأمريكي الجديد (CANS) المختص بقضايا وسياسات الأمن الوطني والدفاع، ضمن سلسلة "موجز السياسة"، تقريراً في كانون الأول 2012، تحت عنوان "تفعيل الشراكة الأمريكية العراقية بعد عام من الانسحاب الأمريكي" وجاء فيه التحديات التي تواجه العلاقات الأمريكية - العراقية في الوقت الراهن والتي تحول دون أحياء اتفاقية الإطار الاستراتيجي، ومن ضمن هذه التحديات كانت السياسات تجاه إيران، والحرب الأهلية في سوريا، والسياسات الطائفية.

وفيما يخص سياسة تعامل العراق مع إيران يرى التقرير بأنه قد تنامي تأثير إيران على العراق بعد الانسحاب الأمريكي، بما يُثير مخاوف دوائر صناع القرار الأمريكي، إذ أن إيران لها تأثير واضح على صناعة القرار العراقي والسياسات العراقية، إلا أن هذا التأثير لا يعني السيطرة الكاملة، وعلى الرغم أن إيران تحظى بنفوذ سياسي ملحوظ في العراق، لكن لا ينصاع رئيس الوزراء نوري المالكي دائماً للرجبة الإيرانية، بل يسعى إلى موازنة علاقته بإيران مع علاقته بالولايات المتحدة، إلا أن استمرار علاقات العراق بإيران يعقد علاقاته مع الولايات المتحدة، حيث مازالت الولايات المتحدة يساورها الشك تجاه الأهداف والأنشطة الإيرانية في المنطقة. وجدير بالاهتمام، أن الرغبة العراقية في السماح لإيران بتقديم مساعدة عن طريق المجال

(1) Ted Galen Carpenter, 'The Iraq Debacle Continues', The National Interest, January 3, 2013. At: <http://nationalinterest.org/commentary/the-iraq-debacle-continues-7922>

فعلى الرغم إن الرئيس أوباما ترك خيارات مفتوحة لمزيد من التدخل في العراق إذ قال: "إننا سوف نكون على استعداد لعمل عسكري موجه ودقيق، إذا ما قررنا بأن الوضع على الأرض يتطلب ذلك". إلا إن الرئيس أوباما تجاهل طلب الحكومة العراقية في حزيران 2014 بتقديم مساعدة أمريكية لمواجهة تقدم المسلحين في شمالي العراق⁽¹⁾، ويبدو أن إدارة الرئيس أوباما ونتيجة لعدم توافق سياسات الحكومة العراقية مع سياستها، تحاول استعمال جو الأزمة لحثّ رئيس الوزراء نوري المالكي المنتهية ولايته على تقديم بعض التنازلات ذات الصلة بتشكيل أوسع للحكومة العراقية المقبلة⁽²⁾.

وقد وصف الصحفي البريطاني روبرت فيسك في صحيفة الاندبندنت قرار الرئيس أوباما "بالنفاق الأمريكي" وقال إن الولايات المتحدة تهب لإنقاذ أقليات محددة، ولكن ليس المسلمين" وأضاف أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما لم يحرك ساكنا عندما كان تنظيم الدولة الإسلامية، بقيادة أبو بكر البغدادي، يرتكب مجازر في العراق، لكنه يهرع لإنقاذ الأقليات كالمسيحيين والإيزيديين من إبادة جماعية محتملة. ويرى روبرت فيسك إن أمريكا كما قال أوباما تتصرف دفاعاً عن قنصليتها في أربيل وسفارتها في بغداد. ويضيف فسك أن الولايات المتحدة استخدمت العذر نفسه عندما أطلقت المدافع البحرية في جبال الشوف في لبنان قبل 30 عاماً، بحجة أن أمراء الحرب في لبنان الموالين لسوريا يهددون السفارة الأمريكية في بيروت⁽³⁾.

(1) Eli lake, U.S. Taps Old Allies for New Iraq War, The Daily Beast, World News, 06.19.2014. At: <http://www.thedailybeast.com/articles/2014/06/19/u-s-turns-to-old-frenemies-for-new-iraq-war.html>

(2) Gregory Gause, Can Iraq Survive the ISIS Storm, The Council on Foreign Relations, Interviewee Brookings Institution Doha Center, June 17, 2014. At: <http://www.cfr.org/iraq/can-iraq-survive-isis-storm/p33143>

(3) Robert Fisk, Bombs away! US to the rescue – but only of certain minorities, not Muslims, The Independent, Friday 8 August 2014. At: <http://www.independent.co.uk/voices/comment/bombs-away-us-to-the-rescue--but-only-of-certain-minorities-not-muslims-9658058.html>

ويمكن تفسير الموقف الأمريكي إزاء العراق بعد الأزمة الأمنية في الموصل من خلال أنماط التغير في الفكر الاستراتيجي الأمريكي حيث عادة ما ترتبط كل تحرك للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف مناطق العالم بمقولة دعم الأمن والاستقرار الدولي، إذ تجد الولايات المتحدة في هذه المقولة هدف يجد ذاته خاصة في المناطق ذات الأهمية للاستراتيجية الأمريكية، إذ يندمج تصور أهمية المنطقة الاستراتيجية للولايات المتحدة مع وجود التهديد بالمنظور الأمريكي فقط لينتج عنه تحرك أمريكي مباشر لمواجهة التهديد أو تحرك غير مباشر وذلك عبر الحلفاء، ومن هنا يصبح تحقيق هذا الهدف ذا أهمية ليس لتحقيق الأمن والاستقرار بحد ذاته، وإنما لضمان استقرار المصالح الأمريكية وحمايتها ولقد ساد هذا الاتجاه منذ الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحالي⁽¹⁾.

ويمكن القول إن أساس أنماط التغير في الفكر الاستراتيجي الأمريكي مبني على فكرة المصلحة لا المبدأ، إذ من الممكن إن تغض الولايات المتحدة النظر عن سلوكيات غير ديمقراطية إذا حدث ذلك التجاوز من حلفائها، في وقت تزداد حدة الانتقاد والمواجهة إذا صدرت سلوكيات غير ديمقراطية تمس المصالح الأمريكية أو مصالح حلفاء الولايات المتحدة⁽²⁾. فإحدى نقاط القوة في الديمقراطيات الليبرالية هي أنها – رغم جميع أخطائها – تحاول مساندة القيم، إلى جانب المصالح.

ونتيجة لعدم تماهي العراق مع المصالح الأمريكية اخذ ينظر إلى تقديم المعونة العسكرية للعراق على انه تهديد للمصالح الأمريكية، فقد ذكر رئيس لجنة العلاقات

(1) احمد والي حسين، عرض أطروحة دكتوراه بعنوان توظيف فكرة الديمقراطية في الاستراتيجية الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، العددان الحادي والعشرون والثاني والعشرون، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة لنهرين، 2010) ص 241.

(2) المصدر نفسه، ص 243.

الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي (وهو الذي رفض ترتيبات بيع أو تأجير الأسلحة إلى العراق في عام 2014) السيناتور روبرت مينينديز (ديمقراطي من ولاية نيو جيرسي)، "أن رئيس الوزراء نوري المالكي قد يستخدم هذه الطائرات ضد (خصومه السياسيين)، بالإضافة إلى استخدامها ضد التهديدات الأمنية الحقيقية مثل جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام". وقد اعترض عضو مجلس الشيوخ أيضاً على (تواطؤ) حكومة بغداد الواضح فيما يخص الهجمات ضد الجماعة الإيرانية المعارضة "مجاهدي خلق"، التي وجدت ملاذاً في العراق".⁽¹⁾

لكن بعد التغيير الوزاري الذي جرى في العراق تحول الموقف الأمريكي واتسعت العلاقات العراقية الأمريكية إذ اخذ التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة بتقديم الدعم للعراق لمكافحة الإرهاب من مجالات مختلفة، فهناك من يشارك بالدعم العسكري المباشر كالضربات الجوية على مواقع "داعش" ، وهناك من يشارك بالدعم اللوجستي الإسنادي أو الدعم الإنساني أو من خلال المعلومات الاستخباراتية أو التأثير في وسائل الاتصال الاجتماعي والحد من تمويل الإرهاب و السيطرة على شبكات التجنيد للمقاتلين الإرهابيين كما أن التحالف الدولي قدم المساعدة والمشورة إلى إقليم كردستان العراق في مكافحة الإرهاب.

ونتيجة لهذا التحول بدأت هناك إعادة تقييم للصفقات السلاح التي أبرمتها الحكومة العراقية السابقة مع الولايات المتحدة، إذ أكد تقرير أوردته مجلة فورين بوليسي، بأن الكونغرس الأمريكي يخطط لإعادة النظر في احتياجات العراق من

(1) Michael Knights, 'Why Iraq Should Get Apache Gunships', Policy Watch 2191, The Washington Institute, January 13, 2014. At: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/why-iraq-should-get-apache-gunships>

سیطره علی الموصل. (1).

السياسة الخارجية:

العراقية.

الخليجي وما تمخض عنها من زيارة الرئيس العراقي فؤاد معصوم إلى المملكة العربية

Report in Foreign Policy, 20 November, 2014. At:

السعودية وقبلها زيارة وزير الخارجية إبراهيم الجعفري، فضلاً سعي العراق عن تحسين العلاقات مع تركيا وغيرها من الدول التي تنسجم مع التوجهات الأمريكية في الشرق الأوسط، كان لها أثر كبير في تطور العلاقات العراقية الأمريكية ولاسيما في مجال مكافحة الإرهاب. فقد أشاد الرئيس الأمريكي باراك أوباما عبر اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء حيدر العبادي بالجولة الإقليمية التي قام بها إلى دول المنطقة، وأضاف الرئيس أوباما إن هذه الجولة تبين رؤية وتوجه العراق وسياسته الخارجية وتحشيد الدول ضد تنظيم "داعش" ⁽¹⁾.

وبناء على ذلك يمكن القول، إن المساعدة الأمريكية للعراق في إطار اتفاقية الإطار الاستراتيجي بشتى المجالات محددة بشروط لعل أهمها التوافق مع المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. ويبدو أن تردد الولايات المتحدة في تسليح العراق وكذلك الإبطاء في دعمه عسكرياً بعد الأزمة الأمنية في الموصل، هو تحذير أمريكي يفيد بتذكير الحكومة العراقية بأنها لا يمكن أن تبتعد كثيراً عن الولايات المتحدة.

فطالما إن الولايات المتحدة الأمريكية دولة إمبريالية فإن مصالحها تدفعها إلى ممارسة التكتيكات القصيرة الأمد لخلط الأوراق وإرباك الوضع السياسي والأمني في منطقة ما، ذلك بأن هذه التكتيكات غالباً ما تنطوي على خلق فوضى تمهد لضرورة أمريكية في المنطقة، وبسبب فقدان التأثير الأمريكي على العراق ومواقفه الإقليمية والدولية عقب انسحاب القوات الأمريكية مقارنة بذلك الوضع قبل الانسحاب، كان تنظيم "داعش" بمثابة الفرصة لتذكير العراق بحاجة الولايات المتحدة له وذلك لإعادة التأثير الأمريكي على العراق، فبعد إن تمكن تنظيم "داعش" في يوم 10 حزيران 2014

(1) نقلا عن: المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء حيدر العبادي، 19 كانون الأول 2014. للمزيد ينظر الرابط الاتي:

<http://www.pmo.iq/press/19-12-2014.htm>

من السيطرة على الموصل ثاني أكبر المدن العراقية، وما تلى ذلك من وقوع مئات القتلى والجرحى، كان المثير في كل ذلك هو سكوت وتردد الفعل الأمريكي إزاء ما يحدث في العراق رغم حاجة الأخير للدعم والمساندة العسكرية، وتدلل أحد أسباب عزوف الولايات المتحدة عن تقديم الدعم للعراق بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين الجانبين في عام 2008 هو عدم تماهي العراق مع المصالح الأمريكية. وذلك يعني ضمناً إن عدم التزام العراق بمصالح وأهداف الولايات المتحدة يعد مبرراً لتجميد أو عدم أحياء اتفاقية الإطار الاستراتيجي، بمعنى في حالة تقاطع الأهداف ليس هناك مجالاً للقول في استمرار هذه الاتفاقية.

فرغم ادعاء الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الإرهاب، إلا أنها لا تعير أهمية لمحاربته إذا لم تتطلب مصالحها ذلك، وهنا تصبح الولايات المتحدة بموضع المصدر للأمن مقابل رعاية مصالحها. وهذا ما يفيد بفشل فرضية إن الحرب على الإرهاب تجعل العالم أكثر استقراراً. فقد أصبح الإرهاب عامل لرعاية المصالح مقابل تصدير الأمن. وكأنا الإرهاب يخدم المصالح الأمريكية بصورة غير مباشرة. إذ إن حتمية وجوده أصبحت تستدعي التدخل الأمريكي لمحاربته، والحالة العراقية خير تجربة، فعلى الرغم من طرح الولايات المتحدة خيار التدخل البري للقضاء على تنظيم "داعش" في العراق، إلا أنها استعاضت عن ذلك التدخل المباشر، بأخر غير مباشر عن طريق إرسال عدد من المستشارين العسكريين إلى العراق مع بعض العناصر الأمنية، وهذه الحالة هي إعادة الوجود الأمريكي في العراق ولكن بصورة غير مباشرة.

وفي الواقع إن إعادة وجود القوات الأمريكية إلى العراق كانت حاضرة في المدرك الأمريكي بعد سيطرة تنظيم "داعش" على الموصل كفرصة لإعادة أحياء الوجود

واستعمال العمليات الخاصة المباشرة".⁽²⁾

(1) هو احد أبرز المؤرخين العسكريين الأميركيين والمحللين في مجال السياسة الخارجية ، والإرهاب وحرب العصابات وهو زميل أول في دراسات الأمن القومي في مجلس العلاقات الخارجية. ينتمي إلى المحافظين الجدد، وكان مستشارا للقادة العسكريين الأميركيين في العراق وأفغانستان. وتأخذ توصياته في الإدارة الأمريكية على محمل الجد. وكان يرى في خروج القوات الأمريكية من العراق بالمأساة، للمزيد عن ماكس بوت انظر الرابط الاتي:

(2) انظر شهادة ماكس بوت أمام لجنة الخدمات المسلحة في الكونغرس الأمريكي، الدورة الثانية، مجلس العلاقات الخارجية:

Testimony, Council on Foreign Relations, July 29, 2014, p 4

الأرض والعمليات الخاصة بأداء مهامهم بهامش مقبول من الأمان. وهذا أقل من العدد الذي أوصى به القادة الأمريكيان ليقى في العراق بعد الانسحاب الأمريكي عام 2011 لضمان القدرة على تنفيذ الاتفاقية الأمنية مع العراق.⁽¹⁾

ويبدو إن توصية ماكس بوت قد وجدت أذاناً صاغية في الإدارة الأمريكية كما وجدت دعوته السابقة بخصوص تسليح وتدريب المعارضة السورية⁽²⁾. فقد ازداد عدد المستشارين الأمريكيين في العراق من 300 مستشاراً منذ أن أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في يوم 21 حزيران 2014 تقديم الدعم والمساعدة للعراق⁽³⁾، وصولاً إلى 4000 مستشاراً أمريكياً في العراق، وذلك لإنجاز مهمة تدريب وتقديم المشورة والمساعدة لقوات الأمن العراقية⁽⁴⁾.

(1) Ibid, p 5

(2) لقد اقترح ماكس بوت أمام لجنة الخدمات المسلحة في الكونغرس الأمريكي "إن فرصة الولايات المتحدة للقضاء على تنظيم داعش في سوريا تتمثل في زيادة تسليح وتدريب الجيش السوري الحر، ولهذا اقترح ماكس بوت دعم الإدارة الأمريكية لطلب 500 مليون دولار لتسليح وتدريب مقاتلي الجيش السوري الحر وقد وجدت هذه الدعوة أذاناً صاغية من خلال طلب قدمه الرئيس باراك أوباما إلى الكونغرس بتخصيص مبلغ 500 مليون دولار لتدريب وتسليح المعارضة السورية "بما فيهم الجيش الحر" حتى تتصدى لتنظيم داعش. وهذا ما يفيد بأهمية توصيات ماكس بوت في الإدارة الأمريكية. للمزيد عن قرار أوباما حول تسليح المعارضة المسلحة انظر:

Jamal Falahat, Obama wages war against Islamic State, September 11, 2014.
<http://arabspring-news.com/obama-wages-war-against-islamic-state/>

(3) Mark Landler and Michal. R. Gordon, U.S. to Send Up to 300 Military Advisers to Iraq, The New York Times, JUNE 19, 2014. At:
<http://www.nytimes.com/2014/06/20/us/obama-to-address-nation-on-iraq-crisis.html>

(4) للمزيد عن عدد المستشارين الأمريكيين في العراق انظر:

Yerevan Saeed, US to send more military advisors to Iraq, mainly Anbar province, the Rudaw, 20 December 2014.at: <http://rudaw.net/english/middleeast/iraq/20122014>

أن الوجود الأمريكي في العراق وإن كان بشكل استشاري، ولكن ما هو المغزى منه؟ ترى رئيسة معهد الحرب الأمريكي في هذا الصدد الدكتورة كيمبرلي كاغان Kimberly Kagan في مقال نشرها على صحيفة لوس أنجلوس تايمز بعنوان استراتيجية الولايات المتحدة ضد الدولة الإسلامية أن التحالف الدولي لا توجد لديه فرصة لتمكين الحلفاء المحليين للقضاء على ملاذا تنظيم "داعش" في العراق، حتى أنه قد لا يتمكن من تحديد توسع تنظيم "داعش"، ولغرض تمكين الحملة الجوية التي يقوم بها التحالف الدولي يتطلب وضع بعض القوات الأمريكية في المناطق العربية السنية التي تخضع لسيطرة تنظيم "داعش"، وذلك للتحالف معهم وتحويلهم ضد تنظيم "داعش"، وقد لا تتمكن قوات الأمن العراقية القيام بهذه المهمة لأنها لا تحظى بالقبول في المناطق السنية،⁽¹⁾ وهنا تبرز حاجة القوات الأمريكية في لعب دور الوسيط كما فعلت في عامي 2007 و2008 بالتعاون مع العشائر السنية بطرد القاعدة، ألا إن الولايات المتحدة لا يمكن أن تؤدي هذا الدور إلا إذا كانت متواجدة على الأرض.⁽²⁾

وفي شهادته أمام الكونغرس الأمريكي يعزز جيمس جيفري السفير الأمريكي السابق في العراق هذه الرؤية بالقول في العراق، لا يمكن أن تقع مسؤولية استعادة المناطق السنية بالدرجة الأولى على وحدات البيشمركة الكردية وبالتأكيد ليس على عاتق الميليشيات الشيعية. فهذه الجهود تستلزم مشاركة بين أطراف داعمة محلية من العرب السنة - كما حصل مع حركة "الصحو" بين عامي 2006 و2008 - وقوات

(1) يبدو أن المطلب الأمريكي الذي يؤكد عليه أغلب المسؤولين الأمريكيين بنشر قوات برية في المناطق السنية الخاضعة لتنظيم داعش في العراق أخذ يدخل حيز التنفيذ لكن عن طريق المستشارين- في محافظة الأنبار بعد إرسال العديد من المستشارين الأمريكيين إلى الأنبار في قاعدة عين الأسد وغيرها لغرض المساعدة في تحرير المحافظة من تنظيم "داعش" وتدريب وتأهيل قوات العشائر العراقية والحرس الوطني.

(2) Kimberly Kagan and Frederick W. Kagan, U.S. strategy against Islamic State is too much air, not enough boots, Los Angeles Times, October 6, 2014.

عسكرية عراقية نظامية ومنضبطة خالية من النزعات الطائفية، ومصحوبة بتواصل سياسي بين حكومة بغداد ذات الغالبية الشيعية والعرب السنة والأكراد⁽¹⁾.

على الرغم من أن الأزمة الأمنية التي يعاني منها العراق بعد أحداث الموصل ستكون هي المبرر والغطاء للتواجد الأمريكي في العراق، إلا إن الأمر الذي لا محل فيه لخلاف هو أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد انسحابها من العراق في عام 2011 بدأت تخسر نفوذها في العراق، وكان أغلب المسؤولين الأمريكيين يعزّون ضعف التأثير الأمريكي في العراق لعدم وجود قوات أمريكية على الأرض، فالعراق بعد الانسحاب الأمريكي بدأ يبحث عن مصالحه بعيدا عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وبسبب فقدان التأثير الأمريكي على العراق ومواقفه الإقليمية والدولية عقب انسحاب القوات الأمريكية مقارنة بذلك الوضع قبل الانسحاب، كان تنظيم "داعش" بمثابة الفرصة لتذكير العراق بحاجة الولايات المتحدة له وذلك لإعادة التأثير الأمريكي عليه ولكن بصورة مختلفة.

وهذا ما يفيد بأن الانسحاب الأمريكي من العراق كان قراراً متعجلاً وإن إعادة التواجد الأمريكي سيعيد التأثير الأمريكي على العراق، إذ يعتقد العديد من المسؤولين الأمريكيين أنه كلما قدمت الولايات المتحدة دعماً عسكرياً أكثر كلما ازداد نفوذها على العملية السياسية في العراق، بينما إذا لم نعمل أي شيء فسوف نتخلى عن دورنا في العملية السياسية لصالح إيران ووكلائها⁽¹⁾. وعلى هذا فإن مسألة التواجد الأمريكي في العراق أضحت مسألة مهمة لدى صناع القرار من أجل إعادة ضبط العلاقات العراقية الأمريكية بالمسار الذي يخدم مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، في إطار القضاء على تنظيم "داعش".

ولهذا فالولايات المتحدة تحارب الإرهاب وفق طريقتهما تقدم له تنازلات ومساومات وتجد له حلول في مناطق بالشكل الذي يناسبها وتمنعه وتحاربه في مناطق أخرى دون أن تقدم له تنازلات، ذلك بأن ردها على إقامة "داعش" دولتها المزعومة وإرهابها في سورية والعراق لم يكون بذلك المستوى في زعمها بمحاربة الإرهاب.

3. محدد جماعات الضغط وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية إزاء العراق

تمارس جماعات الضغط دوراً غير قليل في التأثير على السياسة الأمريكية إزاء العراق، فنتيجة لتوتر العلاقات بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان، وأيضاً لعدم تماهي العراق مع المواقف الإقليمية العربية مثلاً السعودية وقطر، تتجه بعض جماعات الضغط الكردية والخليجية داخل الإدارة الأمريكية للتأثير على سلوكها إزاء العراق، وذلك لقدرتها على إيصال صوتها إلى صناع القرار الأمريكيين.

(1) Max Boot، Jeane J. Kirkpatrick، A Strategy for Defeating ISIS in Syria and Iraq، op.cit، p 4.

وفي الواقع تعد جماعات الضغط من العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية، وهي عبارة عن أفراد يعملون في سبيل التأثير على قرارات الحكومة، وهناك شبه إجماع على أن (جماعة الضغط - اللوبي) تعرف بأنها جماعة منظمة تسعى إلى تحقيق مصالحها سواء أكانت المصالح لأعضائها أم للدول التي تمثلها داخل الولايات المتحدة⁽¹⁾، وتسعى جماعات الضغط بغية تحقيق أهدافها إلى وسائل عديدة، منها تعزيز علاقتها مع أعضاء السلطة التنفيذية وأعضاء السلطة التشريعية، وتهدف تلك الوسيلة إلى التأثير على صانعي القرارات عن طريق السلطة التنفيذية بواسطة تأييدها لقانون معين أو معارضتها لذلك في كافة المراحل التي يمر بها القانون، إذ إن جماعات الضغط تحاول تغذية السلطة التشريعية بفيض من المعلومات، بحيث يمكن أن تؤثر على توجيه مثل هذا التشريع لمصلحتها. لاسيما وأن المؤسسة التشريعية في الكونغرس من الممكن أن تسمح لبعض جماعات الضغط بالتعبير عن آرائها أمام لجان الكونغرس مما يؤثر على صانعي القرارات، فهناك علاقة مباشرة وطرديّة بين جماعات الضغط وهذه اللجان مع الأخذ بنظر الاعتبار مصادرها المالية، ومن الطبيعي إن هذا الدور يزداد ويتعاظم كلما ازدادت هذه المصادر.⁽²⁾ ومن الوسائل الأخرى التي تستخدمها جماعات الضغط هي الرأي العام بغية تحقيق أهدافها، إصدار النشرات وتوزيعها وعقد الندوات وألقاء المحاضرات، واستخدام الإذاعة والتلفزيون إلى غير ذلك من وسائل الاتصال بالرأي العام.

وتتأثر الولايات المتحدة في كثير من قراراتها بجماعات الضغط، فعلى الرغم إن وزارة الخارجية تنفذ السياسة الأمريكية، إلا إن تلك السياسة هي من صنع بعض

(1) Khalil Marrar, 'The Arab Lobby and US Foreign Policy: The Two-State Solution', Routledge Research in American Politics, 2008, p10.

(2) د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، ط1، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010) ص 319.

الجهات الفاعلة مثل البيت الأبيض، مجلس الأمن القومي، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، الكونغرس، مراكز الفكر الرأى، البيروقراطية، جماعات الضغط. لذلك فإن مراحل عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تخضع في كثير من الأحيان إلى تأثير هذه الجهات الفاعلة، وتبرز دور جماعات الضغط كأحد الجهات الفاعلة غير الرسمية التي تؤثر عملياً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

وقد تأخذ جماعات الضغط شكلاً رسمياً كما يحدث في الولايات المتحدة، أو قد تقوم بمهام جماعات الضغط ولكنها مسجلة تحت اسم آخر كمراكز أبحاث التي تمثل هي الأخرى جماعات ضغط، فهي لا تنتج دراساتها عبثاً وإنما تقوم ببعض الدراسات لجماعات ضغط مسجلة وجماعات مصالح ضخمة كما أنها تقوم ببعض الدراسات لتحقيق أهداف محددة خاصة بمركز الدراسات ذاته.⁽¹⁾ ومن خلال دراستنا لاحظنا سعي الكثير من جماعات الضغط داخل الإدارة الأمريكية بدعم من المملكة العربية السعودية وكذلك من إقليم كردستان للتأثير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق وعليه سنوضح هذا التأثير على النحو الآتي:

أولاً: المملكة العربية السعودية وجماعات الضغط الأمريكية

تملك المملكة العربية السعودية قدرة واسعة للتأثير على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من خلال نفوذها داخل جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من أن اعتماد الاقتصاد الأمريكي على النفط السعودي قد

(1) مجدي خليل، مفهوم جماعات الضغط ووضع مصر منها، صحيفة إيلاف الالكترونية، 15 تشرين الثاني، 2007، ينظر الرابط الاتي:

تضاءل تدريجاً إلا إن الضغط السعودي داخل الولايات المتحدة لم يتضاءل بل توسع بصورة أكثر فاعليه وبطرق أكثر تنوعاً، منها إعطاء رواتب من الحكومة السعودية إلى مسؤولين سابقين في الكونغرس الأمريكي، مثل السناتور الأمريكي السابق نورم كولمان الذي يسعى إلى حد كبير لضمان المصالح السعودية في واشنطن وهو جمهوري من ولاية مينيسوتا الذي يقود واحدة من أكبر لجان تنظيم العمل السياسي في الولايات المتحدة (political action committee) وعمل هذه اللجنة هو جمع التبرعات لدعم المرشحين في الانتخابات الأمريكية أو للضغط لتبني تشريع معين في الكونغرس الأمريكي، ويرأس كولمان أكبر مجموعتين لتوجيه الأموال في انتخابات الكونغرس وهما مجموعة شبكة العمل الأمريكية (the American Action Network) وصندوق القيادة في الكونغرس (the Congressional Leadership Fund) وأنفقت هاتين المجموعتين ما يعادل 8 مليون دولار لتعزيز المرشحين الجمهوريين في أبعاد الديمقراطيين، في انتخابات الكونغرس في عام 2014، وهذا ما جعل لجنة العمل السياسي التي يرأسها كولمان تحتل المرتبة الثالثة من بين أكبر لجان العمل السياسي في الولايات المتحدة لعام 2014.⁽¹⁾

فضلاً عن ذلك، تعتمد السعودية على العديد من المنظمات غير الربحية كمؤسسات الفكر والرأي المؤثرة في واشنطن لتمير سياستها، على سبيل المثال يقول ايلي ليك كبير مراسلي الأمن القومي لصحيفة الديلي بيست الأمريكية تلقى فريمان رئيس مجلس سياسة الشرق الأوسط وهو معهد أبحاث في واشنطن في عام 2007 تبرع

(1) Lee Fang, 'The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member: GOP Super PAC Chair Norm Coleman', The Nation Magazine, September 18, 2014.

بمليون دولار من الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود⁽¹⁾. فضلاً عن مجلس سياسة الشرق الأوسط تمول السعودية معهد الشرق الأوسط، الذي شهد أحد أبرز زملائه وهو روبرت فورد سفير أمريكي سابق أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ على ضرورة تسليح الجماعات المتمردة السورية، وتدعم السعودية أيضاً ما يعرف ما يعرف بمؤسسة هيلاري وتشيلسي كلينتون، ومتحف سميثسونيان فريير للفنون، وغيرها من مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية، فقد كشفت جلسة إبعاد التهم عن وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل الذي استقال مؤخراً من إدارة أوباما، إن المجلس الأطلسي الذي كان يرأسه هيغل في وقت سابق وهو مركز أبحاث ينصح المشرعين في الكونغرس الأمريكي حول السياسة الخارجية الأمريكية، قد رفض تبرعات من المملكة العربية السعودية من بين حكومات أجنبية أخرى رغم استمرار شكوك العديد من المسؤولين في قبولها⁽²⁾.

ولا يقتصر الضغط السعودي في الولايات المتحدة على مؤسسات الفكر والرأي، وإنما يمتد ليشمل شركات ومكاتب المحاماة في الولايات المتحدة للتأثير بصورة أكبر على الرأي العام الأمريكي ومن ثم السياسة الأمريكية، مثل شركة كورفيس

(1) وقد عد ذلك التبرع وفقاً لبيان صحفي صدر في ذلك الوقت بأنه بمثابة مشاريع مستقبلية لمجلس سياسة الشرق الأوسط، وعمل فريمان في إدراة أوباما الأولى بالأشراف على تقديرات الاستخبارات الوطنية والتحليلات الأخرى التي تستند عليها سياسة الأمن القومي. للمزيد انظر:

Eli Lake, Obama's intelligence pick linked to Saudi Arabia, The Washington Times, February 27, 2009. At: <http://www.washingtontimes.com/news/2009/feb/27/obamas-intelligence-pick-linked-to-saudi-arabia/print/>

(2) Lee Fang, The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member: GOP Super PAC Chair Norm Coleman, op.cit.

(Qorvis-MSL Group) المعنية بإدارة سمعة الشركات والحكومات والأفراد،⁽¹⁾ وتعد علاقة السعودية مع شركة كورفيس متميزة وتعود إلى عام 2001، عندما وقع معها آنذاك السفير السعودي بندر بن سلطان صفقة بقيمة 2،3 مليون دولار لتوجيه الأفضلية نحو المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول 2001، وبموجب ذلك أخذت شركة كورفيس تجري مقابلات وتدخل مناظرات في واشنطن لإعادة الأفضلية للمملكة العربية السعودية نيابة عن الحكومة السعودية⁽²⁾.

فضلاً عن شركة كورفيس فإن الحكومة السعودية تعول على عدة شركات أخرى داخل واشنطن مثل شركة هوجان لوفلس Hogan Lovells، المعنية بمساعدة الشركات والمؤسسات المالية والجهات الحكومية في الأعمال القانونية دولياً ومحلياً⁽³⁾. وبموجب العقد السنوي مع السفارة السعودية في واشنطن تجني شركة هوجان لوفلس 60 ألف دولار شهرياً ما يعادل 720 ألف دولار سنوياً، وتوفر هذه الشركة الخدمات القانونية للسفارة السعودية بشأن التطورات السياسية حول البرنامج النووي الإيراني وتتولى أيضاً مسؤولية الرد على ما يتطلب الوضع في سوريا في ظل الأزمة الحالية، ووفقاً لوثائق تقدمت بها شركة هوجان لوفلس، تبين إن هذه الشركة قامت بترتيب اجتماعات نيابة عن الحكومة السعودية مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي إد رويس لمناقشة قضايا تتعلق بالسلام والأمن في الشرق الأوسط بشأن سوريا وإيران والعراق. وبصورة عامة تتولى شركة هوجان مناقشة مجموعة واسعة من قضايا السياسة الخارجية في واشنطن نيابة عن سفارة المملكة العربية السعودية بما في

(1) انظر مهام شركة كورفيس على موقعها الرسمي: <http://www.qorvis.com/about>

(2) Lee Fang، 'The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member' op.cit.

(3) للمزيد عن مهام شركة هوجان لوفلس ينظر موقعها الرسمي على الرابط الآتي:

<http://www.hoganlovells.com/aboutus/overview>

ذلك تقديم المشورة إلى صناع القرار بشأن الأنشطة السياسية التشريعية والتنظيمية في الولايات المتحدة، بصورة تخدم مصالح السعودية في منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها مواجهة صعود الشيعة في الشرق الأوسط، فضلاً عن الحصول على ضمانات أمريكية للقيام بكل ما يرومون به في المنطقة⁽¹⁾.

وبحسب قاعدة بيانات قانون تسجيل الوكلاء الخارجيين (Foreign Agents Registration Act) في الولايات المتحدة الذي يقضي بأن تعلن جماعات الضغط عن تمويلها من الدول الأجنبية التي تدافع عنها داخل الولايات المتحدة، فإن المملكة العربية السعودية دفعت نحو 100 مليون دولار لجماعات الضغط والشركات والاستشاريين والمتخصصين السياسيين والاقتصاديين وللعلاقات العامة على مدى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين⁽²⁾.

ونتيجة لتأثير السعودية على جماعات الضغط نرى إن مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية وعلى رأسها معهد واشنطن يحذر من المخاوف الخليجية من تسليح الولايات المتحدة للعراق. إذ يرى مايكل نايتس في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى تشكل المخاوف الإقليمية هاجساً أمريكياً من تسليح العراق، حيث يقول: "إن بيع المزيد من صفقات الأسلحة المتطورة إلى العراق في عهد المالكي يمكن أن يكون له أيضاً عواقب إقليمية نادراً ما يتم الاعتراف بها داخل دوائر الحكومة الأمريكية. فعلى

(1) Lee Fang, 'The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member: GOP Super PAC Chair Norm Coleman', op.cit.

(2) للمزيد عن تمويل السعودية للشركات الأمريكية التي تعد من أبرز جماعات الضغط انظر:

Jeffrey Goldberg, 'Fact-Checking Stephen Walt', The Atlantic, December 8, 2010. At: <http://www.theatlantic.com/international/archive/2010/12/fact-checking-stephen-walt/67648/>

سبيل المثال، يمكن لإيران ولدول أخرى ذات أغلبية سنية مثل المملكة العربية السعودية أن تنظر إلى هذه المبيعات على أنها مؤشر على أن واشنطن تفضل الشيعة....⁽¹⁾وعلاوة على ذلك، فإنه بقدر ما ترى المملكة العربية السعودية وغيرها من ممالك الخليج أن الولايات المتحدة تقوم بتسليح الشيعة ضد السنة، فإنها قد لا تجد غضاضة ولا حرجاً في انتهاج سياسات لا توافق عليها الولايات المتحدة (على سبيل المثال، تسليح وتمويل الجماعات المتطرفة مثل الجبهة الإسلامية السورية وفقاً لرأي الكاتب). كما أنها قد لا ترى سبباً مقنعاً للوقوف بجانب مبادرات سياسية أمريكية مثل محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يتعرض استقرار الأردن وغيرها من حلفاء الولايات المتحدة إلى الخطر وذلك إذا ما اعتقد سكان تلك الدول ذات الأغلبية السنية أن أمريكا أصبحت عدوهم⁽¹⁾.

ورغم تزايد الشكوك في الولايات المتحدة حول دور السعودية في دعم الجماعات المسلحة في سوريا الذي ساعد بشكل مباشر أو غير مباشر في صعود خطر

(2) نقلًا عن:

<http://www.israelnationalnews.com/Articles/Article.aspx/10908#.U-fxonJ> t12

ثانياً: كردستان وجماعات الضغط الأمريكية

يمكن القول إن إقليم كردستان العراق يسعى من خلال مؤسسات ضغط قوية وحملة إعلامية ذكية في واشنطن للتأثير على السياسات الأمريكية إزاء العراق، من أجل الحصول على مساعدات مالية وعسكرية أمريكية لتلبية احتياجاتهم على المدى القريب، ولدعم هدفهم على المدى البعيد المتمثل بإقامة دولة ذات سيادة في شمالي العراق، وقد ازدادت هذه الحملات عقب سيطرة "داعش" على الموصل حيث استغلت آلة العلاقات العامة الكردية هذه النكسة بسرعة لتعزيز قضيتها في الولايات المتحدة⁽¹⁾.

ويهدف الأكراد من تكثيف مساعيهم لدى مختلف دوائر صنع القرار الأمريكية للدفاع عن طموحاتهم تحسباً لأسوأ السيناريوهات في العراق، وإدراكاً كَردياً لأهمية الولايات المتحدة في النظام الدولي، فضلاً عن دورها في التأثير على السياسات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

وتشير ملفات للحكومة الأمريكية إن حكومة إقليم كردستان تنفق أكثر من مليون دولار سنوياً على أكبر جماعات ضغط في واشنطن من بينها شركة باتون بوجس البارزة لإسماع صوت الأكراد في الدوائر الحكومية العليا ووسائل الإعلام، وبدعم من مسؤولين سابقين لهم اتصالات قوية مثل السفير الأمريكي الأسبق في العراق زلماي خليل زاده⁽²⁾.

(1) Jay Solomon, Iraqi Kurd Officials Lobbying for Independence in Washington, The Wall Street Journal, July 3, 2014. At: <http://online.wsj.com/articles/iraqi-kurd-officials-lobbying-for-independence-in-washington-1404407746>

(2) Missy Ryan and Mark Hosenball, Kurds use well-oiled lobbying to plead for help in Washington, Reuters, Aug 7, 2014. At: <http://www.reuters.com/article/2014/08/07/us-kurdistan-independence-lobbying-idUSKBN0G70BS20140807>

إن سعي إقليم كردستان للتأثير على صنع القرار في واشنطن أخذ يؤثر في سياسية الولايات المتحدة إزاء العراق، ومن خلال ملاحظات سريعة على مراكز الفكر والرأي الأمريكية التي تعد الصوت المسموع داخل واشنطن، يتبين لنا مدى التأثير الكردي على سياسات الولايات المتحدة إزاء العراق.

فبعد إن اعلن تنظيم "داعش" "الخلافة" عقب سيطرته على الموصل، حذر رئيس الوزراء السابق نوري المالكي من إن البلاد المجاورة لن تكون آمنة إذا لم يتم إيقاف تنظيم "داعش" في العراق، ودعا زعماء العشائر السنية إلى العودة لرشدتهم والانضمام إلى محاولته لخلق حكومة أكثر شمولاً في بغداد، إلا إن دعوات رئيس الوزراء لم تلاق قبولا أمريكيا لاسيما بعد تصريحات فؤاد حسين رئيس هيئة أركان إقليم كردستان في واشنطن بأن الأزمة هي نتيجة لتصاعد العنف من قبل السنة على مدى الأسابيع الماضية، والذي أكد إن العراق أصبح بالفعل مقسمة إلى ثلاث ولايات مع ثلاثة أنظمة مختلفة⁽¹⁾. ووفقا لهذه الرؤية أصبح العديد من المسؤولين من إدارة أوباما يرون إن حكومة المالكي التي يهemin على عليها الشيعة قد أثارت حالة التمرد السني في العراق⁽²⁾.

وبناء على ذلك، نجد إن الموقف الأمريكي من العراق بعد الأزمة الأمنية في الموصل قد تأثر بذلك التوجه. إذ قال الرئيس أوباما في تصريحات لحطة «سي آن آن» غداة إعلانه إرسال 300 مستشار من القوات الخاصة إلى العراق في يوم 21 حزيران 2014، بعد الأزمة الأمنية في الموصل: أن أي لجوء إلى القوة العسكرية الأمريكية لن

(1) Guy Taylor, 'Iraqi Kurds seek independence but with voice in Baghdad', The Washington Times, July 2, 2014. Read more:

<http://www.washingtontimes.com/news/2014/jul/2/iraqi-kurds-seek-independence-but-with-voice-in-ba/?page=all>

(2) ibid

يساعد العراق على النهوض إذا لم يعمل قادتُه السياسيون على توحيد البلاد. وأضاف إن الصراع الدائر في العراق هو نتيجة الانقسامات الطائفية التي سُمِحَ لها بالتفاقم وإن حل هذه الخلافات يعود إلى الشعب والزعماء العراقيين، وشدد أوباما على أن الدعم الأمريكي سيكون محدوداً ومشروطاً، قائلاً إن عدم الاعتراف بمخاوف الأقليات بالإضافة إلى الغموض في تشكيل الحكومة بعد الانتخابات ترك العراق عرضة للمخاطر⁽¹⁾.

وبعد قرار الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأرسال 300 مستشاراً لمساعدة العراق، أعلن في يوم 8 آب 2014، حينما تفاقم خطر "داعش" في شمالي العراق بأنه قرر شن غارات جوية محددة الأهداف على مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية في شمالي العراق إذا استهدفوا مصالح الولايات المتحدة هناك⁽²⁾.

ولعلنا لا نجانِب الصواب إذا قلنا، إن عزم الولايات المتحدة بشن غارات جوية في شمالي العراق لم يكن بعيداً عن المصالح الوثيقة بين الأكراد والولايات المتحدة، فکردستان تسعى إلى حد كبير في تحقيق المصالح الأمريكية في حين يختلف ذلك التوجه مع الحكومة الاتحادية أثناء رئاسة نوري المالكي.

فعلى الرغم إن الرئيس أوباما ترك خيارات مفتوحة لمزيد من التدخل في العراق إذ قال: إننا سوف نكون على استعداد لعمل عسكري موجه ودقيق، إذا ما قررنا بأن الوضع على الأرض يتطلب ذلك. إلا إن الرئيس أوباما تجاهل طلب رئيس الحكومة

(1) Mark Landler and Michal. R. Gordon, U.S. to Send Up to 300 Military Advisers to Iraq, The New York Times, JUNE 19, 2014. At:

<http://www.nytimes.com/2014/06/20/us/obama-to-address-nation-on-iraq-crisis.html>

(2) Obama Vows To Continue Iraq Airstrikes 'If Necessary,' 8 August 2014. At:

<http://usdailynews.us/news/obama-vows-to-continue-iraq-airstrikes-if-necessary>

العراقية السباق نوري المالكي في حزيران 2014 بتقديم مساعدة أمريكية لمواجهة تقدم المسلحين في شمالي العراق⁽¹⁾،

وهذا يبين إلى حد كبير دور كردستان في التأثير على السياسة الأمريكية إزاء العراق وذلك لقدرتها على إيصال صوتها إلى صناع القرار الأمريكيين عبر جماعات الضغط، ويبدو أن إدارة الرئيس أوباما ونتيجة لعدم توافق سياسات الحكومة العراقية مع سياستها، ونتيجة لتوتر العلاقات بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان تحاول استعمال جو الأزمة لحثّ رئيس الوزراء نوري المالكي المنتهية ولايته وقتئذ على تقديم بعض التنازلات ذات الصلة بتشكيل أوسع للحكومة العراقية المقبلة⁽²⁾، بما يضمن مصالح إقليم كردستان.

أما على صعيد تسليح العراق مثلاً نجد أن هناك صوتاً كردياً داخل مراكز الفكر والرأي الأمريكية يحذر من تسليح العراق، بسبب مخاوف كردية من هذا التسليح. ففي معهد واشنطن الذي يسعى لتعزيز فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ودعم السياسات التي تضمن سلامتها، يقول مايكل نايتس وهو متخصص في شؤون العراق، في مقال له عن تسليح العراق بأن الأكراد العراقيين لديهم أسباب منطقية أكثر إقناعاً تجعلهم يعارضون صفقات بيع طائرات الأباتشي. "فلا تزال في أذهان العديد منهم ذكريات مؤلمة لمروحيات صدام حسين الروسية التي استخدمت بعضها في هجمات الإبادة الجماعية بالأسلحة الكيميائية". واليوم، توجد مجموعة من

(1) Eli lake، U.S. Taps Old Allies for New Iraq War، The Daily Beast، World News، 06.19.2014. At: <http://www.thedailybeast.com/articles/2014/06/19/u-s-turns-to-old-frenemies-for-new-iraq-war.html>

(2) Gregory Gause، Can Iraq Survive the ISIS Storm، The Council on Foreign Relations، Interviewee Brookings Institution Doha Center، June 17، 2014. At: <http://www.cfr.org/iraq/can-iraq-survive-isis-storm/p33143>

طائرات الأباتشي AH-64s مزودة بتجهيزات قتالية ثقيلة يمكن أن تدمر أي مراكز دفاعية لقوات البشمركة الكردية إذا سعت بغداد إلى إبعاد السيطرة الكردية على المناطق المتنازع عليها من قبل حكومة إقليم كردستان⁽¹⁾.

ويشير الكاتب نفسه في مقالة أخرى بعنوان "ما تحتاجه فعلاً قوات البشمركة الكردية في العراق" قائلاً: "بالتأكيد يجدر بالولايات المتحدة أن تدعم حلفاءها التاريخيين - أي أكراد العراق - في هذه المعركة... وسط صخب الأصوات المطالبة بتدخل واشنطن لتسليح البشمركة ويضيف في موضع آخر أن الطريقة الأبسط لضمان الدعم اللوجستي والإعانة من الولايات المتحدة هي أن تتلقى البشمركة الأسلحة والآليات الأمريكية وتستخدمها. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة ماسة لمعدات مثل الصواريخ الخفيفة المضادة للدبابات وأجهزة اللاسلكي ومعدات الرؤية الليلية والدروع الواقية".⁽²⁾

وبخصوص التمويل العسكري الأمريكي لقوات البشمركة الكردية، فقعب النقاشات التي جرت مع وفد حكومة إقليم كردستان والذي ضم كل من فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان وفلاح مصطفى مسؤول العلاقات الخارجية في حكومة الإقليم، يوم 17 أيلول 2014 في جلسة اجتماع الاستماع إلى وزير الخارجية الأمريكي من قبل لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس بخصوص استراتيجية الولايات المتحدة للقضاء على تنظيم "داعش" في العراق وسوريا. والتي حضرها كل من الرئيس الأمريكي باراك أوباما ووزير الخارجية جون كيري وأعضاء مجلس الشيوخ

(1) Michael Knights, 'Why Iraq Should Get Apache Gunships', op. cit.

(2) Michael Knights, 'What Iraq's Kurdish Peshmerga Really Need', Policy Watch 2299, the Washington Institute, August 7, 2014. At: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/what-iraqs-kurdish-peshmerga-really-need>

وقوات واليشمركة⁽¹⁾.

يعتبرها الرئيس مناسبة، وذلك لمدة ثلاث سنوات⁽³⁾.

الاتي: <http://dfr.krg.org/a/d.aspx?l=14&a=44054>

<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraqi-kurdistan-the-middle-east-s-next-little-sparta>

(3) *ibid*

في حين رفضت الولايات المتحدة في وقت سابق تقديم المعونة العسكرية إلى العراق، فقد ذكر رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي (وهو الذي رفض ترتيبات بيع أو تأجير الأسلحة إلى العراق في عام 2014) السيناتور روبرت مينينديز (ديمقراطي من ولاية نيو جيرسي)، "أن رئيس الوزراء نوري المالكي (وقتئذ) قد يستخدم هذه الطائرات ضد (خصومه السياسيين)، حتى وإن كان استخدامها ضد التهديدات الأمنية الحقيقية مثل جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام".⁽¹⁾

وفي زيارة أخرى لوفد كردي يضم كل من فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة إقليم كردستان وفلاح مصطفى مسؤول العلاقات الخارجية في حكومة الإقليم في يوم 20 تشرين الثاني 2014 جرى ممارسة العديد من الضغوط الكردية على قادة الكونغرس الأمريكي ومراكز الأبحاث الأمريكية متمسكا دعمهم لتوطيد أواصر العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وحكومة إقليم كردستان⁽²⁾. وعقب هذه الزيارة بيومين تصدرت منشورات معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى مقالة للباحث مايكل ناتيس بعنوان "كردستان العراق: هل تصبح إسبرطة الصغيرة في الشرق الأوسط" وذلك في إشارة ثناء على شريك عسكري ناشئ تيمناً بدولة المدينة الإغريقية القديمة التي كانت محط احترام ووقار بفضل جيشها القليل العدد والعالي القدرة. إذ يرى مايكل ناتيس أن كردستان تسعى جاهدة لتصبح إسبرطة الصغيرة التالية. فلطالما كانت القوات القتالية الكردستانية المعروفة بالبشمركة محط استحسان وثقة لدى الجيش

(1) Michael Knights, 'Why Iraq Should Get Apache Gunships', Policy Watch 2191, The Washington Institute, January 13, 2014. At:

<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/why-iraq-should-get-apache-gunships>

(2) ibid

الأمريكي. وها هي كردستان العراق تظهر كمنصة لا مثيل لها تنطلق منها العمليات التي يشنها الغرب ضد تنظيم "داعش" حيث توفر لهذه العمليات قواعد آمنة مع سهولة النفاذ إلى الموصل وشرق سوريا وأكثر من ألف كيلومتر من الجبهة الأمامية لتنظيم "داعش" داخل العراق".⁽¹⁾

وهذا التصوير للقدرات القتالية الكردية داخل واشنطن يحاول إظهار أهمية كردستان في استراتيجية الولايات لمحاربة الإرهاب في الشرق الأوسط، والسعي إلى تطوير هذه القدرات لتكون فاعلة في صد الإرهاب التي تسعى الولايات المتحدة إلى الحد من تأثيره الشرق الأوسط.

وبالفعل لم يغادر الوفد الكردي من واشنطن إلا بعد تقديم مشروع قرار إلى الكونغرس الأمريكي المرقم (5747) من قبل رئيس لجنة الشؤون الخارجية أيد رويس، وعضو الكونغرس أليوت أنكل، وتم المصادقة على هذا القرار من قبل الحزبين الديمقراطي والجمهوري في مجلس النواب الأمريكي، ويدعو هذا القرار إلى "منح الصلاحيات للحكومة الأمريكية بأرسال المستلزمات العسكرية والأسلحة إلى قوات البيشمركة بشكل مباشر وتدريبها بعيداً عن الحكومة الاتحادية" بحجة أن جميع المستلزمات العسكرية التي تصل إقليم كردستان والتي تمر عبر بغداد، تجعل عملية وصول الأسلحة الثقيلة للقضاء على تنظيم "داعش" بطيئة ومحدودة".⁽²⁾

أما على صعيد استقلال كردستان، يمكن القول إن هذا المطلب بدأ يتجلى بشكل أكثر وضوحاً في مراكز الفكر والرأي الأمريكية بعد إجراء الانتخابات البرلمانية

(1) ibid

(2) للمزيد حول تفاصيل زيارة الوفد الكردي إلى واشنطن وحول مشروع قرار المرقم (5747)، انظر الموقع الرسمي لدائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان على الرابط الآتي:

<http://dfr.krg.org/a/d.aspx?l=14&a=44303>

الثانية عام 2010 في العراق، وأصبح هناك اتجاهات عاماً في العديد من المقالات والأبحاث الصادرة من مراكز الفكر الأمريكية يؤكد على إن اضطراب الأوضاع السياسية داخل العراق تمهد لاستقلال كردستان. ويسعى الكثير من المسؤولين الأمريكيين لإيصال هذه الرؤية لدوائر صنع القرار في الولايات المتحدة مثل السفير الأمريكي الأسبق في العراق زلماي خليل زاده، وكين بولاك وهو مسؤول مخابرات أمريكي سابق يعمل حالياً في معهد بروكنجز بواشنطن. ويقول كين بولاك في هذا الصدد "إن تقدم داعش في الشهرين الأخيرين جعل احتمالات استقلال الأكراد أقوى من ذي قبل". وأضاف إنه يوفر فرصة للأكراد كي يقولوا لبقية العالم .. انظروا كيف يمكن أن تتوقعوا أن تبقى جزءاً من العراق؟ إننا لا نريد مطلقاً أن نكون جزءاً من العراق".⁽¹⁾

وعقب الاتفاق الذي جرى مؤخراً بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان حول تقاسم عائدات النفط، يرى بولاك، تزامناً مع عمل الأكراد الجدي في بناء قدراتهم العسكرية فإن الاتفاق الأخير سيعمل على توسيع قدرات الإقليم الإنتاجية والتصديرية، وعندما يحصل ذلك ستكون كركوك ضمن نطاقهم مما يجعل الاستقلال الاقتصادي ممكناً في تلك الرحلة. ويرى بولاك أنه مع نفط كركوك يستطيع الإقليم تصدير ما يقارب 500000 برميل يومياً وهذا أكثر من كافٍ لتلبية احتياجاتهم المالية إذا ارتفعت الأسعار إلى 100 دولار للبرميل الواحد. وطالما بقيت أسعار النفط منخفضة خلال المرحلة المقبلة فإن الأكراد لا يكونون مستقلين ذاتياً حتى مع إنتاج كركوك. ولكن من المحتمل أن تنتعش أسعار النفط وأن تضاف حقول جديدة في

(1) نقلاً عن:

Missy Ryan and Mark Hosenball, Kurds use well-oiled lobbying to plead for help in Washington, op. cit.

للاستقلال⁽¹⁾.

والحكومة الاتحادية.

الجديد". ويضيف إن "الحجج التي طرحتها كردستان للانفصال معقولة، فهي أكثر

Institution, December 3, 2014.

(2) للمزيد عن تغيير سياسة الولايات المتحدة بعد الأزمة الأمنية في الموصل انظر:

Gareth Stansfield, Kurdistan Rising: To Acknowledge or Ignore the Unraveling of Iraq, Middle East Memo, Number 33, The Brookings Institution, July 2014. P6

استقراراً وازدهاراً وأكثر تسامحاً من باقي أجزاء العراق، والحكومة المركزية غير قادرة على حماية شعبها، وسوف لن تكون قادرة على القيام بذلك في المستقبل المنظور، وهناك ما يقرب من مليون عراقي بما في ذلك العديد من المسيحيين لجأوا إلى كردستان. في إشارة إلى إن إقليم كردستان يرعى المسيحيين. ويرى خليل زادة في ظل هذه الأوضاع إن أفضل سيناريو للعراق هو إقامة بلد لا مركزي مع نظام اتحادي في المناطق ذات الأغلبية العربية، والعمل ضمن اتحاد كونفدرالي مع كردستان، وبديل ذلك هو حرب أهلية شيعية - سنية، وظهور كردستان مستقلة. ويشير زاده "على واشنطن أن تتكيف مع هذا الواقع الجديد"، ويرى "على الرغم من أن واشنطن لن تتخلى عن جهود مساعدة العراق في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، لكنها يجب أن تفكر جدياً في بدائل واقعية إذا ما انهار العراق، ومهما حدث، فإن تعزيز العلاقات مع كردستان الآن سوف يخدم المصالح الأمريكية المقبلة".⁽¹⁾

(1)Zalmay Khalilzad, Get Ready for Kurdish Independence, The New York Times, JULY 13, 2014. At: <http://www.nytimes.com/2014/07/14/opinion/iraqs-urgent-need-for-unity.html? r=1>

عن استقطاب جماعات الضغط المؤثرة في واشنطن، فضلاً عن إطلاق حملات لاستهداف الرأي العام الأمريكي والترويج للاستقلال. ويتولى مكتب حكومة إقليم كردستان في واشنطن على عاتقه تحقيق تلك الأهداف عبر التركيز على "تمويل الأنشطة الشبابية في الجامعات الأمريكية فضلاً عن تأهيل متدربين أكراد في مكاتب الكونغرس المهمة ومؤسسات الفكر والرأي في واشنطن"⁽¹⁾.

ويعزى سبب خضوع الولايات المتحدة لتأثير جماعات الضغط بمختلف أنواعها، إلى غياب الصوت العراقي داخل الولايات المتحدة، فضلاً عن أن هناك صورة غير مرغوبة في الولايات المتحدة تجاه العراق، ويذكر في هذا الصدد مايكل روبن وهو باحث في مؤسسة المشروع الأمريكي "أن حكومة إقليم كردستان لها لوبي يعمل داخل الكونغرس وكذلك ضمن الإعلام الأمريكي.... وبسبب موقف الولايات المتحدة من إيران وحزب الله فإن مناهضي الحكومة العراقية ينجحون في التغلغل في واشنطن، إذ إن الجهود التي تبذلها حكومات كل من السعودية وتركيا وقطر في إيصال الرسالة الطائفية بين الأوساط الأميركية المؤثرة، وانتقاد الحكومة العراقية في كل مناسبة يلتقون فيها بمسؤولين أميركيين، جعل حتى أصدقاء العراق التقليديين داخل الكونغرس ينقلبون ضده، وسراً ذلك يكمن في أن الصوت الوحيد الذي لا يمكن سماعه باستمرار في واشنطن هو صوت الحكومة العراقية"⁽²⁾. زد على ذلك،

(1) نقلاً عن قباد طالباني، نجل الرئيس العراقي جلال طالباني، والممثل السابق لحكومة إقليم كردستان في واشنطن، والذي يشغل حالياً منصب نائب رئيس وزراء حكومة كردستان. انظر:

Qubad Talabani, The Kurdish Lobby, Qubad's Blog, 01 May 2009. At:

<http://qubadsblog.com/2009/05/the-kurdish-lobby/>

(2) Michael Rubin, Iraqi diplomacy has no voice in Washington, American Enterprise Institute for Public Policy Research, November 01, 2012. At:

<http://www.aei.org/article/foreign-and-defense-policy/regional/middle-east-and-north-africa/iraqi-diplomacy-has-no-voice-in-washington/>

بذكریات سیئۃ من العقد الماضي⁽¹⁾

العراق" (2).

العراق لجماعات ضغط تؤيد أو تنقل مواقفه إلى صناع القرار في الولايات المتحدة

op.cit

کربلاء، 9 تموز 2014) ص 4.

سيجعل السياسة الأمريكية تجاهه عرضة لآراء الغير من الدول أو عرضة لمصالح الدول الأخرى، وبذلك فإن العلاقات مع الولايات المتحدة سوف لن ترتقي إلى المستوى الذي يرنو اليه العراق بموجب اتفاقية الاطار الاستراتيجي وستكون علاقته رمادية وبها لا يستطيع العراق أن يوظف السياسة أو المواقف الأمريكية لصالحه في أحيان كثيرة.

سقوط الموصل : : : : : العراق ومحصلة الأعباء الداخلية والخارجية



من المعروف له في الدول التي تأخذ بالنظام البرلماني ونظام تعدد الأحزاب لا يستطيع احد الأحزاب بمفرده الحصول على الأغلبية في البرلمان لتشكيل الحكومة مالم يتألف مع الأحزاب السياسية الأخرى، وبالتالي يتم تشكيل حكومة ائتلافية أي مكونة من أعضاء ينتمون لأكثر من حزب واحد، وعلى هذا الأساس يمكن تصور تشكيل وقيام الحكومة العراقية الخامسة، فقد قامت القوى السياسية المتقاربة في الرؤى والأفكار في البرلمان العراقي بالتحالف والتآلف فيما بينها، لتكون هناك ثلاث كتل سياسية على الصعيد النيابي اصبح لها وزن فعلي في تشكيل الحكومة وهذا الكتل السياسية هي أولا التحالف الوطني والذي يتكون من ائتلاف الكتل الشيعية فيما بينها ويعد الكتلة الأكبر داخل مجلس النواب، وثانيا تحالف اتحاد القوى الوطنية ويشمل اغلب الكتلة السياسية السنية، وثالثا، التحالف الكردستاني ويشمل اغلب الكتل السياسية الكردية.

وبما إن التحالف الوطني يعد الكتلة الأكبر في البرلمان فقد تم تكليف أحد نوابه لتشكيل الحكومة وهو الدكتور حيدر العبادي، وفي محاولة منه لتغيير نهج الحكومة السابقة مع الأطراف السياسية ولضرورة تشكيل حكومة وطنية تكون منفذا لمشاركة الجميع قام التحالف الوطني بالانفتاح على الكتل السياسية الأخرى ومنها التحالف الكردستاني واتحاد القوى الوطنية لكي تحظى عملية منح الثقة للحكومة بمقبولية جميع الأطراف السياسية.

وقد اعتمد التحالف الوطني في مفاوضاته مع الكتل الأخرى على الورقة الختامية التي ستُمثّل البرنامج الحكومي للسنوات المقبلة كأساس للتفاوض؛ للمُضي في تأليف التشكيلة الوزارية ضمن المدة القانونية. في حين اشترطت الكتل الأخرى إن

عملية منح الثقة للحكومة مرهون بموافقة التحالف الوطني على مطالب وشروط التحالف الكردستاني واتحاد القوى الوطنية. فقد ربط اتحاد القوى الوطنية، مشاركته بالحكومة الجديدة بتحقيق 18 مطلباً أبرزها العفو العام والتوازن واللامركزية وتفعيل قانون مجلس السياسات الاستراتيجية وقيادة جماعية للقوات المسلحة وتشكيل قوات أمنية (قوات الحرس الوطني) مرتبطة بوزارة الدفاع من أبناء المحافظات السنية وتفعيل النظام الداخلي لمجلس الوزراء، والإسراع بالتصويت على قانوني المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الأعلى وتشريع تسعة قوانين مهمة مشروطاً تعهد التحالف الوطني تطبيقها وفقاً لجدول زمني محدد⁽¹⁾.

وكذلك الأمر نفسه مع التحالف الكردستاني فقد عقد مشاركته بالحكومة على أساس تحقيق مطالبه والتي تمحورت حول عدة نقاط أبرزها المادة (140)، والمشاكل الاقتصادية بين الإقليم وبغداد، وقضية النفط والغاز، وقوات البشمركة، والشراكة الحقيقية في إدارة العراق، إلى جانب المطالبة بتعويض المواطنين الكرد المتضررين من عمليات الإبادة الجماعية، و(الأنفال)، والقصف بالأسلحة الكيماوية، وضحايا عمليات "داعش"، والنازحين إلى إقليم كردستان⁽²⁾.

وبموجب هذه المطالب والشروط جرت المفاوضات بين الكتل السياسية حول تشكيل الحكومة إلا إن أجواء المفاوضات بين ممثلي اتحاد القوى الوطنية وممثلي التحالف الكردستاني من جهة وممثلي التحالف الوطني من جهة أخرى لم تكن إيجابية ومحبطة في بادئ الأمر، وقد تسيد الخلاف على أجواء المفاوضات وذلك بسبب عدم التوصل إلى أي اتفاق بين اتحاد القوى الوطني والتحالف الكردستاني مع التحالف

(1) للمزيد انظر نص ورقة مطالب اتحاد القوى الوطنية على الرابط الاتي: <http://cutt.us/5XM16>

(2) نقلاً عن سعدي أحمد بيبة، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني في تصريح لـ«الشرق الأوسط

المزيد : <http://www.qanon302.net/articles/2014/09/03/30719>

الوطني بخصوص الورقة الختامية التي ستُمثّل البرنامج الحكومي للحكومة المقبلة، وكذلك بسبب الخلاف بين الكتل السياسية حول التوزيع الوزاري للحكومة المقبلة. فقد كان التحالف الوطني يريد تقديم أسماء المرشحين من الكتل الأخرى لشغل الحقائق الوزارية بينما كان اتحاد القوى الوطنية يريد الاتفاق على البرنامج الحكومي حتى يتضمن أدراج مطالب ورقته التفاوضية لغرض تقديم مرشحي الوزارات، ألا إن التحالف الوطني رفض البعض من نقاط ورقتهم التفاوضية وذلك بسبب زعم التحالف الوطني إن سقف المطالب مرتفعة، وعلى أثر هذه الخلافات انهارت المفاوضات الأولية.

ففي الوقت الذي وقفت فيه عجلة المفاوضات مع اتحاد القوى الوطنية بسبب تضمين شروطه التفاوضية تحقيق مطلب نسبة 40٪ من المسؤوليات في إدارة الدولة وهو ما اعتبره التحالف الوطني امر غير واقعي كون هذه النسبة غير متوافقة مع تمثيله النيابي، شهدت المفاوضات بين التحالفين الوطني والكردستاني نقاط تفاهم كثيرة، وذلك بسبب اعتبار التحالف الوطني أن مطالب الأكراد ليست بدرجة من التعقيد، وأحيانا عدم المقبولية في جزء منها، مثل مطالب اتحاد القوى الوطني لا سيما أن كلها تقريبا تتعلق بالدستور، وبالتالي لا يجد التحالف الوطني نفسه في حالة من الحرج ، عندما يقدم الضمانات المطلوبة لتحقيق مطالب الأكراد، خصوصا أن الخلافات حول الدستور تشمل الجميع.

وبعد مفاوضات عديدة وافق التحالف الوطني على تمرير مطالب اتحاد القوى الوطني في يوم 31 آب 2014، وأوضح عضو الوفد التفاوضي لتحالف القوى الوطنية محمد الكربولي في بيان لاتحاد القوى أنه تمت تسوية نقاط الخلاف بين اتحاد

لإدراجها ضمن البرنامج الحكومي المقبل⁽¹⁾.

العبادي.

(1) انظر بيان اتحاد القوى الوطنية على الرابط الاتي:

http://alzawraanews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=41276:2014-08-31-19-18-50&catid=1:2013-02-17-17-25-32&Itemid=3

ضمن منظومة الدفاع الوطني⁽¹⁾.

جعل الحكومة شاملة ومحقة للتوازن الوطني والشراكة الوطنية.

جلسته الأولى عدة قرارات أهمها⁽²⁾:

الإرهابية وتكليف الأمانة العامة لمجلس الوزراء بدراسة آليات تنفيذ ذلك.

(1) انظر نص وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية، على الرابط الآتي:

<http://www.xendan.org/arabic/drejaA.aspx?Jmara=1792&Jor=2>

(2) انظر قرارات الجلسة الأولى لمجلس الوزراء للحكومة العراقية المنتخبة، بتاريخ 2014/9/9، على الرابط

الآتى: <http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=5223>

الاتفاق السياسي التي تنص على إعادة النظر في إدارة الملف الأمني بما يتفق مع الدستور ويضمن إعادة بناء القوات المسلحة ورفع كفاءتها المهنية...."

أما على صعيد حل الخلافات العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في ملفي الموازنة العامة وتصدير النفط، بموجب وثيقة الاتفاق السياسي وفي إطار البرنامج الحكومي، فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته رقم (12) المنعقدة 2 كانون الأول بالموافقة على الاتفاق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان

العراق، ويبدو أن إنجازات الحكومة الخامسة في هذه المدة الوجيزة تشير إلى مستوى التفاهم المشترك نسبيا بين الكتل السياسية، ومن هنا تأتي أهمية تكاتف جميع الكتل السياسية من المحافظة على هذه الإنجازات ودعمها من خلال السلطة التشريعية أجل تحقيق إنجازات أخرى مميزة وتصب في مصلحة الشعب العراقي والعملية السياسية عموما.

ثانياً: الحكومة الخامسة ومعوقات الإصلاح

وفي الواقع لما كانت الديمقراطية لا تتم مباشرة إلا عبر مرحلة متدرجة يتم بعد استيفاء شروطها الوصول اليها فإن العراق كذلك يمر بهذه المرحلة الانتقالية الذي ينشد بها الوصول إلى مصاف الدول الديمقراطية ولكن مع تسليمنا بأن هذه المرحلة الانتقالية لا تخلو من المشكلات والصعوبات، فإن العراق وفقا لهذه المرحلة الانتقالية بات يشوبه عدة معوقات ونؤكد أن تفاقمها ليس فقط يؤثر على عملية الانتقال فحسب بل ربما يعيق بناء الدول بأكملها. ويجمع البعض أن الإشكاليات التي تعيق تحول العراق نحو الديمقراطية هي:

تم تشكيل الحكومة العراقية الخامسة على أساس مشاركة كل الكتل النيابية المفترض أنها تمثل كل المكونات في العراق، وبذلك يمكن القول إنها حكومة ائتلافية، وتدل التجربة السياسية في اغلب بلدان العالم أن الحكومات الائتلافية لا تعمر طويلا. لأنها عادة ما تكون نتيجة تعاون مؤقت فرضته الظروف بين أحزاب غير متقاربة تقاربا كبيرا في الأهداف والمبادئ، ولهذا ربما تزول الحكومات الائتلافية ريثما يزول الظرف المؤدى لها.

الأحزاب بتشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة تحالف كبير لمواجهة الخطر المحدق بالدولة. وعلى هذا الأساس يمكن تصور قيام أو تشكيل الحكومة العراقية الخامسة، فهي جاءت نتيجة للظرف الأمني التي تمر بها البلاد بعد أحداث الموصل وسيطرة تنظيم "داعش" على أجزاء من المناطق الشمالية الغربية في العراق. لكسب الدعم الدولي ولتخفيف حدة النزاع الداخلي.

ومع ذلك لا يمكن نكران إن الحكومات الائتلافية هي حكومات مولدة للخلافات السياسية، وذلك بسبب الاختلاف على الاتفاقات السياسية المنشئة للحكومة، فعلى الرغم من إن الاتفاقات بين القوى السياسية العراقية يجب أن تستمر لحين تنفيذ البرنامج الحكومي، بيد إن عدم انسجام رؤى الكتل السياسية مع بعضها من الممكن إن يفرط بعقد الاتفاق السياسي بين التحالف الوطني واتحاد القوى الوطني والتحالف الكردستاني، وذلك بسبب حدوث اختلافات بين الأحزاب المتحالفة حول رؤاها تجاه القضايا المعنية في الدولة، أو اختلافها حول الحلول اللازمة لمواجهة الأمور التي تستجد والتي لم يضع لها الاتفاق السياسي حلا محددًا.

وفي الواقع يمكن القول إن الاتفاقات بين القوى السياسية العراقية، معرضة للعديد من الخلافات وذلك لأن هذه الاتفاقات غير منظمة تنظيمًا دقيقًا، فهي لم تنطوي إلا على منهاج عام يتضمن صيغ وقواعد عامة تبين أوجه التعاون بين الأحزاب المتحالفة دون أن تحددها تحديدًا دقيقًا، ولهذا نجد عند حدوث خلافات بين الأحزاب السياسية العراقية، تقوم هذه الأحزاب بحلها عن طريق المفاوضة وتبادل وجهات النظر، التي في كثير من الأحيان لا تنتهي إلى نتائج مرضية بالنسبة لجميع الأطراف المعنية. الأمر الذي يهدد وحدة الاتفاق السياسي بين بين الأحزاب السياسية المتآلفة فيما بينها على تنفيذ البرنامج الحكومي.

ومن أمثلة هذه الخلافات والتي تم حلها عن طريق المفاوضة وتبادل وجهات النظر هي انسحاب كتلة مستقلون المنضوية في التحالف الوطني التي يرأسها حسين الشهرستاني من مراسيم منح الثقة للحكومة. والملاحظ هنا على الرغم من أن الاتفاقات فيما بين الكتل السياسية حول تشكيل الحكومة العراقية كانت في الغالب مكملًا للاتفاقات النيابية على صعيد البرنامج الحكومي وعلى صعيد الوزراء من أجل التعاون في ممارسة السلطة، إلا إن هناك خلافات حدثت بين هذه الكتل وبالتالي ابتعدت بعضها عن الاتفاق عند منح الثقة للحكومة وذلك لاختلاف وجهة نظرها تجاه السياسة العامة للدولة أو اختلافها تجاه توزيع المناصب الحكومية، فكتلة مستقلون رغم عودتها ثمة مخاوف لها من تغيير نهج السياسة النفطية والمالية التي كانت قائمة عليها الحكومة السابقة مع إقليم كردستان⁽¹⁾.

(1) أن كتلة مستقلون قررت المشاركة في حكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي بعد أن حصلت على تطمينات بشأن الضمانات التي تحفظ ثروة العراق النفطية. انظر بيان كتلة مستقلون، 2014/9/11، على الرابط التالي:

<http://cutt.us/AZoRi>

والحقيقة إن هذه الخلافات من المرجح أن تزداد سواء كانت بينية بين الكتل السياسية مع بعضها أو سواء داخل الكتلة السياسية الواحدة وذلك لان الاتفاقات داخل هذه الكتل وبين هذه الكتل غير منظمة تنظيماً دقيقاً لأنها اتفاقات لم تنطوي على تشكيل لجان منبثقة عنها. فعلى الرغم إن البرنامج الحكومي لرئيس الوزراء حيدر العبادي جاء ملياً لأغلب بنود الاتفاق السياسي، إلا أنه في الواقع لا توجد لجان على الصعيد النيابي أو الحكومي تشرف على تنفيذه لضمان تحقيق الاتفاق السياسي بين الكتل المنشئة للحكومة، وتكمن ضرورة اللجان في قدرتها على التوفيق بين الأطراف السياسية المختلفة، وعلى قدرتها في ضمان تنفيذ البرنامج الحكومي. لأن هذا الأخير سيكون خاضعاً لآليات تحدد المدة المقررة لتنفيذ بنوده حسب وثيقة الاتفاق السياسي المنعقدة بين الكتل السياسية

و لغرض ضمان تنفيذ وثيقة الاتفاق السياسي التي نشئت بين الكتل السياسية المكونة من التحالف الوطني واتحاد القوى الوطني والتحالف الكردستاني، يجب أن لا يكون الاتفاق المنشئ لهذه الوثيقة هو مجرد تعاون مؤقت فرضته الظروف التي يمر بها العراق لتحقيق مكاسب معينة على الصعيد النيابي أو الحكومي، بين أحزاب غير متقاربة تقارباً كبيراً في الأهداف والمبادئ، فعلى الرغم إن واقع الاتفاق يقول كذلك فهذا الاتفاق فرضته الظروف بين أحزاب غير متقاربة، إلا أنه إذا كان كذلك فهذا النوع من الاتفاقات عادة ما يزول بزوال الظروف التي ساعدت على قيامه. ولكي يتجاوز الاتفاق السياسي المرحلة المؤقتة ويدخل ضمن المرحلة الاتفاق الدائم بين الكتل السياسية السياسي، فيجب أن ينظم هذا الاتفاق تنظيماً دقيقاً، ذلك بأن الاتفاقات المنظمة تنظيماً دقيقاً لا تقتصر على وضع برنامج عام يحدد الأمور المتفق عليها بين الأحزاب، كما هو الحال في برنامج العبادي الذي حدد أغلب الأمور المتفق عليها في وثيقة الاتفاق السياسي، وإنما يستلزم تأسيس لجان مهمتها الإشراف على

تنفيذ البرنامج الحكومي على الصعيدين النيابي والحكومي، فعلى الصعيد النيابي تعمل هذه اللجان على تحديد مواقف الأحزاب المتحالفة بالنسبة لجميع الأمور التي تعرض على المجالس النيابية حسب روح الاتفاق السياسي وبنوده. وعلى الصعيد الحكومي تحدد هذه اللجان السياسة العامة للحكومة الائتلاف وتحسم الخلافات التي يمكن أن تحدث بين الأحزاب المتألّفة حول أمور تفصيلية لم تنظمها بنود الاتفاق والتي تظهر من خلال ممارسة السلطة.

أن دور القوى السياسية في نجاح الحكومة الخامس يدفعنا إلى تبني مشهدين لمستقبل البرنامج الحكومي وتنفيذه بحسب وثيقة الاتفاق السياسي التي عبرها تم منح الثقة لحكومة العبادي. وهذين المشهدين هما:

أولاً: مشهد تحقيق مطالب بنود الوثيقة السياسية

إن هذا المشهد يتأسس على افتراض مفاده إن مطالب الكتل السياسية وفق وثيقة الاتفاق السياسي المنعقدة بين التحالف الوطني والاتحاد الوطني والتحالف الكردستاني ستنفذ في إطار البرنامج الحكومي لرئيس الوزراء العبادي، ولكن كيف؟

وقد يتحقق هذا المشهد في احتواء رئيس الوزراء حيدر العبادي لمطالب الكتل السياسية لضمان استمرار نجاح الحكومة الخامسة، وذلك لإدراكه إن أهمية هذه اللطالـب تكمن في ضرورتها الداخلية، أي السعي نحو ضمان الحاضنة الداخلية لها وإيقاف السبل من توظيفها أو استغلالها خارجياً، فهذه المطالب هي نتيجة أساسية لزيادة رغبة بعض الأطراف في المزيد من المشاركة السياسية، إلا أنها كانت محط تجاهل من الحكومة السابقة وإن السعي الجاد للتفاهم حول تحقيقها من قبل الحكومة الجديدة يخفف ويقضي على من يريد أن يوظفها ويستغلها خارجياً لمزيد من الضغط على الحكومة العراقية، وبالتالي عدم فسح المجال لمزيد من التأثير الخارجي على العراق

لاسيما وان العراق ليس في موضع قوة في ظل الإرهاب الذي يحيط به، وبالتالي سيضطر العراق إلى يدعن لهذه المطالب إذا فرضت من الخارج.

وعلى هذا يتطلب نجاح هذا المشهد كسب ثقة السنة وإعطاء ضمانات حقيقية لهم، واتخاذ خطوات فعلية من قبيل إعادة المفصولين من وظائفهم الحكومية، وتخفيف قوانين مكافحة الإرهاب والإفراج عن آلاف المعتقلين دون محاكمة، وحتى إصدار عفو عام.

أما فيما يتعلق بالأكراد، فإن الخطوة الأولى لإعادة ثقتهم بالحكومة الاتحادية تتطلب إعادة صرف حصة لإقليم شمال العراق من ميزانية الدولة وإمداد القوات الكردية "البيشمركة" بالأسلحة لمحاربة الدولة الإسلامية، والبحث جدياً عن اتفاق فيما يخص إدارة الثروة النفطية والمناطق المتنازع عليها بين حكومتي أربيل وبغداد منذ سنوات.

وفي حال تمكن رئيس الوزراء حيدر العبادي من كسب ثقة السنة والأكراد. فضلاً عن إعادة الثقة إلى المؤسسة العسكرية العراقية وطمأنة السنة وجميع مكونات الشعب العراقي بأن الجيش مؤسسة وطنية تدافع عن جميع أبناء الشعب العراقي. فإن التغلب على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، سيبدو في ذلك الوقت ممكناً عبر محاصرة التنظيم وتجفيف منابع حاضنته الشعبية.

وقد يبدو لأول وهلة إن تنفيذ مطالب الوثيقة السياسية تقع على عاتق رئيس الوزراء حيدر العبادي فقط، إلا إنه في الحقيقة إن أغلب هذه المطالب تقع على عاتق مجلس الوزراء ورئيسه وليس على رئيس مجلس الوزراء فحسب، وكذلك على عاتق البرلمان.

فعلى صعيد مجلس الوزراء ككل يقع عاتق تنفيذ هذه المطالب كونه يمثل وزراء الكتل السياسية التي شاركت في الحكومة، وليس على عاتق رئيسه فحسب لأنه لم يختار

أعضاءها بنفسه حتى يكون هو مسؤولاً عن أدائهم، ولكي تلافي المشكلات السابقة يجب تحديد موضوع مرجعية الوزراء الذي شكل أحد عوامل ضعف الحكومات السابقة وأصوليا، يجب أن يكون مجلس الوزراء ورئيسه هو المرجعية، فيما تنتهي علاقة الكتل بالوزراء فور المصادقة عليهم في البرلمان، ويبقى لرئيس الوزراء حرية التصرف بما يناسب تحمّله المسؤولية أمام البرلمان، فالوزير يبدأ بتنفيذ برنامج الحكومة الذي اتفقت عليه الكتل وصادق عليه مجلس النواب، وليس تنفيذ رغبات وسياسات الكتل التي قد تتغير. في الوقت نفسه يجب أن تبقى هناك حالة من التطابق بين مواقف الوزراء داخل مجلس الوزراء ومواقف كتلهم، لئلا تتكرر مشاهد هزيلة جرت في الدورات السابقة عندما كان نواب كتلة معينة يصوتون على قرار لمجلس الوزراء أو مشروع قانون، لتعلن كتلتهم لاحقا معارضتها للقرار، أو تحرك نوابها داخل البرلمان لعرقلة إقراره.

وتأتي أهمية دور التحالف الوطني في الوسط السياسي في العراق كونه أصبح بعد تشكيل الحكومة الخامسة بمثابة الضامن الوحيد لتلبية مطالب القوى السياسية الأخرى، لان تفاوض اغلب القوى السياسية حول تشكيل الحكومي جرى مع

التحالف الوطني ولم يجري مع أطراف سياسية معينة كما هو الحال في عام 2010 عند تشكيل الحكومة السابقة، ولهذا فإن دور التحالف الوطني أصبح يمثل الضمانة التي يقدمها للكتل السياسية في تحقيق المطالب وتعد موافقته بمثابة موافقة من الحكومة على المطالب السياسية للكتل الأخرى. وبذلك، أصبحت ل ضمانات التي يقدمها التحالف الوطني ذا بعدا مؤسسيا ونيايا.

وعلى هذا الأساس يفترض هذا المشهد انه لكي يتم ضمان وثيقه الاتفاق السياسي بتنفيذ البرنامج الحكومي يجب أن يتم إنشاء لجان تعمل على الصعيد البرلمان وعلى الصعيد مجلس الوزراء مهمتها الاشراف على سير العمل بالبرنامج الحكومي. فعلى الصعيد البرلماني تعمل هذه اللجان على تحديد مواقف الأحزاب المتحالفة بالنسبة لجميع الأمور التي تعرض على البرلمان بحسب روح الاتفاق السياسي وبنوده. وعلى الصعيد الحكومي تحدد هذه اللجان السياسة العامة لحكومة الوحدة الوطنية وتحسم الخلافات التي يمكن أن تحدث بين الأحزاب المتألّفة حول أمور تفصيلية لم تنظمها بنود الاتفاق والتي تظهر من خلال ممارسة السلطة.

ثانياً: مشهد عدم تحقيق مطالب بنود الوثيقة السياسية

يتأسس هذا المشهد على افتراض مفاده إن عدم تنفيذ وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل السياسية يأتي من الاختلافات السياسية داخل التحالف الوطني حول تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

ويمكن تبرير هذا المشهد بالقول إن التحالف الوطني رغم وزنه النيابي الذي يتمتع به، وقدرته على إنجاح الحكومة الجديدة وتحقيق المطالب السياسية للكتل الأخرى، إلا أنه تحالف هش، تجمع المصلحة أكثر ما تجمعها وحدة الأهداف بين الكتل السياسية، فعلى الرغم من أن التحالف الوطني تأسس بموجب اتفاق صريح حول برنامج واضح للحكومة تحدد بموجبه أوجه التعاون بين الأحزاب المنضوية فيه، وبذلك يصبح التحالف الوطني وكأنه حزب واحد بالنسبة للأمور المتفق عليها، بيد أنه في الواقع يفتقد على الإجماع برأي واحد تجاه القضايا المحددة في الحكومة فهو يفتقر إلى خطاب سياسي موحد تجاه القضايا السياسية المختلفة، وكذلك تتباين مواقف أطرافه تجاه أغلب القضايا السياسية فكل كتلة سياسية داخل التحالف لها وجه نظر معين في إدارة الدولة، وكان لهذه الكتل السياسية نصيب في السلطة التنفيذية، وإن عدم الاتفاق بين هذه الكتل على وحدة الأهداف التي يسعى إليها التحالف الوطني في إطار البرنامج الحكومي سيقوض من قدرته أمام مطالب كتل القوى السياسية الأخرى، ويحول دون مواصلة تنفيذ البرنامج الحكومي للسيد العبادي، وبالتالي يصبح التحالف الوطني في البرلمان بعيدا عن الوزارة وفي حل منها.

وفي ضوء هذا المشهدين نحن نرجح استمرار الحكومة الخامسة في تحقيق مطالب بنود الوثيقة السياسية، وذلك لسببين الأول بسبب الضرورة الداخلية لهذه المطالب ودورها في ضمان الحاضنة الداخلية للحكومة، والثاني لضمان استثمار الدعم الدولي

والإقليمي للعراق في محاربة الإرهاب ودعمه سياسيا وعسكريا واقتصاديا، ومع ذلك يمكن القول إن مشهد تحقيق مطالب بنود الاتفاق السياسي من الممكن أن يعرقل وذلك بسبب الخلافات السياسية الداخلية في حزب الدعوة المنضوي في التحالف الوطني وذلك لاعتراض بعض أطرافه على التغيرات التي يجريها رئيس الوزراء حيدر العبادي في العديد من القضايا التي تتعلق مثلا بطريقة إدارته للحرب ضد "داعش" وإعادة هيكلة الجيش وقيادته و فيما يتعلق المصالحة السنية وقانون العفو العام أو فيما يتعلق بالسياسة المالية والنفطية مع الإقليم، ورغم وجود هذه الاعتراضات إلا إن ذلك لا يحول دون تنفيذ المطالب السياسية بقدر ما يأخر أو يعرقل من تنفيذها، ذلك بأن التحديات والمخاطر التي يوجهها العراق أكثر من أن تحصى وإن المسؤولية التي تقع على رئيس الوزراء حيدر العبادي هي تخيره بين بين عراق يتسع للجميع، بعيدا عن التطرف، أو عراق يكون ساحة للعراك الإقليمي والداخلي تحت دعوي المذاهب التي جعلت أساسا لتيسير الدين. فالكيان العراقي قيد التهاوي، وعلى شفا الانهيار على كافة الأصعدة. وحكومة السيد العبادي ربما تكون الأخيرة في تاريخ هذا البلد، إذا لم تحسن التصرف والتحرك. ولذلك لا يوجد بديل اليوم سوى التعايش في دولة أساسها المواطنة والقانون، وليس الطائفة، أو العرق، أو المذهب.

2. معوقات العملية السياسية في العراق

يشير واقع عملية التحول الديمقراطي في العراق إلى عجز أدائي في ممارسة السلطة. مع إدراكنا أن العراق يمر بمرحلة انتقالية من نظام سياسي يختلف بكافة المعايير والظروف المحيطة به، إلى مرحلة أخرى يحاول بها إرساء أركان نظام سياسي مغاير تماما لشكل النظام السابق وبظروف داخلية.

ومن نافلة القول، إن العراق يقف في مرحلة الانتقال إلى مرحلة التحول الديمقراطي، ولم يصل بعد إلى مرحلة التحول الديمقراطي، ولم يعيش بعد المرحلة الديمقراطية، لذلك لا يخطئ من يظن بأن المرحلة التي يمر بها العراق اليوم ليست مرحلة ديمقراطية ولا هي مرحلة تحول ديمقراطي وإنما هي مرحلة تطعيم ديمقراطي، وهذا الأخير لا ينجح من دون التمكين، والتمكين بقدر ما يكتشف إمكانيات ينبغي أن يخلق إمكانيات للعبور بالعراق من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة التحول الديمقراطي، وليس هناك من يكشف عن إمكانيات هذا التحول سوى مؤسسات الدولة المدنية الحديثة، إذ هي قادرة على تجاوز تشوهات العملية السياسية وتحقيق المصلحة الوطنية، لا سيما من خلال وجود برلمان منتخب وما يوفره هذا الأخير من تعددية سياسية وما ينتج عنها من تعددية حزبية، غير أن هذا ما تم فعله في عراق ما بعد 2003، ولكن حصلت تحديات، مضافة إلى تحديات موضوعية أسهمت في صناعة العنف واستمراره، ومن ثم الابتعاد عن بناء الدولة المدنية الحديثة⁽¹⁾.

حتى أصبحت هذه التحديات علامات فارقة في مشهد العراقي الراهن، لا سيما وأن المشروع الرسمي لبناء الدولة يؤثر هيكلاً سياسياً متمدناً (ديمقراطي فيدرالي) بحشوه غير متمدنة بسبب اعتماد معايير سياسية غير متمدنة (طائفية دينية، وتعبئية قومية، واجتماعية عشائرية)⁽²⁾.

فمن مستلزمات النظام الديمقراطي، وجود سياسة مستقلة تحمي هذه الممارسة وتسعى إلى تعميمها، ناهيك عن مستلزمات البنى السياسية القادرة على تحمل الديمقراطية، ولعل أهمها الأحزاب السياسية التي هي أساس العمل السياسي، وهذا

(1) د. عامر حسن الفياض، أزمت ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد

3، (بغداد: مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يونيو 2012)، ص ص 4-7

(2) المصدر نفسه، ص 11.

الأمير يحمل رؤى مخالفة في العراق ذلك لان الأحزاب السياسية في العراق، لا تعدو أن تكون سوى واجهات لشخصيات سياسية عشائرية طائفية، هذا من جانب، ومن جانب آخر أن إطلاق حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية بعد عام 2003 كانت سلبية وأدت إلى تشرذم الحياة السياسية في العراق⁽¹⁾. ومشكلة هذا الخيار أن غياب بعض الضوابط للنظام الحزبي قد يؤدي إلى تحول بعض الأحزاب إلى مجرد أدوات لأطراف خارجية تتدخل من خلالها في الشؤون الداخلية للعراق، فعلى الرغم من أن التعددية الحزبية بما تمثله من تعددية سياسية تعد أهم المرتكزات الأساسية للنظام السياسي الديمقراطي في شكله الحديث، بيد أن الواقع العراقي في هذا الصدد يؤشر عدة تحديات في هذا المجال، إذ إن كثير من الأحزاب التي تأسست في مرحلة ما بعد الاحتلال ظهرت في حالة غياب نظام سياسي مع ظهور حاضنة لها تتمثل في عدم فرض أي قيود أو ضوابط على حرية تشكيل الأحزاب وعلى أنشطتها⁽²⁾. حتى إن هذه الأحزاب أصبحت مجموعة من الموالين تتمحور حول شخصية قيادية ولا وجود لهيكل تنظيمي حقيقي لها⁽³⁾.

(1) د. عبير سهام مهدي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة: العراق أنموذجا، مجلة دراسات سياسية، العدد 16، (بغداد: بيت الحكمة، 2010) ص10.

المستقبل، بل إن هذه الأحزاب ستصبح مجرد لافتة فجة توظف في الصراع السياسي بين التيارات الحزبية والمعسكرات. وسيستغل كل منها مقولات ديمقراطية لتكون أساس لمعركته السياسية والحزبية⁽¹⁾.

وغني عن البيان، أن السمة العامة للنظام السياسي العراقي ستكون في حالة احتجازه للنمو الديمقراطي في حدود التعددية الحزبية، وعدم تجاوز ذلك لإصلاح سياسي شامل. وانطلاقاً من أن صنع القرار السياسي يكون عبر التفاعل بين كل القوى السياسية للوصول إلى اتخاذه، بيد أن الذي سيحدث في صنع القرار سيكون عرضة لمركزية النخب الحزبية في السلطة، وما ينتج عنها من صراع سياسي وتنافس حزبي سلمي يدور حول مصلحة خاصة أكثر من مصلحة الدولة، مما يفضي إلى أزمة بنيوية ممتدة في النظام السياسي العراقي⁽²⁾، حتى أن التغيير الذي يطراً على من يتولى إدارة المؤسسات وفق هذه الاعتبارات يجعلها غير فاعلة، لأنها ربما تكون طاردة لبعض العناصر أو جاذبة لعناصر أخرى، انطلاقاً من المكون الاجتماعي أو الانتماء السياسي، لذا فإن العملية السياسية تبدو نشطة وفاعلة بقواها السياسية والاجتماعية وقت الانتخابات فقط ليتضاءل دورها بعد الانتخابات بمجرد توزيع مناصب السلطة، وبالنتيجة سينعكس هذا الوضع على أداء المؤسسة نفسها لتبدو أمامنا أرادات سياسية متباينة تعمل بعيداً عن الأطر المهنية التي يفترض أن تلتزم بها⁽³⁾.

(1). عبير سهام مهدي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة العراق أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص7
(2) د. شذى زكي حسن، معوقات البناء الديمقراطي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 17، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2005)، ص84.
(3) د. احمد عدنان كاظم، مؤسسة السلطة في العراق بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، العدد 19، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2011)، ص 120.

إذ إن أحد أسباب الإرباك في صنع القرار السياسي العراقي يعود إلى الأحزاب السياسية العراقية، إذ مازالت هذه الأحزاب ذات ثقافة تقليدية وبرامج سياسية غير واضحة، فضلاً عن تأسيسها للمحاصصة في توزيع المكاسب السياسية⁽¹⁾.

ويبدو أن ذلك مرده إلى الديمقراطية التوافقية التي تبناها العراق بعد الاحتلال، كمدخل لتميع التمايز في التنوع العراقي وجعله يتماهى مع شكل النظام الجديد، كأساس لأجلاء الفوارق الأثنية والعرقية والقومية. ذلك بأن الديمقراطية التوافقية تقوم على أساس التوفيق بين المجتمعات الغير متجانسة، بمعنى أنها تقوم على واقع التباين أو التجزئة بين أبناء الشعب الواحد، لاسيما عندما يتوزع الشعب على قوى سياسية لكل منها خصوصيتها التي تجعلها مختلفة ومتميزة عن غيرها، لذا يتم اللجوء إلى التوافق في حال انعدام الثقة المتبادلة بين هذه القوى المتوجسة من بعضها البعض، ولهذا جاءت الحاجة للديمقراطية التوافقية في بعض بلدان التي تتسم بالتنوع المجتمعي كما هو الحال في العراق⁽²⁾.

بيد أن سوء فهم هذه الديمقراطية جعلها أداة تكرر التجزئة والتفرقة في المجتمع العراقي، وربما يعود ذلك إلى إشكالية الأغلبية المجتمعية والأغلبية السياسية، ورغم أن هناك تباين بين المفهومين بيد أن الخلط بينهما انعكس سلباً على عملية التحول الديمقراطي في العراق، ذلك بأن الأغلبية السياسية هي أغلبية أفقية تمتد على مساحة الوطن بكل اتجاهاته، أغلبية أحزاب لها قواعد ومناصرين شمالاً وجنوباً شرقاً وغرباً، من مختلف الطوائف والقوميات، بينما الأغلبية الاجتماعية أغلبية عمودية تقسم

(1) د. مثنى المهداوي، اثر التحول الديمقراطي على السياسة الخارجية العراقية، ورد في بحوث الندوة العلمية للجمعية العراقية للعلوم السياسية الموسومة "إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق" تحرير د. أياد خلف حسين العنبر، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 18 تشرين الثاني 2009)، ص 70.

(2) د. حسن تركي عمير، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة دىالى للبحوث الإنسانية، العدد 58، (جامعة دىالى: كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2013) ص 135.

المجتمع على أساس العلاقات الأولية والانتماءات الطائفية والأثنية، وينسحب ذلك على أيضاً استقطاب الأحزاب، فإذا ما كانت الأغلبية من الشيعة مثلاً فطبيعي استناداً إلى الواقع أن يكون الحكم بيد الشيعة مع ضرورة حضور الأقلية في الحكم أو تمثيل لهم، بصرف النظر عن مكاسبهم الانتخابية التي قد تجد لأقل الأقليات عدداً وجود ولو شكلي عن طريق النظام الانتخابي الذي يحدد لهم كوتا معينة، وإذا كانت الأغلبية من السنة فمن الضروري أن يكون الحكم للسنة وفي الجانب الاثني إذا كانت الأغلبية للعرب والأقلية من الكرد فإن من المفروض أن يكون الحكم بيد العرب⁽¹⁾.

أن هذا النوع من الأغلبية يتناقض مع ما تروم إليه الديمقراطية التي تركز على الولاء للوطن وقيم المواطنة والتساوي القانوني والسياسي في الحقوق والواجبات للمواطنين جميعاً أمام القانون دون النظر إلى المنحدر الاجتماعي والديني والطائفي.

في المثال العراقي بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، نجد أن التشكيلة المجتمعية لمجلس الحكم، والذي نسجت على منواله كل التشكيلات والتشريعات السياسية وشكل الدولة وفلسفة الدستور والتمثيل في الحكومة وهيئاتها، والبرلمان وهيئة رئاسته ولجانه، اعتمدت على ذلك الشكل التوافقي بين مكونات سياسية ومجتمعية، مما خلق أزمات متكررة، فعلى سبيل المثال أن التوافقات التي عكستها الانتخابات البرلمانية لعام 2005، وزعت بموجبها المناصب الرئيسة على أساس أغليات مجتمعية وليس أغليات سياسية، ويتبين ذلك بشكل واضح في أن رئاسة الجمهورية من حصة الأكراد ورئاسة الحكومة من حصة العرب الشيعة، ورئاسة البرلمان من العرب السنة⁽²⁾، وكذلك دواليك في مناصب نواب الرئاسات الثلاث فضلاً عن الحقائق الوزارية، تلك الأمثلة

(1) د. ياسين البكري، إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على التجربة العراقية، مجلة مركز المستنصرية

للدراستات العربية والدولية، العدد 27، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2009)، ص 61

(2) المصدر نفسه ص 63-64.

تعطي نموذجاً لما يمكن أن تؤدي إليه الديمقراطية التوافقية القائمة على الأغلبية المجتمعية من معوقات وتعطيل اتخاذ القرارات وسن التشريعات، ويكفي القول في أن الدستور يحتوي على 64 مادة بحاجة إلى قانون ولغاية الوقت الحالي لم تشرع، مع العلم أن هذا دستور عام 2005، ونحن في عام 2014⁽¹⁾.

على أن ذلك يؤشر على معوقات البناء الديمقراطي في العراق بيد إن استمرار هذه المعوقات وإن كانت بمحاولة تجريب بناء شرعية السلطة والدولة والنظام السياسي من المدخل الديمقراطي⁽²⁾، ستحد بالتالي من إنجاز حلقة التحول الديمقراطي لاسيما وإن الظرفية والإخفاق السياسي هذه ستؤسس شروطاً معرقة لعملية انتقال ديمقراطي نموذجي وبالتالي ستؤدي إلى عدم استقرار سياسي.

3. معوقات الاقتصادية في العراق

يمكن القول بقدر ما يسهم عدم الاستقرار السياسي في وضع تحديات على العملية السياسية في الدولة بقدر ما يؤسس لتحديات في البنية الاقتصادية لاسيما وإن العراق يعاني اختلالات هيكلية في الجانب الاقتصادي، فالديمقراطية كنظام تتطلب بيئة اقتصادية تكفل ممارسة الديمقراطية بشكل مناسب وفعال، وتدل بنية العراق الاقتصادية على فجوة متسارعة في التنمية وسيصبح هدف التكيف مع التغير المتسارع في هذا المجال أحد التحديات التي تواجه النظام الاقتصادي العراقي.

ومن نافلة القول، إن الدولة العراقية اعتمدت منذ تأسيسها عام 1921، وإلى الوقت الحاضر رؤى فلسفية اقتصادية متنوعة في كثير من المراحل، بالكاد لا تحتكم

(1) د. عامر حسن فياض، ديمقراطية العرب البحث عن الهوية، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات

الاستراتيجية، 2013) ص 56

(2) د. شذى زكي حسن، معوقات البناء الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص 87.

على رؤية واضحة وأسلوب محدد وموصوف، بل بات واضحاً في أحيان عدة الجمع بين نظامين وفلسفتين متناقضتين، لا يجعل كلّ منهما الآخر طريقاً تجد فيه الدولة العراقية المضي قدماً لللملة أوضاعها وموازة تطورها في الحصول على ترابية وتداولية الأداء الاستراتيجي للدولة، فالاقتصاد العراقي إلى الوقت الحالي لا يمكن وصفه بشكل محدد، ولعلنا لا نبيح سراً إذ قلنا، انه لم يكن مركزياً (مخططاً)، ولا اقتصاد سوق رأسمالي ولا حتى سوق اشتراكي، بل هو في حقيقة الأمر اقتصاد مشوه⁽¹⁾.

(1) د. عبد علي كاظم المعموري، الفلسفة الاقتصادية وبناء المستقبل في العراق، ندوة كلية العلوم السياسية جامعة النهرين (العراق وبناء المستقبل - الرؤى والأفاق) (بغداد: 25 أيار 2011) ص 3 وما بعدها.

والاسترخاء على وسادة النفط⁽¹⁾. ومن المحتمل أن يؤدي تركيز العراق على إعادة أعمار البلاد إلى زيادة نصيبه من الصادرات النفطية، بيد أن ذلك سيحد من قدرة العراق على تحقيق زيادة مهمة في الإنتاج النفطي مستقبلاً، لا سيما وإن تنويع الاقتصاد وتخفيض اعتماد العراق على النفط ليس ممكناً من ناحية واقعية في المستقبل القريب⁽²⁾.

كما يعاني الاقتصاد العراقي من عدم التوازن في الهيكل الإنتاجي، من حيث أولوية الفروع القائمة لتطوير القاعدة الإنتاجية، خاصة فرع الصناعة الرأسمالية والتحويلية، إذ يلاحظ الاقتصاد هيمنة فرع الصناعات الغذائية على الصناعة التحويلية، إذ تشكل هذه الصناعة نسبة 17٪ من إجمالي الصناعات التحويلية⁽³⁾.

أن هذه الفوضى في هيكلية الاقتصاد العراقي، أسست نسبة بطالة ضخمة، وإن استمرار هذه الاختلالات في الجسد الاقتصادي العراقي ستزيد من صعوبة الموقف. إذ إن هذه الزيادة في الخلل سيصاحبها صعوبة في خلق فرص عمل إضافية، لأن هذه الاختلالات تؤدي إلى عدم الحفاظ على القوى العاملة، وبالتالي البطالة^(*)، على أن

(1) د. عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي (النفط، الاختلال الهيكلي، البطالة)، سلسلة كتب، عدد 30، (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2008) ص 35 وما بعدها

(2) د. حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون، النفط والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي رؤية مستقبلية، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، عدد 15، (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2007) ص ص 109-86

(3) د. عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي: النفط والاختلال الهيكلي-البطالة، مصدر سبق ذكره، ص ص 35-36،
(*) تشير التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إلى أن البطالة في العراق أصبحت مشكلة خطيرة، بسبب ارتفاع نسبتها إلى نحو 30٪ من إجمالي القوى العاملة، وإن غالبية العاطلين هم من فئة الشباب. للمزيد أنظر: د. هدى زوير الدعيمي، البطالة في العراق الواقع والانعكاسات، مركز أنماء للبحوث والدراسات، 2011-02-03، ينظر الرابط التالي:

<http://enmaacenter.org/news.php?action=view&id=37>

الأخيرة يمكن تصنيفها في العراق وفق البطالة المكشوفة والبطالة الهيكلية، بيد أنها أيضاً بطالة مقنعة إذ نجد أن الكثير من الشركات في القطاع العام تعمل بطاقة إنتاجية تقل عن 40٪ من الطاقات التصميمية⁽¹⁾.

في ضوء ذلك، يمكن تحديد السمات الأساسية الراهنة للاقتصاد العراقي وهي كالآتي⁽²⁾:

1. أن القطاع العام يهيمن على معظم النشاطات الاقتصادية ويسهم بنسبة عالية في تحقيق الاستثمارات في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي.
2. أن قيمة الإنتاج من النفط الخام تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب ضعف نسبة الناتج الزراعي والصناعي.
3. أن الإيرادات النفطية تشكل نسبة تفوق 90٪ من مجمل مصادر الميزانية العامة.
4. اختلال التوازن الاقتصادي الكلي المتمثل بعجز العرض الكلي من السلع والخدمات المنتجة عن مواجهة الطلب الكلي، وذلك بسبب عدم استغلال الموارد الاقتصادية بشكل أمثل، فتم اللجوء إلى الاستيرادات لسد الفجوة، مما سيفضي ذلك إلى زيادة العجز في الميزان التجاري.

ومع أن الاقتصاد العراقي يتصف بأنه اقتصاد وحيد الجانب (وسيستمر) لاعتماده على النفط المصدر الأساسي للدخل، فضلاً عن انه اقتصاد يعاني من تضخم اقتصادي كبير، ونسب بطالة مرتفعة، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، بيد إن هذه

(1) د. احمد عمر الراوي، البطالة في العراق الواقع وتحديات المعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 26 (بغداد: الجامعة المستنصرية 2010) ص 28.

(2) د. عبد الستار عبد الجبار موسى، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في بلدان التحول الريعية العراق انموذجاً، ورد في بحوث الندوة العلمية للجمعية العراقية للعلوم السياسية الموسومة "إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق" تحرير د. أياد خلف حسين العنبر، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 18 تشرين الثاني 2009) ص 191.

المؤشرات تشير إلى عدة اختلالات، ذلك أن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي هي اختلالات توليدية، بمعنى أن كل اختلال يولد اختلال آخر.

أن العراق في ظل هذه الاختلالات الاقتصادية، سيواجه تحديات هائلة فيما يتصل بصيانة استقرار عملية الاقتصاد الشامل للدولة، لاسيما وان القطاع الاقتصادي في العراق يفتقر إلى خطة استراتيجية فاعلة ومتفق عليها، وكل ما يتم هو إقرار لمشروعات سنوية في إطار الموازنة الاستثمارية، وبحسب ضغط الحاجة المحلية، من دون رؤية واضحة لما يمكن أن يكون بعد خمس أو عشر سنوات⁽¹⁾. ومن المؤكد أن اقتصاداً بهذه الخصائص والمواصفات هو اقتصاد رخو، إذ يفتقر إلى الدعامات الأساسية القوية التي تجعل منه اقتصاد قادر على النهوض، ومستجيباً لإعادة الأعمار والبناء⁽²⁾، ومن المعروف أن الديمقراطية هي ابنة الرفاه، ومن المؤكد أن تطور الديمقراطية ارتبط، أولاً، بشكل حميم بتوسع الرأسمالية، وثانياً يمكن استنتاج علاقة ترابطية قوية جداً بين ارتفاع متوسط الدخل الفردي ونجاح العملية الديمقراطية، ولكن العراق وفي ظل الاختلالات الاقتصادية البنيوية سيتيح الفرصة إلى تفاقم تحديات اقتصادية كبيرة على النظام السياسي العراقي، مما ستشكل ضغوط تحول من ركون العراقي إلى قواه الداخلية واستثمارها لإتمام مسيرة التحول نحو الديمقراطي.

4. المعوقات الاجتماعية في العراق

أن الديمقراطية عملية مجتمعة شاملة وتغيرية وبنائية جذرية في آن واحد، والمقصود بالتغير المجتمعي الشامل كونه عملية ممتدة لإحداث تحولات عميقة تدريجية

(1) د عبد علي كاظم المعموري و رندا طلال الربيعي، إشكالية التحول في الاقتصاد العراقي (ضبابية الرؤية وغياب المنهج) كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين منشور في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ينظر الرابط التالي: <http://www.hcsiraq.com>

(2) د. عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي: النفط والاختلال الهيكلي البطالة، مصدر سبق ذكره، ص38.

في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة، وبما يقود إلى تجاوز الاغتراب في ظل المشاركة وتحريك الفكر المجتمعي للانتقال من مرحلة الانفعال اللحظي إلى مرحلة الفعل التاريخي ومن مرحلة القبول والخضوع للواقع إلى مرحلة تغيير هذا الواقع تغييراً جذرياً وثورياً بحسب حاجات ورغبات وقدرات المجتمع في مختلف جوانبه الحياتية باتجاه إعادة بناء البيئة الاجتماعية والتقليدية القائمة على القيم اللاهوتية والخطابية المثالية، نحو بيئة اجتماعية حديثة تعتمد على الفكر العقلاني والنظرة الشاملة والمنهج العلمي على أساس التعددية والنسبية والعينية والتعامل السلمي.

ولما كانت الديمقراطية عملية مجتمعية بنائية فإن المعوقات الاجتماعية تشكل قيداً وتوفر خللاً حقيقياً لحركة الشعوب ونمو قدرتها الذاتية وأرادتها المستقبلية وهي معضلة حقيقية لتنمية طلب فعال على الديمقراطية، وفيما يتعلق بالعراق نقول إن المجتمع العراقي يغلب عليه التفاوت لاسيما بين الريف والمدينة إلى جانب التباين العرقي والمذهبي والديني⁽¹⁾. وهذه التباينات الاجتماعية التي تجد تعبيرها في التعددية اللغوية والقومية والطائفية والقبلية، نجدها احدى القيود على التحول الديمقراطي في العراق، إذ إن هذه التعددية سلاحاً ذو حدين لكونها تمارس تأثيرها في اتجاهين بالعلاقة مع قيم التحضر، وقد تكون عامل تفتيت للمجتمع المدني ومنظّماته الحديثة وبخاصة في مرحلة التحضر أو المرحلة الانتقالية، لرفضها بالعلاقة مع أفكارها وقيمها المتعصبة، الأفكار والقيم السياسية الحديثة، من جهة أخرى يمكن أن تخلق هذه التعددية الاجتماعية عامل موازنة وقوة لمنع سيطرة الجزء على الكل باتجاه توافق المصالح الجزئية تحت مظلة المصباح العامة⁽²⁾. كذلك تجد هذه التعددية الاجتماعية ترجمتها في

(1) د. شذى زكي حسن، معوقات البناء الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص 91

(2) د. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات

الخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 255

تعمق مشكلة الولاءات الفرعية⁽¹⁾.

الكيانات المتغيرة، واستنفار دوافع الاستبعاد الإيديولوجي بين التكتلات المتنافذة⁽²⁾.

مواصلة مرحلة البناء الحضاري⁽³⁾.

هي محور النسيج الاجتماعي فما زال السلوك السياسي العراقي في نظر البعض ينزع

(1) المصدر نفسه، ص 256.

(2) ثامر عباس، المجتمع العراقي والدولة المركزية : الخيار الصعب والضرورة التاريخية، تشرين الثاني، 2013،

ينظر الرابط التالي: <http://www.kitabat.com/ar/print/19901.html>

(3) د. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 137.

التسامح والحوار والتفاعل والعقلانية⁽¹⁾.

الاتفاق حول الأسس العامة، إذ مما يؤكد عدم صحة الفكرة السابقة⁽²⁾.

ويبدو إن هناك عدة أمور ساعدت على بروز هذه الظواهر، منها⁽³⁾:

السياسي وعبادة الشخصية.

للمطبوعات، 2013)، ص 88.

العدد 55، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2011) ص 6.

والدولية، العدد 7، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2007)، ص 115

2. ساهمت ظاهرة ضعف المؤسسة السياسية العراقية في إن تصبح عامل تغذية للبيئة الاجتماعية التقليدية، ذلك إن غياب الديمقراطية في مؤسساتها وتنظيماتها الداخلية وشيوع العنف والاحتماء قاد إلى التعتيم على ظروف الفساد الإداري والشخصي والعجز الفكري وتدني الوعي والقسوة في حياتها الداخلية بما ولد كثرة الانشقاقات.

إلى جانب ذلك ساهمت ظروف تردي الوضع الاقتصادي وازدياد حالات العوز والبطالة إلى تعزيز حالة الولاءات الفرعية على حساب الولاء للوطن. لاسيما إن مسألة التمايزات الاجتماعية في المجتمع العراقي لا تقع في التنوعات الاجتماعية في حد ذاتها، بل في قيم وممارسات البيئة الاجتماعية التقليدية، فضلاً عن غياب نظام سياسي يحظى بالقبول العام لبناء السلام الاجتماعي ودفع عملية التحضر نحو النمو النمطي المتصاعد، وهذه الظروف عززت سمومها باتجاه إضعاف ظهور كتلة تاريخية كبيرة متألفة في سياق تحالف المصالح ونيل قبول عام لبرامجها بعد عام 2003⁽¹⁾.

وطالما أن المجتمع العراقي مجتموع متنوع فإن تشظي الولاءات فيه كرستها قيام سلطة التحالف المؤقتة بعد تعيين مجلس حكم انتقالي مؤسس على المحاصصة والتمثيل النسبي الطائفي والعراقي بدلا من التمثيل السياسي، فكان لذلك اعتبارات اجتماعية برزت في خلل الانتماء الوطني المبني أساساً على التعاقد بين الدولة والمجتمع إلى تعاقد بين الأفراد والجماعات وبدأت تظهر بوضوح سمات الانحياز إلى الجماعات التقليدية وأصبحت الولاءات الكامنة يعبر عنها صراحة، وهنا بدأت أزمات المجتمع العراقي⁽²⁾.

(1) المصدر نفسه، ص 116

(2) د. منى محمود علي، ثقافة الانتخاب في المجتمع العراقي انتخابات 2005 أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص 7

ولعل أهم تلك الأزمات هي أزمة الولاءات التي تفجر عنها فيما بعد أنواعاً من الأزمات المرتبطة بها كأزمة العنف والإرهاب وتغييب الآخر والفساد وغيرها. ومن أبرز تلك الولاءات⁽¹⁾:

1. الولاء الديني: عندما يختفي الولاء للوطن تطفو على السطح الولاءات الفرعية، ويبدو أن الولاء الديني هو أقربها للظهور لما له من علاقة وجدانية في الذات الإنسانية، وقد كان لتغييب النظام السابق فئات من المجتمع ذات طابع ديني وقع لا يخلو من التأثير بعد سقوطه، إذ أدى ارتفاع الأصوات من الطائفة المغيبة نتيجة الاستبعاد والظلم، إلى أن ينقسم الولاء الديني إلى ولاءات وأحزاب طائفية، وتحول إلى صراع سلطة ونفوذ. بعد أن تجاوزته الوعي الثقافي بأعمال العنف الطائفية رغم علو الشعارات السياسية الوطنية.
2. الولاء العشائري: سبق وان ذكرنا أنفاً أن النسيج الاجتماعي في العراق ينزع نحو العشيرة، لاسيما وان النظام السابق شجع هذا النوع من الولاء، لكن بترسخ هذه الظاهرة أصبحت تستخدم كأداة تقليدية (العصبية) لاسيما أن مجلس الحكم والحكومات المتعاقبة لم تستطع الفصم بينها وبين سلطة العائلات، ما أدى إلى تغليب الأعراف على القانون، وأصبح الولاء للعشيرة بمثابة الولاء للوطن، وهذا ما يمثل عائقاً أمام التوحيد السياسي في المجتمع.
3. الولاء الاثني: يمثل الأكراد نسبة غير قليلة من المجتمع عدا التركمان والأشوريين وباقي الأقليات العرقية الصغيرة، ومثل التفتيت العراقي الذي تعرضت له الأقليات من حرمان في حقوق المواطنة، عدا استباحة حقوقهم والمشكلات السياسية التي طالتهم وتعرف فئات منهم للتهجير أو تعريب مناطقهم، لذلك فإن منهج العنف الذي شملهم كان وراء تكتلهم وولائهم لجماعتهم الذي هو رد

(1) المصدر نفسه، ص 7-8

طبيعي للواقع الاجتماعي والسياسي الذي أعاق الوحدة الوطنية والذي كان أكثر بروزاً في ظهور أحزاب وحركات سياسية واجتماعية تختص بهمومهم.

صفوة القول إن بروز هذه الولاءات تحقق معدلة ضعف الدولة يقوي الولاءات، لاسيما وان الفوضى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية وغياب القانون أدت إلى تنامي الحس الديني، وأصبحت العشيرة والجماعات العرقية تمثل الملاذات الأمنة في مواجهه هذه الظروف، حتى إن الخوف أصبح ماثلاً من الانتماء إلى الأحزاب ذات البرامج السياسية منها إلى ذات التوجهات الاجتماعية الفتوية. ومن هنا كانت أزمات المجتمع العراقي، إذ أصبحت الولاءات أداة للمحافظة على الامتيازات أو هي محاولة للحصول على حقوق مسلوبة، فضلاً عن ذلك أسهمت التنشئة الاجتماعية ومستجدات النظام الحالي المحبطة والرؤية الغيبية للأحداث إلى جعل أفراد هذه الجماعات في موضع غير متوازن، إذ إن الترتيب الهرمي للجماعات الأثنية والطائفية تمنح البعض على حساب البعض الآخر: السلطة والنفوذ والمال⁽¹⁾. ويؤشر ذلك خلافاً في مسيرة التحول الديمقراطي في العراق، لا سيما أن الديمقراطية تنشد المواطن لا عرقه وطائفته، وصولاً إلى خلق منه فرداً متساوي في الحقوق والواجبات مع غيره من الأفراد. وبذلك نرى أن المشكلة الاجتماعية أسست لغيرها من المشكلات وعلى رأسها المشكلة السياسية مما أعاق وسيعيق عملية التحول الديمقراطي في العراق.

5. معوقات الثقافة السياسية في العراق

لعل من نافلة القول إن الثقافة السياسية هي جزء لا يتجزأ من الثقافة السائدة في مجتمع معين كما يرى في ذلك موريس دفرجة بيد أنها بمجموع عناصرها تكون تركيا منظماً ينطوي على طبيعة سياسية. ويذهب في ذلك غابريال الموند وسدني

(1) د. منى محمود علي، ثقافة الانتخاب في المجتمع العراقي انتخابات 2005 انموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص 8-9

فـيرىـا، إلى إن الثقافة السياسية تكون من عناصر إدراكية هي المعرفة وعناصر حسية هي العواطف، وعناصر تقييمية هي القيم. ويمكن القول في هذا الصدد إن الثقافة السياسية تعني بتوجهات الناس إزاء السلطة القائمة والنظام السياسي القائم، اعتماداً على قيم ومعتقدات شائعة تستمد قوتها من إطار ثقافي، موروث أو واعد⁽¹⁾.

وبالنسبة للعراق لا يزال واقع التحول الديمقراطي فيه ضمن المنطقة الضبابية، ويمكن وصف الديمقراطية في العراق بأنها ديمقراطية من دون جذور، والبحث عن هذه الجذور صعباً أن لم يكن مستحيلاً في ظل بيئة ثقافية سمتها الأبرز هي مرحلة انتقالية منقوصة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ولعل أول الحقائق التي نلتبسها في ذلك، تفيد أن أسوأ مقلب يواجه التحول الديمقراطي الحقيقي فيه أن يقبل غير الديمقراطيون بالديمقراطية سيما وإن غير الديمقراطيون في العراق هم الكثرة وهم الأغلبية أفراداً وجماعات، ولعل التفسير المعقول لهذا المقلب أن هذه الأغليات أفراداً وجماعات، عقلاً وسلوكاً لن تهضم الديمقراطية بعد، لأنها لم تشرئب بعد من الثقافة السياسية الديمقراطية⁽³⁾.

(1) د. عامر حسن فياض، الثقافة وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، ورد في بحوث الندوة العلمية للجمعية العراقية للعلوم السياسية الموسومة "إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق" تحرير د. أياد خلف حسين العنبر، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 18 تشرين الثاني 2009)، ص 128-129.

(3) د. عامر الفياض، الثقافة وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 127.

يضاف إلى ذلك أن الحكومات الانتقالية العراقية وخلال السنوات الماضية بعد عام 2003 لم تستطع أن ترسي على الأقل قواعد يمكن أن يؤسس عليها تعامل عراقي يكون فعالاً، وتغلق عن الماضي بكل ما فيها من مآسي وتخلف وتجاوز وأقصاء وتهميش وإعادة الاعتبار للمشاركات الاجتماعية والثقافية الفاعلة الرغبة التي يمكن أن تبنى عليها قواعد سياسية واقتصادية ينطلق منها الفعل العراقي حاضراً ويزدور ورائه الماضي بكل تفرعاته⁽¹⁾.

ويمكن أن نعزو ذلك إلى غياب الثقافة السياسية الديمقراطية في الخطاب السياسي العراقي فهو الآخر يتسم بالضبابية إذ أنه يتعامل مع الديمقراطية تعاملاً ذرائعياً، فالقوى السياسية بشقيها غير واضحة في حقيقة موقفها من الديمقراطية أولاً والليبرالية ثانياً، لكن ما دام النظام الديمقراطي يحقق لهم في الوقت الحاضر فرصة الوصول إلى السلطة والبقاء فيها فهم ملتزمون بالعمل الديمقراطي، وهنا سيتم إفراغ الديمقراطية من الثقافة التي تنشدها لا سيما في المنافسة السياسية، فالمنافسة في الديمقراطية تقوم على مفهوم الخصم، والخصم المطلوب التغلب عليه متقلب وقابل باستمرار لأن تتبدل هويته، على حين أن المنافسة الطائفية إلى تولدها غياب الثقافة الديمقراطية، تقوم على مفهوم العدو، والعدو ثابت ولا تتغير هويته، ولا سبيل إلى التغلب عليه إلا بقمعه أو حتى استئصاله⁽²⁾.

يبدو إن ذلك مرده إلى العنف السياسي المتجذر في الثقافة السياسية العراقية، وإن التفتيش في ثنايا تاريخ العراق السياسي الحديث ولا سيما في الفترة الممتدة من عام

(1) سهيلة عبد الأنيس، في معوقات التحول الديمقراطي في العراق دراسة في المعوقات الداخلية، مصدر سبق ذكره، ص 124 125

(2) د. أياد خلف حسين العنبر، العراق ديمقراطية من دون ديمقراطيين، ورد في بحوث الندوة العلمية للجمعية العراقية للعلوم السياسية الموسومة "إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق" تحرير د. أياد خلف حسين العنبر، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 18 تشرين الثاني 2009) ص 153.

1958 إلى 2003 ربما تساعدنا على معرفة إن اللاعنف في تلك المدة وما بعدها لا يوجد له مكان في الثقافة السياسية العراقية، فعند تتبع السلوك السياسي للنخبة الحاكمة بعد هذه الفترة نجد أنها تأسست على مداخل عنفية وإن اللاعنف يعد الاستثناء وليس القاعدة، وذلك ابتداء بصورة واضحة في عهد الرئيس عبد الكريم قاسم الذي وصل إلى السلطة عن طريق حركة انقلابية كانت فيها نهاية المملكة الهاشمية وبداية لمظاهر العنف السياسي التي تأسست عليها الجمهورية الأولى في العراق. وقد تجلّى ذلك بشكل واضح في محكمة الشعب أو محكمة مهداوي، التي تم تأسيسها بأمر من قبل عبد الكريم قاسم لمحكمة العسكريين والمدنيين وحتى الموظفين الذين كانوا يعملون في مؤسسات النظام الملكي، ثم ما لبثت إن تبذلت مهمة هذه المحكمة من محاكمة رموز النظام السابق إلى وسيلة لتصفية الخصوم السياسيين من حركة الضباط الأحرار التي قادت الانقلاب في عام 1958.

ولأن من اعتاد العنف لا يمكن أن يكون سوياً بسهولة، فانطلق العنف السياسي من عقالة ليكون الفصيل بين الحكام الجدد وأنصارهم، لتنتهي التجربة الجديدة في 18

تشرين الثاني 1963 بعد اقل من تسعة اشهر دامية، ألا إن العراق عاد وشهد من جديد نكوصاً وارتداداً ل ينتهي هذا الحكم في انقلاب عسكري في 17 تموز 1968، بيد إن ذلك لم يستمر طويلاً فبعد اقل من ثلاثة عشر يوماً قاد البعثيون انقلاب آخر ليعيدوا شركائهم الذين جائعوا بهم إلى الحكم من ركائز وحماة النظام السابق، مثل عبد الرزاق النايف وإبراهيم الداود، ولتبدأ أخطر وأشرس مرحلة دموية مر بها العراق على الإطلاق في تاريخه.

ذلك لان مسلسل العنف السياسي الذي يتجلى في الحسم وعزل الآخر أصبح ثقافة تقليدية عراقية بامتياز. ولا سيما في الفترة التي أعقبت انقلاب 30 تموز 1968، ففي هذه المرحلة تأسست السلطة في العراق على العنف السياسي المؤسس من قبل الحكومة وذلك بهدف التمسك بالسلطة بوجه أي معارضة سياسية أو عسكرية أو حتى شعبية وذلك للتحوط من المحاولات الانقلابية السابقة التي ما فتئت تطيح بالحكومات المتعاقبة منذ قيام الجمهورية في عام 1958. ألا إن ممارسة العنف لم تقتصر على المعارضة وإنما شملت صفوف الحزب الحاكم وذلك لتأطير السلطة وتثبيتها من الداخل بشكل أكثر سلطوية وأكثر تفرداً.

وإجمالاً بحلول عام 1981 لم يعد هناك وجود لأي مجموعة سياسية غير بعثية داخل العراق وأضحت السلطة حكراً على نظام الحزب الواحد. وبذلك أصبح أنموذج الحكم لرئيس المتغطرس والمهيمن على كل شيء المحاط بحشد من الموالين المذعنين الذي ما انفك أن ينزل عقاباً وحشياً بالمنافسين والخصوم المحتملين سيستمر حتى نهاية الأمر على يد قوات الاحتلال الأمريكية والبريطانية عند غزوها للعراق في عام 2003⁽¹⁾.

(1) عديد دويشا، عراق الحقبة الجمهورية، ترجمة مصطفى نعمان احمد، (بغداد: دار المرتضى للنشر والتوزيع،

لكن هذا لم يعني بالضرورة إن المفاعلات التي تولد العنف السياسي قد تم تفكيكها بشكل نهائي إذ لم يختفي العنف السياسي في العراق بعد سقوط النظام بقدر ما توسع وبدأ يأخذ أشكالاً أخرى من بينها الإرهاب والإقصاء الطائفي والعنفي، فإذا كان العنف في ظل العقود السابقة يتمحور حول الاختلافات الأيديولوجية بين الفرقاء السياسيين فإن العنف السياسي بعد عام 2003 أخذ يستم بطابع الاختلاف الطائفي وما ترتب عليه من أقصاء وعزل ورفض الآخر، ليمر العراق في هذه الفترة بمراحل متعددة كانت مداخل أساسية للعنف، وكانت أولى هذه المراحل هي مرحلة الشحن الطائفي مروراً بمرحلة الإرهاب والعنف السياسي، الذي كانت المرحلة السابقة مدخلاً لتأسيسه مروراً بمرحلة العزل السياسي وصولاً إلى تفاقم العنف في العراق والذي تجلّى بصورة لا غبار عليها في سقوط الموصل.

بيد إن الملفت للنظر إن ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003 أخذت تنتقل من سلوك لأنظمة سياسية سقطت بفعل انقلاب أو احتلال، إلى ثقافة لدى المكونات السياسية ومنها إلى المجتمع العراقي حتى أصبحت ثقافة العنف تعبير جماهيري تمثلت بمجموعة بوادر وعمليات قتل جماعي تستهدف مناطق ذات غالبيات سنية أو شيعية بهدف الانتقام أو التصفية الطائفية بناء على خلفيات مذهبية، وجرى تطهير طائفي في بغداد وبقية المحافظات ما حوّل المناطق التي كانت مختلطة من السنة والشيعية، إلى معازل لطرف واحد.

إن هذه الإشكالية (العنف) التي تسربت بعد عام 2003 من المؤسسة الحكومية إلى الطبقة السياسية ومنها إلى المجتمع العراقي، ترجع إلى إن عملية تشكيل الثقافة السياسية في هذه الفترة قامت على تطويع الذاكرة التاريخية واللجوء إليها كسبيل للوصول أو الحفاظ على السلطة. فقد أكد السياسيون الشيعة على استدعاء ذاكرة التهميش والمظلومية والإقصاء من السلطة منذ تأسيس الدولة وإن الآخرين يسعون

للحيلولة دون وصولهم للسلطة، وأكدوا أيضاً على أغليبتهم في المجتمع مما ينطوي على نحو خاص بأنهم الأحق في السلطة، وقد عملت الأحزاب الشيعية على نشر هذه الثقافة السياسية في أواسط الناشطين السياسيين ومن ثم إلى المجتمع⁽¹⁾.

وفي ظل هذه الحملة المشحونة دينيا وسياسيا بات العنف السياسي أحد أهم الوسائل لمقاومة الآخر، وكانت التشكيلة العرقية والطائفية للبنى المختلفة للحكومة عنصر توظيف بقدر ما كانت عنصر إسهام لانحدار البلد أجمالا إلى الولاءات العرقية والطائفية وبحلول أواخر عام 2006 كان الشيعة والسنة يقاتلون بعضهما بأعداد متزايدة على نحو غير مسبوق⁽³⁾.

(1) انظر محمد صادق الهاشمي، الثقافة السياسية للشعب العراقي وابرز تحولاتها، ط1 (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2013) ص43.

تصبو له من مصلحة، بحيث نجد هناك علاقة واضحة بين ممارسة العنف والعلاقة بين القوى السياسية، فكلما توترت العلاقة بين هذه القوى كلما ازداد العنف السياسي في البلد، ما يجعل العملية السياسية تعيش حالة من عدم الاستقرار، والمشكلة الأخرى بأن البعض من القوى السياسية لها ارتباطات بالقوى التي تنتهج الإرهاب لتحقيق أهدافها وذلك عن طريق توظيف الإرهاب أيضاً في تصارعها السياسي، مما يجعل من العنف حالة معقدة تجمع بين الإرهاب والعنف السياسي⁽¹⁾.

إن استعراضنا للعنف السياسي في العراق من عام 1958 إلى 2003 وما بعدها يفيد بأن اللاعنف لا وجود له في الثقافة السياسية العراقية، وإن العنف السياسي الذي وسم صفحاته كان تلبية ملازمة للسلوك السياسي العراقي، فعلى طوال هذه المدة عملت الأحزاب والقيادات العراقية الساعية إلى السلطة على تحويل المواطن لأداة عنفية من حيث يدري أو لا يدري، ومنحت الرضا على أعماله العنيفة طالما أنها تصب في مصالح السلطة وتثبيت أسسها الواهية، وبدلاً من أن تقوم بإثبات قوة القوانين وسلطة القضاء، أخذت تشرع قانون الغاب في كل مناسبة سياسية، ودخل المجتمع العراقي بعد عام 2003 بمشروعه السياسي ليحمل رؤية مشبع بهذا الإرث، ولم تتمكن النخب السياسية التي وصلت إلى السلطة من تنقية رؤيتها السياسية من آثار هذا العنف السياسي بقدر ما وجدت هي نفسها منجرفة في تياره⁽²⁾. وكأنما أصبح العنف السياسي وسيلة متأصلة في الثقافة السياسية العراقية ومتجذرة في السلوك السياسي

(1) باسم علي خريسان، ظاهرة العنف في العراق بين الإرهاب والعنف السياسي - قراءة في أقصاء العقل العلمي، موقع كتابات الإلكتروني، 16 تشرين الثاني 2011.

(2) د. علي سليم الوردي، مقترحات إلى المشروع السياسي العراقي 1921-2003، ط1، (بغداد: مطبعة الزمان،

للنخبة الحاكمة على مر هذه الأعوام رغم تبدل الأسس الفكرية لنخب السياسية التي حكمت العراق.

ذلك لان المناخات السياسية المشجعة على العنف تصاحبها مناخات ثقافية مشجعة على العنف ضد الآخر، وهذه المناخات الثقافية المبنية على الثقافة التقليدية أو على ثقافة العنف أو الاثنين معاً تبتعد عن ثقافة المساهمة التي تشكل المناخ الثقافي الملائم لسيادة اللاعنف والتسامح مع الآخر. وقد أدى غياب ثقافة المساهمة إلى سيادة ثقافة الحسم بدل من ثقافة التسوية، الأمر الذي جعل الشأن العراقي شأن مجتمع انفعالات وليس مجتمع تفاعلات، وهذا ما جعله مجتمع خلاف دموي وليس مجتمع خلاف سلمي، ذلك لان ثقافة الحسم تقوم على تصفية الأجساد بينما ثقافة التسوية تقوم على تصفية الأحقاد. وهكذا في ظل غياب ثقافة المساهمة أصبح التنوع في العراق هو تنوع متنافر متناذر وليس تنوعاً هارمونياً متجانساً، وقد أخذت طوافة السياسية تحمله إلى مخاطر الحرب الأهلية أو التقسيم أو الاثنين معاً⁽¹⁾.

وعلى الرغم إن مداخل العنف السياسي وسمت كل العهود الجمهورية في العراق ورغم أنها تداخلت مع التغيير بعد عام 2003 إلا إن طبيعة النظام السياسي المعاصر اللامركزي في العراق مشجعة على تجذير وزرع ثقافة اللاعنف وهنا استدراك للتساؤل الاتي: هل من الممكن أن يسود اللاعنف في الثقافة السياسية العراقية؟

يبدو إن فرص الثقافة السياسية العراقية تبدو ضئيلة أمام هذا الأمر، طالما إن قواعد اللعبة الديمقراطية في العراق لا يزال يخشى منها الكثير، لأنها من الممكن إن تكون رافعة لطرف وخافضة لآخر. وهنا تبرز الطائفية كأحد الأدوات الرافعة للطرف

(1) د. عامر حسن فياض، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، سلسلة كتاب الصباح الثقافي، العدد 13، (بغداد: مطبعة جريدة الصباح، 2007) ص 149.

الواقع الراهن من دون تغيير.

لأنها تروم وجودها، وهنا يكون الحث على الانتخاب كوسيلة اقتراع لا أداة للتغيير.

(1) د. أياد خلف حسين العنبر، العراق ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مصدر سبق ذكره، ص 154

(2) نقلا عن د. منى محمود علي، ثقافة الانتخاب في المجتمع العراقي انتخابات 2005 أنموذجا، مصدر سبق ذكره،

وبهذا فيكون الحث سلبى هنا لأنه يؤدي بالنهاية إلى ضمور التفكير بالتغيير بالانتخاب. وقد يلجا البعض لهذا الحث للشرعية موظفا الدين باعتبار الانتخاب واجب شرعي. وعندما يكون الانتخاب محبوب دينياً واثنياً وعرقياً، ستطفو هذه الهويات على الاختيار بالنهاية مما يؤدي إلى غياب الهوية الوطنية في الاختيار وعلى هذا الأساس يمكن أن نتصور مارثون الانتخابات في العراق في ظل غياب الثقافة السياسية. وهذا بدوره يعيق الإصلاح السياسي ويعمل كمحدد أساس على عملية التحول الديمقراطي في العراق.

عوضاً من الخاتمة

لم يكن سقوط الموصل نتيجة أساسية لفشل المؤسسة العسكرية العراقية وتقاطع الإرادات السياسية الداخلية فحسب، بل أن هذا السقوط يعد نموذجاً ومثالاً يجب الاعتبار به لتقاطع الإرادات الإقليمية والدولي في العراق، وهذا الأمر يفرض على العراق أن يبحث الخطى في الإصلاح السياسي، وأن يدرك حكومةً وشعباً أن العراق طالما ينتابه الضعف فانه ستكون هناك حوادث متشابهة لحادثة سقوط الموصل وأن كانت غير متماثلة، وعليه فإن العراق لا سبيل أمامه سوى أن يدرك في ظل هذا المرحلة الحالية ما الهوية التي يجب أن تحم الديمقراطية في العراق وأن تؤسس لعملية بناء دولة ناجعة وقادرة على امتلاك القوة وتوفير الأمن والسلام للشعب العراقي، وهذا الإدراك يحيلنا إلى التساؤل الآتي: من نحن؟

1. الهوية على أساس الطائفة

إذا كانت الديمقراطية في العراق تتم وفقاً للقواسم المشتركة بين فئات المجتمع كطوائف، فإن مصير الكتلة التاريخية سيختفي وسيكون الانتقال المنشود أصعب، ذلك لأن المعيار سيكون هنا للغالبيات المجتمعية وليس السياسية والذي يفيد، إذا كانت نسبة الشعب لطائفة ص أعلى من س، فإن الحكم سيكون ل (ص) مع تمثيل بسيط أو شكلي ل (س)، وهذا الحث عند الشروع به، وهو ما شرعنا به من عام 2003 وإلى الوقت الحاضر، سيستدعي الطائفية لا الإنجاز؛ للوصول إلى السلطة، وهنا ستصبح الديمقراطية أداة من أدوات النزاع، وليست سبيل لتسويته، وبذلك ستكون المشكلة عسيرة في التحول نحو الديمقراطية المنشودة في العراق، لاسيما أن التكتل على أساس الطائفة يعطي ميزة للأكراد في طريق الوصول إلى السلطة وقد يكون هنا دورهم صانعي ملوك كما يقال. كما أن التكتل على أساس الطائفة سيضعف الحكومة في

إدارة الدولة لان التحالفات ستكون على أساس المركز والأطراف، فالمركز هم الكرد في حين الأطراف هم الشيعة والسنة، وأينما تكون المصلحة الكردية سيكون التحالف وهنا تدخل المساومات دوراً ليس في إدارة الدولة وإنما في تقسيمها أو توزيعها كمنافع مقابل الوصول إلى السلطة، وهذا الخيار يوشر قيداً آخر لا سيما إذا كان التحالف مع الأكراد على أساس طائفي، وهذا ما سيضفي على الأكراد ميزة مضافة كثقل آخر من باب الإقصاء للطرفي السني والكرد.

2. الهوية على أساس القومية

أما إذا كانت الديمقراطية في العراق تتم وفقاً للقواسم المشتركة بين فئات المجتمع كعرب وأكراد وأقليات أخرى، فإن نسبة العرب تزيد عن 75٪، ونسبة الأكراد تصل إلى 18٪ أو أقل، والباقي أقليات، سيسهم ذلك نوعاً ما في إنشاء الكتلة التاريخية للقاعدة الديمقراطية ولو بصورة نسبية، لاسيما أن هذا الخيار سيقضي نسبياً على التفاوت الطائفي بين الشيعة والسنة، وهنا ستكون الأغلبية سياسية لا مجتمعية، مع وجود الأكراد والأقليات الأخرى في الحكم تكتمل الصورة التعددية للديمقراطية في العراق، وعلى الرغم من أن ذلك الخيار قد يوشر تكتلاً قومياً، أو ربما يستدعيه، ولكن لا مناص منه في ظل الامتداد العربي للعراق، والواقع التاريخي يؤكد حتمية هذا الخيار، مع علمنا بالواقع الجغرافي العربي الذي يعد العراق امتداداً له.

ذلك بأن أهمية هذا الخيار تكمن في أن التقسيم الطائفي في العراق أبعده عن المحيط العربي، وبذلك فإن تبني هذا الخيار يجعل من الفرصة لانغماس العراق في المحيط العربي أكبر، فبعد أن كانت الحكومة العراقية لا تتمتع بالقبول العربي وهذا ما اتضح بعد احتلال العراق عند تشكيل مجلس الحكم، سيكون عامل إرساء هذه الحكومة حافزاً للدول العربية، لأنه يعيد العراق إلى وضعه السابق.

المصادر

أولاً: الكتب العربية

1. حسنين توفيق إبراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج، ط2، دراسات عراقية، العدد الأول، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يناير 2005)
2. د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، ط1، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010)
3. د. أياد حلمي الجصاني، احتلال العراق ومشروع الإصلاح الديمقراطي الأمريكي حقائق وأوهام، (بغداد: مكتبة دار الكتاب العربي، 2008)
4. د. حامد ربيع مبدا شد الأطراف وتطور السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط خلال الثمانينات، (بغداد: مركز البحوث والعمليات والمعلومات. 1983)
5. د. حامد ربيع، قراءة في فكر علماء الاستراتيجية كيف تفكر إسرائيل، الكتاب الثالث، الجزء الثاني، (القاهرة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)
6. د. حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون، النفط والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الأمريكي رؤية مستقبلية، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، عدد 15، (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2007)
7. د. عامر حسن فياض، ديمقراطية العرب البحث عن الهوية، (بغداد: مركز همورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2013)
8. د. عامر حسن فياض، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، سلسلة كتاب الصباح الثقافي، العدد 13، (بغداد: مطبعة جريدة الصباح، 2007)

9. د. عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي (النفط، الاختلال الهيكلي، البطالة)، سلسلة كتب، عدد 30، (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2008)
10. د. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)
11. د. علي سليم الوردي، مقترحات إلى المشروع السياسي العراقي 1921-2003، ط1، (بغداد: مطبعة الزمان، 2005)
12. د. فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003، دراسات جامعية، (بيروت: العارف للمطبوعات، 2013)
13. د. منعم صاحي العمار، العراق ومنظومة الأمن الخليجي دراسة في خيارات المرحلة القادمة، ط1 (بغداد: مطبعة الغفران للخدمات الطباعة، 2012)
14. دستور جمهورية العراق، الطبعة السابعة، الدائرة الإعلامية لمجلس النواب، 2013.
15. رائد الحامد، عراق ما بعد أمريكا واقع الانسحاب وصورة المستقبل، ط1، (القاهرة: مركز بغداد للدراسات والاستشارات، 2010)
16. سيار الجميل وآخرون، الموقع الجغرافي للعراق وأهميته الاستراتيجية، ورد في العراق دراسات في السياسة والاقتصاد، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006)
17. عبد الحميد الغانم، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في العراق، (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2008)
18. فنان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)
19. محمد صادق الهاشمي وآخرون، الموقف الإقليمي من الانسحاب الأمريكي من العراق، سلسلة كتب، عدد 48، (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2011)

20. محمد صادق الهاشمي، الثقافة السياسية للشعب العراقي وأبرز تحولاتها، ط1 (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2013)
21. هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)
22. هاشم الهاشمي، عالم "داعش" تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ط1، (لندن: دار الحكمة، 2015).

ثانياً: الكتب المترجمة

1. أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط2، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)
2. تيرتا بارزي، حلف المصالح المشتركة التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، ترجمة أمين الأيوبي، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)
3. تيرتا بارزي، إيران والمجتمع الدولي، ترجمة زينة إدريس، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)
4. عديد دويشا، عراق الحقبة الجمهورية، ترجمة مصطفى نعمان احمد، (بغداد: دار المرتضى للنشر والتوزيع، 2013)
5. موسوعة الاستراتيجية، بأشراف تيري دي مونبريال وجان كلين، ترجمة د. علي محمود مقلد، ط1، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)

ثالثاً: الندوات والمؤتمرات

1. د. أياد خلف حسين العنبر، العراق ديمقراطية من دون ديمقراطيين، ورد في بحوث الندوة العلمية للجمعية العراقية للعلوم السياسية الموسومة إشكاليات التحول الديمقراطي في

العراق" تحرير د. أياد خلف حسين العنبر، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 18 تشرين الثاني 2009)

2. د. عامر حسن فياض، الثقافة وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، ورد في بحوث الندوة العلمية للجمعية العراقية للعلوم السياسية الموسومة إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق" تحرير د. أياد خلف حسين العنبر، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 18 تشرين الثاني 2009)

3. د. عبد الجبار احمد عبد الله، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، ورد في بحوث الندوة العلمية للجمعية العراقية للعلوم السياسية الموسومة إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق" تحرير د. أياد خلف حسين العنبر، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 18 تشرين الثاني 2009)

4. د. عبد الستار عبد الجبار موسى، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في بلدان التحول الريعية العراق انموذجاً، ورد في بحوث الندوة العلمية للجمعية العراقية للعلوم السياسية الموسومة إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق" تحرير د. أياد خلف حسين العنبر، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 18 تشرين الثاني 2009)

5. د. عبد علي كاظم المعموري، الفلسفة الاقتصادية وبناء المستقبل في العراق، ندوة كلية العلوم السياسية جامعة النهرين (العراق وبناء المستقبل -الرؤى والأفاق) (بغداد: 25 أيار 2011)

6. د. مثنى المهداوي، اثر التحول الديمقراطي على السياسة الخارجية العراقية، ورد في بحوث الندوة العلمية للجمعية العراقية للعلوم السياسية الموسومة إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق" تحرير د. أياد خلف حسين العنبر، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 18 تشرين الثاني 2009)

رابعاً: الدوريات

1. حسن أبو طالب ، فاعلية مفقودة: تعقيدات الإدارة العربية للأزمة السوري، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، (القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 2012)
2. خالد المعيني، الاحتلال المزدوج: التنافس الإقليمي على ملء الفراغ في العراق، مجلة آراء حول الخليج، العدد 61، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2009)
3. خضر عباس عطوان، جيرة إيران في ميزان الأمن الخليجي خيارات ما بعد الصداقة والعداوة، مجلة آراء حول الخليج، العدد 82، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يوليو 2011)
4. ياسين البكري، إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاسها على التجربة العراقية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 27، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2009)
5. احمد والي حسين، عرض أطروحة دكتوراه بعنوان توظيف فكرة الديمقراطية في الاستراتيجية الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، العددان الحادي والعشرون والثاني والعشرون، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة لنهرين، 2010)
6. أسامة أبو رشيد، سياسة إدارة أوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي، سلسلة تحليل السياسات، (الدوحة: للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2014)
7. افتتاحية نشرة العراق في مركز الأبحاث العالمية، العدد 80، (مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة كربلاء، 9 تموز 2014)
8. انظر د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية الإقليمية عام 2013، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يناير 2013)
9. انظر نيكول ستراك، الصفقة السعودية المقترحة لشراء أسلحة أمريكية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 73 (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2010)

10. بشير عبدالفتاح، هيلاري كلينتون إعادة صياغة العلاقات الأمريكية الصينية، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد 172، المجلد الخامس عشر، (القاهرة: مركز الأهرام، أبريل 2009)
11. بيار مصطفى سيف الدين، اتجاهات السياسة التركية نحو كردستان العراق في التسعينيات من القرن العشرين، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد 2، المجلد 4، (كركوك: جامعة كركوك، 2009)
12. تشارلز ليستر، تحديد معالم الدولة الإسلامية، دراسة تحليلية، العدد 13، (الدوحة: مركز بروكنجز، ديسمبر 2014)
13. التقرير الثاني للأمين العام، المقدم عملاً بالفقرة 6 من القرار 20122061، برقم S/2013/2012، ص 4
14. التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، سلسلة: تحليل السياسات، (معهد الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، أبريل 2012).
15. جيمس رسل، تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ط 1، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد 90، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005)
16. حامد محمود، إيران واستراتيجية ملء الفراغ في العراق، ملف الأهرام الاستراتيجي، (القاهرة: مركز الأهرام، أغسطس، 2009)
17. د. احمد سلمان العموري، العراق في الاستراتيجية التركية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 25، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2008)
18. د. احمد عدنان كاظم، مؤسسة السلطة في العراق بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، العدد 19، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2011)

19. د. احمد عمر الراوي، البطالة في العراق الواقع وتحديات المعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 26 (بغداد: الجامعة المستنصرية 2010)
20. د. السيد أمين شلي، العلاقات الأمريكية الصينية بين التعاون والمواجهة، ملف الأهرام الاستراتيجي. العدد 191، (القاهرة: مركز الأهرام، نوفمبر 2010)
21. د. بتول هليل الموسوي، العراق في الاستراتيجية الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 25، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2008)
22. د. حسن تركي عمير، إشكالية التحول الديمقراطي في العراق دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية، العدد 58، (جامعة ديالى: كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2013)
23. د. حسين حافظ وهيب، استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط، مجلة السياسية والدولية، العدد 18، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2011)
24. د. خضر عباس عطوان، العراق والخروج من أحكام الفصل السابع: الخيارات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 34، (بيروت: مركز الوحدة العربية، ربيع 2012)
25. د. خالد الحروب، حسابات حذرة محددات الدعم الخليجي للتغيير في سوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، (القاهرة: مركز الأهرام، أبريل 2013)
26. د. خضر عباس عطوان، النفوذ الإيراني في العراق واثره على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 59، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أغسطس 2009)
27. د. ستار جبار علاي، العراق وأمريكا وإشكالية الأمن في المنطقة، مجلة آراء حول الخليج، العدد 73 (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2010)

28. د. شذى زكي حسن، معوقات البناء الديمقراطي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 17، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2005)
29. د. عامر حسن الفياض، أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 3، (بغداد: مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يونيو 2012)
30. د. عبد الحفيظ محبوب، اصطفايات إقليمية جديدة في المنطقة بقيادة دول مجلس التعاون، مجلة آراء حول الخليج، العدد 88، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يناير 2012)
31. د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، دول مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية الإقليمية عام 2013، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يناير 2013)
32. د. عبير سهام مهدي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة: العراق أنموذجا، مجلة دراسات سياسية، العدد 16، (بغداد: بيت الحكمة، 2010)
33. د. علي احمد الطراح، مستقبل العلاقات الكويتية العراقية واضطرابات الربيع العربي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 85، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2011)
34. د. فكرت نامق العاني، العراق بين قيود الفصل السابع وبنود الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية دراسة تحليلية، مجلة قضايا سياسية، العدد 23-24، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011)
35. د. محمد حلمي عبد الوهاب، النفوذ الإيراني وتحولاته، مجلة آراء حول الخليج، العدد 49، (جدة: مركز الخليج للأبحاث، أكتوبر 2008)
36. د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق (2003-2006) دراسات إقليمية، العدد 12، (جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، 2008)

37. د. محمد كامل محمد الربيعي، مستقبل العلاقات العراقية - الإيرانية، المجلة السياسية والدولية، العدد 10، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2008)
38. د. محمود سالم السامرائي، احتلال العراق والتحديات الجو استراتيجية لأمن الخليج العربي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 82، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يوليو 2011)
39. د. مصطفى شفيق علام، تغير السياسات في الفكر الاستراتيجي الأنماط والمحددات، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، يونيو 2009)
40. د. معتر سلامة، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، كراسات استراتيجية، العدد 209، (القاهرة: مركز الأهرام 2010)
41. د. منى محمود علي، ثقافة الانتخاب في المجتمع العراقي انتخابات 2005 أنموذجاً، مجلة آداب المستنصرية، العدد 55، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2011)
42. د. مهند العزاوي، ايران والبحث عن دور فوق إقليمي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 93، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يونيو 2012)
43. د. نوار محمد ربيع، اثر الأزمة المالية العالمية على السياسة الأمريكية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 36، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2011)
44. رائد فوزي احمد، النفوذ الإيراني في العراق ضمن اطار الاستراتيجيات والواقع، مجلة آراء حول الخليج، العدد 59، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، أغسطس 2009)
45. سهيلة عبد الانيس، في معوقات التحول الديمقراطي في العراق دراسة في المعوقات الداخلية، مجلة السياسية والدولية، العدد 7، (بغداد: الجامعة المستنصرية، 2007)
46. طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 41، (بغداد مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية 2010)
47. عبد العزيز بن عثمان بن صقر، السلوك الإيراني والصمت الأمريكي، مجلة آراء حول الخليج، العدد 92، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، مايو 2012)

- العدد 88، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، يناير 2012)

58. معضلة أوباما العراقية وخياراته تجاهها، إعداد وحدة تحليل السياسات، سلسلة: تقدير موقف، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2014)
59. ميثاق خير الله خلود، مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي، دراسات إقليمية، العدد 21، (جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، 2011)
60. هاني إدريس، تركيا أنشودة العثمينة على إيقاع الهوية الممزقة، مجلة همورابي للدراسات، العدد 3، (بغداد: مركز همورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يونيو 2012)

خامساً: الصحف

1. 'داعش' يدفع آلاف الجنود العراقيين ليكونوا ... فضائيين" صحيفة كتابات الإلكترونية، 3 تشرين الأول، 2014. ينظر الرابط الآتي: <http://kitabab.com/ar/page/03/10/2014>
2. حملة كردية في الولايات المتحدة لنيل التأييد والحماية لكردستان، صحيفة الاتحاد، الصحيفة المركزية لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني. انظر الرابط الآتي: <http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=25596>
3. الخارجية الأميركية: العنف في العراق وسوريا اسهم بزيادة ضحايا الإرهاب 60٪، صحيفة المدى، العدد (3070) 4 أيار 2013. <http://www.almadapaper.net/ar/newsdetails.aspx?newsid=463865>
4. سعدي أحمد بيرة، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني في تصريح لصحيفة الشرق الأوسط على الرابط الآتي: <http://www.qanon302.net/articles/2014/09/03/30719>
5. سلام الزيدي، قادة البيشمركة متهمون بسقوط الموصل والبارزاني يطالب بضمن المشتركة في تحريرها، صحيفة المراقب العراقي، العدد 1193، 8 نيسان 2015، ص 1.

6. ضابط عراقي يروي خفايا سقوط الموصل، صحيفة خندان الإلكترونية، 26 تموز 2014،

ينظر الرابط الاتي: <http://xendan.org/arabic/drejaA.aspx?Imara=740&Jor=2>

7. مجدي خليل، مفهوم جماعات الضغط ووضع مصر منها، صحيفة إيلاف الالكترونية، 15

تشرين الثاني، 2007، ينظر الرابط الاتي:

<http://www.elaph.com/ElaphWeb/ElaphWriter/2007/11/280148.htm#sthash.qJz>

VE2tx.dpuf

8. هادي عزيز علي، القرار 2107 لم يخرجنا من الفصل السابع بعد، صحيفة المدى،

العدد (2835)، 3 تموز 2013

9. وائل عصام، سقوط الموصل: تمرد سني بقيادة "داعش" مع صوفية النقشبندية وبعثيين من

جيش صدام، صحيفة القدس العربي، 11 حزيران 2014

سادساً: المصادر الإلكترونية

1. اتفاقية الاطار الاستراتيجي، انظر نص الاتفاقية:

<http://photos.state.gov/libraries/iraq/216651/US-IRAQ/US->

Iraq Strategic Framework Agreement ARa.pdf

2. ائيل النجيفي: تحرير الموصل هو ثمن اعلان الإقليم، الهيئة العامة للمناطق

الكوردستانىة خارج إدارة الأقلىم، 11 حزيران 2014، ينظر الرابط الاتى:

http://krg-kagb.org/arabic/print.php?art_id=17583

3. اثيل النجيفي، الصفحة الرسمية على الفيس بوك، 11 حزيران 2014، ينظر الرابط الاتي:

<https://www.facebook.com/AlnuiaifiAtheel/posts/648004918618670>

4. الإفراج عن 4224 متهما بالإرهاب لم تثبت إدانتهم خلال 9 شهور، أعلام السلطة

القضائية الاتحادية، 14 تشرين الأول 2014، للمزيد ينظر الموقع الاتنى:

[/http://www.iraqja.iq/view.2566](http://www.iraqja.iq/view.2566)

5. الأمانة العامة لمجلس الوزراء، قرارات مجلس الوزراء للجلسة رقم 11، في 25 تشرين

الثاني 2014، ينظر الرابط الاتي: <http://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=5471>

6. الأمم المتحدة تعلن أن العنف في العراق خلال شهر آذار حصد ما لا يقل عن 1609

أشخاص، المدى برس، 08 /04 /2013 ينظر الرابط الاتي:

<http://www.almadapress.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=9672>

7. انظر كيف سيتعامل المالكي مع اعتصام الأنبار؟ bbc على الرابط الاتي:

http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2013/12/131224_comments_iraq_mal

[iki_anbar_protests.shtml](http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2013/12/131224_comments_iraq_mal_iki_anbar_protests.shtml)

8. باسم علي خريسان، ظاهرة العنف في العراق بين الإرهاب والعنف السياسي - قراءة في

أقصاء العقل العلمي، موقع كتابات الإلكتروني، 16 تشرين الثاني 2011

9. بيان اتحاد القوى الوطنية على الرابط الاتي

http://alzawraanews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=41

[276:2014-08-31-19-18-50&catid=1:2013-02-17-17-25-32&Itemid=3](http://alzawraanews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=41)

10. بيان كتلة مستقلون، 11 /9 /2014، على الرابط التالي: <http://cutt.us/AZoRi>

11. تقرير: ارتفاع ضحايا العنف في العراق خلال العام 2011، روسيا اليوم 3-1-2012

<http://cutt.us/jjciB>

12. تكريت مدينة صدام حسين تسقط كثاني مدينة بعد الموصل بيد داعش،

12 حزيران 2014. شبكة البيضاء برس، للمزيد ينظر الرابط الاتي:

<http://www.albidapress.net/press/news.php?action=view&id=36462#.U58vdyxy5q4>

13. ثامر عباس، المجتمع العراقي والدولة المركزية : الخيار الصعب والضرورة التاريخية، تشرين الثاني، 2013، ينظر الرابط التالي: <http://www.kitabat.com/ar/print/19901.html>
14. جوناثان ماركوس، عوامل وقفت وراء انهيار الجيش العراقي السريع، بي بي سي، 14 يونيو/ حزيران، 2014
15. جيم موير، هل يؤدي النزاع في العراق لتعزيز حلم الأكراد بالاستقلال؟ بي بي سي - أربيل، 14 يونيو/، 2014. ينظر الرابط الاتي
- http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/06/140614_iraq_kurds_dream.shtml
16. د. عماد عبد اللطيف سالم، العراق وإشكاليات الفصل السابع: الأبعاد الاقتصادية والسياسية واستراتيجيات الخروج، الحوار المتمدن، العدد 3060، 2010 / 7 / 11، ينظر الرابط التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=222064>
17. د. عماد عبد اللطيف سالم، العراق والكويت والولايات المتحدة الأمريكية مأزق الملفات العالقة (الديون ، التعويضات ، ترسيم الحدود البرية والبحرية)، الحوار المتمدن-العدد: 3372 - 2011 / 5 / 21، ينظر الرابط التالي:
- <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=259906>
18. د. هدى زوير الدعيمي، البطالة في العراق الواقع والانعكاسات، مركز أنماء للبحوث والدراسات، 03-02-2011، ينظر الرابط التالي:
- <http://enmaacenter.org/news.php?action=view&id=37>
19. د. عبد علي كاظم المعموري و رندا طلال الربيعي، إشكالية التحول في الاقتصاد العراقي (ضبابية الرؤية وغياب المنهج) كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين منشور في مركز همورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ينظر الرابط التالي:

28. العبادي يُطهر الجيش العراقي من الجنود الفضائيين، ميدل إيست أونلاين، 30 تشرين

الثاني 2014. ينظر الرابط الاتي: <http://www.middle-east-online.com/?id=189193>

29. علاء حسن، الفضائيون إحدى ظواهر الفساد في الجيش العراقي، تقارير وحوارات،

الجزيرة نت، 12 تشرين الثاني 2014.

30. قرار مجلس الأمن المرقم 2107 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6990 المعقودة في 27

حزيران 2013 ينظر الرابط الاتي:

[http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2107\(2013](http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2107(2013)

31. قرارات الجلسة الأولى لمجلس الوزراء للحكومة العراقية المنتخبة، بتاريخ 9/9/2014،

على الرابط الاتي: <http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=5223>

32. قرارات مجلس الوزراء للجلسة رقم 12، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 2 كانون الأول

2014، ينظر الرابط الاتي: <http://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=5507>

33. القضاء يفرج عن 2779 متهماً لم تثبت إدانتهم بالإرهاب الشهر الماضي، أعلام السلطة

القضائية الاتحادية، كانون الأول 2014، للمزيد ينظر الموقع الاتي:

<http://www.iraqja.iq/view.2628>

34. الكردستاني: قوات البيشمركة لن تنسحب من كركوك والمناطق المتنازع عليها، ينظر الرابط

الاتي <http://www.alsumaria.tv/news/103326>

35. مسعود بارزاني يهدد بانسحاب الكرد من الحكومة العراقية مقابلة مع bbc

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/05/140510_iraq_barzani_kurds.shtml

36. مشروع قرار المرقم (5747)، انظر الموقع الرسمي لدائرة العلاقات الخارجية في حكومة

إقليم كردستان على الرابط الاتي: <http://dfr.krg.org/a/d.aspx?l=14&a=44303>

37. المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء حيدر العبادي، 19 كانون الأول 2014. للمزيد ينظر

الرابط الاتي: <http://www.pmo.iq/press/19-12-2014.htm>

38. نصر وثيقة الاتفاق السياسي بين الكتل المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية، على الرابط

الآتي: <http://www.xendan.org/arabic/drejaA.aspx?Jmara=1792&Jor=2>

39. هاني فؤاد الفراش، بالخرائط... كيف سقطت الموصل؟ ومن المسؤول، موقع قناة الحرة

عراق، شبكة الشرق الأوسط للإرسال، 20 تشرين الثاني 2014، ينظر الرابط الآتي:

<http://www.alhurra.com/content/how-mosul-fell-iraq-isis/261101.html>

سابعاً: المصادر الأجنبية:

1. Ali Younes, Iraq: An all out sectarian war is looming . Saddam Hussein's former army fighting its way back, The Arab Daily News, June 14, 2014.at: <http://thearabdailynews.com/2014/06/14/sectarian-war-looming-iraq-saddam-husseins-former-army-fighting-way-back/> Al-Nusra Commits to al-Qaida, Deny Iraq Branch 'Merger'. Naharnet Agence France-Presse. 10 April 2013. At: <http://www.naharnet.com/stories/en/78961-al-nusra-commits-to-al-qaida-deny-iraq-branch-merger/>
2. Barak Salmoni ,Responsible Partnership: The Iraqi National Security Sector after 2011 ,Policy Focus 112 ,Policy Analysis ,The Washington Institute ,May 2011. At: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/responsible-partnership-the-iraqi-national-security-sector-after-2011>
3. Catherine Philp, Every US soldier who has fought there has the same question, Analysis, The Times Newspapers, June 12 2014.
4. Catherine Philp, Islamist fanatics' fiefdom extends 200 miles across Syria and Iraq, Analysis, The Times Newspapers, June 11 2014.
5. CIA: IS has 20,000-31,500 Fighters in Iraq, Syria, Tempo Inti Media Tbk. 12 September 2014. At: <http://en.tempo.co/read/news/2014/09/12/074606495/CIA-IS-has-20000-31500-Fighters-in-Iraq-Syria>
6. Eli Lake ,Obama's intelligence pick linked to Saudi Arabia ,The Washington Times , February 27 ,2009. At: <http://www.washingtontimes.com/news/2009/feb/27/obamas-intelligence-pick-linked-to-saudi-arabia/print/>
7. Eli lake ,U.S. Taps Old Allies for New Iraq War ,The Daily Beast ,World News , 06.19.2014. At: <http://www.thedailybeast.com/articles/2014/06/19/u-s-turns-to-old-frenemies-for-new-iraq-war.html>

8. Eli lake, U.S. Taps Old Allies for New Iraq War, The Daily Beast, World News, 06.19.2014. At: <http://www.thedailybeast.com/articles/2014/06/19/u-s-turns-to-old-frenemies-for-new-iraq-war.html>
9. Gareth Stansfield, Kurdistan Rising: To Acknowledge or Ignore the Unraveling of Iraq, Middle East Memo, Number 33, The Brookings Institution, July 2014
10. Gopal Ratnam and Kate Brannem, Iraq Needs Weapons But Can It Keep Them? , Report in Foreign Policy ,20 November ,2014. At: <http://foreignpolicy.com/2014/11/20/iraq-needs-weapons-but-can-it-keep-them/>
11. Gregory Gause, Can Iraq Survive the ISIS Storm, The Council on Foreign Relations ,Interviewee Brookings Institution Doha Center ,June 17 ,2014. At: <http://www.cfr.org/iraq/can-iraq-survive-isis-storm/p33143>
12. Gregory Gause, Can Iraq Survive the ISIS Storm, The Council on Foreign Relations ,Interviewee Brookings Institution Doha Center ,June 17 ,2014. At: <http://www.cfr.org/iraq/can-iraq-survive-isis-storm/p33143>
13. Guy Taylor, Iraqi Kurds seek independence but with voice in Baghdad, The Washington Times ,July 2 ,2014. Read more: <http://www.washingtontimes.com/news/2014/jul/2/iraqi-kurds-seek-independence-but-with-voice-in-ba/?page=all>
14. <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iraq-needs-u.s.-aid-now>
15. <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/middle-east-policy-planning-for-a-second-obama-administration-memo-from-a-f>
16. Islamic State weapons in Iraq and Syria ,Conflict Armament Research ,London , First published in September 2014
17. Jamal Falahat ,Obama wages war against Islamic State ,September 11 ,2014. <http://arabspring-news.com/obama-wages-war-against-islamic-state/>
18. James F. Jeffrey ,Assessing the Strategic Threat from ISIS ,Congressional Testimony ,The Washington Institute for Near East Policy ,February 12 ,2015
19. Jay Solomon ,Iraqi Kurd Officials Lobbying for Independence in Washington ,The Wall Street Journal ,July 3 ,2014. At: <http://online.wsj.com/articles/iraqi-kurd-officials-lobbying-for-independence-in-washington-1404407746>

- 213

31. Melissa G. Dalton and Nora Bensahel ,Revitalizing the Partnership: The United States and Iraq a Year after Withdrawal ,Center for a New American Security , Policy Brief ,December 19 ,2012.
32. Melissa G. Dalton and Nora Bensahel ,Revitalizing the Partnership: The United States and Iraq a Year after Withdrawal ,Center for a New American Security , Policy Brief ,December 19 ,2012
33. Michael Knights ,Iraq Needs U.S. Aid Now ,USA Today ,Policy Analysis ,The Washington Institute ,January 13 ,2014. At:
34. Michael Knights ,Iraq War III Has Now Begun ,Foreign Policy ,Policy Analysis , The Washington Institute ,June 11 ,2014. At:
<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iraq-war-iii-has-now-begun>
35. Michael Knights ,Iraqi Kurdistan: The Middle East's Next 'Little Sparta' The Washington Institute ,November 23 ,2014. Also available on at:
<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraqi-kurdistan-the-middle-easts-next-little-sparta>
36. Michael Knights ,What Iraq's Kurdish Peshmerga Really Need ,Policy Watch 2299 , the Washington Institute ,August 7 ,2014. At:
<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/what-iraqs-kurdish-peshmerga-really-need>
37. Michael Knights ,Why Iraq Should Get Apache Gunships ,Policy Watch 2191 ,The Washington Institute ,January 13 ,2014. At:
<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/why-iraq-should-get-apache-gunships>
38. Michael Knights ,Why Iraq Should Get Apache Gunships ,Policy Watch 2191 ,The Washington Institute ,January 13 ,2014. At:
<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/why-iraq-should-get-apache-gunships>

- 215

<http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/05/28/remarks-president-united-states-military-academy-commencement-ceremony>

50. Richard N. Haass and Martin Indyk ,Beyond Iraq A New U.S. Strategy for the Middle East ,Foreign Affairs ,Issue ,from our January/February 2009. At:
<http://www.foreignaffairs.com/articles/63718/richard-n-haass-and-martin-indyk/beyond-iraq>
51. Robert Fisk ,Bombs away! US to the rescue – but only of certain minorities ,not Muslims ,The Independent ,Friday 8 August 2014. At:
<http://www.independent.co.uk/voices/comment/bombs-away-us-to-the-rescue--but-only-of-certain-minorities-not-muslims-9658058.html>
52. Robert Satloff ,Middle East Policy Planning for a Second Obama Administration ,Policy Watch 1995 ,Policy Analysis ,The Washington Institute ,November 9 ,2012. At:
53. Sarah Birke, how al-Qaeda Changed the Syrian War, New York Review of Books, December 27, 2013. At: <http://www.nybooks.com/blogs/nyrblog/2013/dec/27/how-al-qaeda-changed-syrian-war/>
54. Sirwan Kajjo, The Rise of ISIS, a Golden Opportunity for Iraq's Kurds, Washington DC, Carnegie Endowment for International Peace, June 19, 2014
55. Soner Cagaptay and David Pollock, Whatever Happened to "The Turkish Model"? ,Policy Analysis, The Washington Institute for Near East Policy, January 7, 2013
56. Soner Cagaptay and Tyler Evans ,Turkey's Changing Relations with Iraq: Kurdistan Up ,Baghdad Down ,Policy Focus 122 ,The Washington Institute for Near East Policy ,October 2012
57. Soner Cagaptay, Is Turkey Finally Ready to Make Peace with the Kurds Policy ,The Atlantic, January 23, 2013. See on link:
<http://www.theatlantic.com/international/archive/2013/01/is-turkey-finally-ready-to-make-peace-with-the-kurds/267419/>
58. Soner Cagaptay ,Turkey's Distinctive Brew ,Policy Analysis ,The Washington Institute for Near East Policy ,December 11 ,2012

59. Soner Cagaptay ,Turkey's Foreign Policy Pivot ,Policy Analysis ,The Washington Institute for Near East Policy ,March 21 ,2012
60. Ted Galen Carpenter ,The Iraq Debacle Continues ,The National Interest ,January 3 , 2013. At: <http://nationalinterest.org/commentary/the-iraq-debacle-continues-7922>
61. The Gulf those annoying democrats ,The Economist Newspaper ,Sep 8th 2012. At: <http://www.economist.com/node/21562256>
62. Timothy Williams and Duraid Adnan, Sunnis in Iraq Allied with U.S. Rejoin Rebels, The New York Times, October 16, 2010
63. Yerevan Saeed ,US to send more military advisors to Iraq ,mainly Anbar province , the Rudaw ,20 December 2014.at: <http://rudaw.net/english/middleeast/iraq/20122014>
64. Zalmay Khalilzad , Get Ready for Kurdish Independence, The New York Times, JULY 13, 2014. At: http://www.nytimes.com/2014/07/14/opinion/iraqs-urgent-need-for-unity.html?_r=1
65. Zelin, Aaron Y, "ISIS Is Dead, Long Live the Islamic State". Foreign Policy (The Washington Institute). June 30, 2014. At: <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/isis-is-dead-long-live-the-islamic-state>
66. Ziad al-Sanjary and Ahmed Rasheed, Advancing Iraq rebels seize northwest town in heavy battle, Reuters, Sun Jun 15, 2014. At: <http://www.reuters.com/article/2014/06/15/us-iraq-security-idUSKBN0EP0KJ20140615>

سقوط الموصل

العراق ومُحصلة الأعباء الداخلية والخارجية

كزار أنور البديري



دار دجلة

ناشرون وموزعون



عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: +96264647550 خلوي: +962795265767

ص ب: 712773 عمان 11171 الأردن

E-mail: dardjlah@yahoo.com

www.dardjlah.com



Bibliotheca Alexandrina



1503966

جميع كتبنا متوفرة

nwf.com

نيلا وفرات

designed by
M. Khudair
khudairart@yahoo.com